المسائل الخلافية في شرح المُرادي ت(٧٤٩هـ) على التسهيل، وموقفه منها (دراسة نحوية تحليلية)

بقلم الدكتورة

هبة محمد إبراهيم محمد

مدرس اللغويات كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالزقازيق
جامعة الأزهر
أستاذ اللغويات العربية المساعد كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الجامعة القاسمية بالشارقة

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
الجزء الأول (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

المسائل الخلافية في شرح المُرادي ت(٧٤٩هـ) على التسهيل، وموقفه منها (دراسة نحوية تحليلية)

هبة محمد إبراهيم محمد

كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالزقازيق - جامعة الأزهر.

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الجامعة القاسمية بالشارقة.

البريد الإلكتروني : hebaibraheem74@yahoo.com

الملخص

يهدف البحث للتعرف إلى المسائل الخلافية في شرح المُرادي على التسهيل وموقفه منها. وقد استُخدِم المنهج الوصفي التحليلي لذلك، وتُوصِّل للنتائج التالية: كان المُرادي بصري النزعة متبعاً شيخه أبا حيان، وكان كثير الموافقة لابن مالك. وتميز شرحه بشموله لأغلب أبواب النحو، وتعدد مصادره. وقد حَافَظَ المُرادى على نص التسهيل، ملتزما بترتيب أبوابه، وغلب عليه الميل للإيجاز، مستخدماً الأسلوب التعليمي القائم على طرح السؤال الافتراضي والجواب عنه. واعتنى المُرادى بالسماع والقياس وكان في قياسه أقرب للبصريين، أيضاً اعتدّ بالإجماع بنفس قدر اعتداده بالسماع والقياس. وقد وافق المُرادي الجمهور في أن (لكنَّ) إذا خُففت بطل عملها، وردَّ رأي يونس والأخفش. كما وافقهم في أن اسم الفاعل المجرد من (ألْ) لا يجوز إعماله إذا كان بمعنى المُضِي مخالفاً الكسائي ومن تبعه. كما وافق المُرادي رأي سيبويه وجمهور البصريين في أن ناصب المفعول له هو الفعل قبله على تقدير حذف اللام، وأن ما ورد من وقوع المصدر حالاً لا يُستَعمل منه إلا ما استعملته العرب، مخالفاً الكوفيين والمبرد والأخفش. ووافق المُرادي الرماني وابن الشجري والشلوبين في جواز حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية إن كان كونًا مقيدًا ودل عليه دليل، مخالفاً سيبويه والجمهور، ووافق الكوفيين من أن (سِوى) تُستعمل ظرفاً، وتُستعمل اسماً بمعنى (غير)، مخالفاً ما ذهب إليه الزجاجي، وابن مالك.

الكلمات المفتاحية: المسائل الخلافية، شرح المُرادي، التسهيل، دراسة نحوية.

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

Controversial issues in explaining Al-Muradi (D.749 H.) On al tashil, & his position on it (Analytical grammatical study)

Heba Mohammed Ibrahim Mohammed
Girls' College of Islamic and Arabic Studies in Zagazig, Al-Azhar University
College of Arts and Humanities - Al Qasimia University in Sharjah
Email: hebaibraheem74@yahoo.com

Abstract

The research aims to identify controversial issues in the explanation of Al-Muradi on al tashil and his position on them. The descriptive analytical method was used, and the following results were obtained: Al-Muradi was a Basri inclination to follow Abu Hayyan, as he was very much in agreement with Ibn Malik. His explanation was distinguished by the abundance of its material, and the multiplicity of its sources; especially the books of Abu Hayyan and Sibawayh.

Al-Muradi preserved the text of al tashil, influenced by Ibn Malik, and was inclined to brevity, using the educational method based on asking the hypothetical question and answering it.

Al-Muradi took care of hearing and relied on it, just as he took care of analogy and was closer to the visuals. He also counted unanimously as much as he counted by hearing and analogy .Al-Muradi, agreed with the majority of grammarians, that (laknn) if it was diluted, it would invalidate its work, and contrary to Yunus and Alakhvkh. He also agreed with them that the noun of the abstract participle of (al) may not be used if it is in the sense of the past and differs from al-Kisa'i and those who agree .

Al-Muradi agreed with Sibawayh's opinion and the majority of Basra's that the (al nausb) to (al mafeul maeah) is the verb before it, in order to estimate the omission of the (lam). He also agreed with them that if the Infinitive signed adverb it is not used from it except what the Arabs used, Contrasting with the Kufic, the cooler, the al-Akhfash, and the Persian .

Al-Muradi agreed with Al-Ramani, Ibn Al-Shjari and Al-Shalubin in deleting (al khabar) after (Lula) if evidence indicates it, contrary to Sibawayh and the public. And agreed with The Kufis, Al-Ramani, and Al-Ukbari, that (Sawa) is used as an adverb, and used as a noun meaning (ghayr), Contrasting with Al-Zajji and Ibn Malik.

Keywords: controversial issues, explanation of what is meant, facilitation, grammatical study.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمدُ لله رب العالمين، تفرد بالجلال والكمال. والصلاة والسلام على نبينا ومخرجنا من الظلمات إلى النور، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أفضل صلاة وسلام، وبعد ،،،

الواقع أن العربية لغة قوية متميزة في نشأتها وتطورها، وللعربية علوم وفروع كثيرة من أشهرها بلا منازع علم النحو، فهو من أعظم العلوم قدرًا، وأنفعها أثرًا. وفي فضله ذكر السيوطي في ترجمته لثعلب، قال:" قال أبوبكر بن مجاهد، قال: ثعلب: يا أبا بكر اشتغل أهل القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغل أهل الحديث بالحديث ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو، فليت شعري ماذا يكون من حالي؟ فانصرفت من عنده، فرأيت النبي(ﷺ) تلك الليلة، فقال أقريء أبا العباس مني السلام، وقل له أنت صاحب العلم المستطيل".(١)

وكان لنشأة علم النحو ظروف تاريخية بلورتها عملية تسرب اللحن للسان العربي، فكانت البداية على يد أبي الأسود الدؤلي، ثم أخذ عنه نصر بن عاصم، وعنه أخذ أبو عمرو بن العلاء، ثم جاء الخليل فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعن الخليل أخذ سيبويه، وهكذا تبلورت ملامح المدرسة البصرية، ولم تمض مدة طويلة حتى تبلورت ملامح المدرسة الكوفية على يد روادها الكسائي والفراء وغيرهما، ومن هنا وقف علم النحو على ساقيه حتى طالت هامته السماء بين العلوم بفضل رجال المدرستين البصرية والكوفية.

ومنذ أن تبلور النحو وأخذ شكل العلم والخلاف من ظواهره الصحية، ولن نبتعد عن الحقيقة لو قلنا إن الخلافات النحوية من أسس نهضة علم النحو، فتعددت الأقوال، وتنوعت الآراء في استنباط وإرساء القواعد النحوية.

وقد نقل غالبية النحاة على اختلاف توجهاتهم هذه الخلافات بداية من القرن الثالث الهجري وحتى القرن العاشر وعلى رأسهم ابن مالك، والرضي، وأبي حيان، والمُرادي، وغيرهم، في متونهم، وشروحهم، وحواشيهم التي غيرت واقع الدرس النحوي في حينها، ولا زالت تثريه حتى يومنا هذا.

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ٣٩٧.

ونظرًا لأهمية الخلافات بين النحويين في تأصيل القاعدة اللغوية خاصة لو كانت لدى نحوي بوزن المرادي في شرح بوزن شرحه للتسهيل، فقد اخترت فكرةً مرتبطة بالخلافات، ولها منطلقات ثلاث (قضية، وشخصية، وكتاب)، هي: (المسائل الخلافية في شرح المُرادي ت(٧٤٩ه) على التسهيل وموقفه منها – دراسة نحوية تحليلية).

وقد دفعني لاختيار الموضوع منطلقاته الثلاث السابقة، وبيانها كالآتي:

١– طبيعة الخلاف النحوي؛ فالخلاف من أهم أسباب نهضة علم النحو، لما يترتب عليها من الاطلاع على معظم أبواب النحو، والتعرف على توجهات النحويين، وطرق تفكيرهم وحججهم في القضايا الخلافية.

٢– شخصية المُرادي؛ فهو عالم علّامة برز في مختلف علوم العربية؛ خاصة النحو، يؤكد ذلك كثرة تردد اسم المُرادي في معظم كتب مشاهير النحاة المتأخرين عنه؛ كابن هشام، وخالد الأزهرى، والسيوطى، والأشمونى، والسنهوري، والشربيني، وغيرهم.

٣– أن العلامة المُرادي– على قدره وقيمته– لم يلق عناية بحثية كافية تليق بقدره الكبير في الدراسات النحوية؛ مثلما حظي أساتذته وطلابه.

٤– أهمية كتاب (شرح المُرادي على التسهيل)؛ فالكتاب من أعظم الكتب النحوية التي وعتْ وشملت كل مسائل النحو العربي. كما أنه من أهم شروح التسهيل لابن مالك على تعددها؛ ذلك أن المُرادي تأثر فيه بشرح شيخه العلامة أبى حيَّان الأندلسي (التذييل والتكميل)، ذلك الشرح الموسوعي، والذى كان منهلاً عذباً ومصدراً رئيساً لكثير من شُراح المتون من النحويين حتى القرن الثالث عشر الهجري.

٥– ثراء كتاب (شرح المُرادي على التسهيل) بالقضايا الخلافية التي تحتاج لتصنيف ودراسة، فالمُرادي وكما عُرف عنه كان كثيرَ الذكرِ لآراء النحويين، ويبدي رأيه فيها.

منهج البحث:

استخدمتُ المنهج التحليلي الاستقرائي في دراسة المسائل الخلافية عند المُرادي في شرحه على التسهيل، وقد انتقيت أكثر المسائل شيوعاً وأعمقها تأثيراً في فهم وإثراء الدرس النحوي، وتوضيح ذلك كالآتي:

طريقة معالجة البحث:

- وضع عنوان للمسألة، وتقديم دراسة نظرية لها، مع ذكر نص المُرادي فيها.
- تقديم تمهيد للقضية الخلافية، ثم تفصيل القول فيه، ثم ذكْر موقف المُـرادي من الخلاف، والتعقيب بما أرجحه مع بيان وجه الترجيح فيها اعتمـاداً علـى أسس الترجيح المعروفة، وفي ضوء ما بدا لي من الأدلة.
- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وتوثيق القراءات القرآنية من مصادرها.
- تخريج الأحاديث النبوية من: كتب الأحاديث الصحيحة.
- توثيق الأبيات الشعرية، ونسبتها لأصحابها، مع بيان بحورها.
- توثيق الأمثال من الكتب المعتمدة والمشهورة.
- اجتهدت في رد الآراء لأصحابها، وإلا فتوثيقها من أمات كتب النحو.
- ترجمة الأعلام، من كتب الأعلام المشهورة.
- الالتزام في عرض وتبويب مسائل البحث بترتيب ألفية ابن مالك.
- اعتمدت كتاب (شرح التسهيل للمُرادي ت٧٤٩هـ). تحقيق: محمد عبـدالنبي محمد عبيد، مكتبة الإيمان- المنصورة، ٢٠٠٦م.

الدراسات السابقة:

بعد البحث وقفت على عدد من الدراسات التي تناولـت بعـض مجـالات البحث الحالي من نحو: المسائل الخلافية، شروح التسهيل، أو جهود المُـرادي النحوية، وهي كالتالي:

- دراسة: محمد مصطفى المرسي (٢٠٠٠). بين المُرادي وابـن مالـك فـي شرحيهما على التسهيل- دراسة مقارنة، (دكتـوراة)، كليـة اللغـة العربيـة بالمنصورة، جامعة الأزهر الشريف.
- دراسة: صفية بنت عايـد المُحامـدي (٢٠٠٤). جهـود المُـرادي وآراؤه النحوية- دراسة تحليلية، (ماجستير)، قسم اللغة العربية، كلية التربية للبنـات بالمدينة المنورة.
- دراسة: عبدالعزيز الرشيدي (٢٠١١). الشاهد النحوي عند المُـرادي فـي كتابه توضيح المقاصد والمسالك، وابن هشام فـي كتابـه أوضـح المسـالك، (ماجستير)، جامعة مؤته، الأردن.

– دراسة: عائد النحال (٢٠١٤). الخلاف النحوي في كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المُرادي، (ماجستير)، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

– دراسة: محمد معاوية إسماعيل (٢٠١٩). موقف المُرادي من نحاة الأندلس في شرحه لألفية ابن مالك– دراسة نحوية تحليلية (ماجستير) كلية الأداب– الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطسن.

- **موقع البحث من الدراسات السابقة**:

على ما للدراسات السابقة من أهمية، فإن البحث الحالي قد اختلف عنها من حيث الرؤية وزاوية التناول وأسلوب التحليل؛ فقد أصّل لقضية الخلافات النحوية نظرياً وألقى الضوء على واقعها في القرن الثامن الهجري عند أحد أعلام النحويين؛ العلامة بدر الدين المُرادي ت٧٤٩ه، في كتابه (شرح التسهيل للمُرادي) ما يجعل للبحث منحاً مختلفاً عن تلك الدراسات.

- **خطة البحث**:

جاء البحث في فصلين تسبقهما مقدمة، وتتبعهما خاتمة، وكذلك فهارس فنية. وقد أشارت المقدمة للموضوع وأهميته وأسباب اختياره ومنهج البحث، وطريقة السير فيه، وأيضاً الدراسات السابقة حول الموضوع، وجاء الفصل الأول نظرياً، في ثلاثة مباحث كالتالي؛ الأول: في ابن مالك وكتابه، والثاني: في المُرادي وشرحه، والثالث: في الخلافات النحوية، وجاء الفصل الثاني: تطبيقياً؛ تناول بعض المسائل الخلافية في شرح المرادي على التسهيل، بينما عرضت الخاتمة النتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي استعراض ذلك وبيانه.

- **آلية اختيار المسائل الخلافية**:

لكثرة المسائل الخلافية في شرح المُرادي على التسهيل، فقد آثرت آلية الانتقاء في اختيار بعض المسائل؛ حيث اكتفيت بالمسائل عظيمة القدر والتي خاض فيها أكثرُ النحويين، أو التي تعرض لها نفرٌ قليلٌ منهم، أو الأقدر على إثراء الدرس النحوي، أو التي تُمثلُ ثوابتَ في الأبواب النحوية المشهورة.

الفصل الأول (الدراسة النظرية)
(ابن مالك، المُرادي، الخلاف النحوي)
المبحث الأول: (ابن مالك وكتابه):

أولاً: ابن مالك عصره وحياته:

اسمه ومولده: محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيّانى الأندلسى، المالكى حين كان بالمغرب، الشافعى حين ارتحل إلى المشرق، لُقب بجمال الدين وكُني بأبي عبدالله.(١) وقد وُلد ابنُ مالك بمدينة (جَيّان) بالأندلس سنة (٦٠٠هـ).(٢)، وقد نشأ فى (جَيَّان)، والتي تبعد عن قرطبة (١٧) فرسخاً، ثم غادرها إلى المشرق للحج والدراسة، فطوف بمصر والشام، ثم استقر فى دمشق.(٣)

شيوخه وتلاميذه: درس ابن مالك على كبار علماء عصره، فمن شيوخه بالأندلس: ثابت ابن خيار ت ٦٢٨هـ، والشلوبين ت ٦٤٥هـ. ومن شيوخه بالمشرق: ابن صباح ت ٦٣٢هـ، وابن أبى الصقر ت ٦٣٥هـ، والعلم السخاوى ت ٦٤٣هـ، وابن يعيش ت ٦٤٣هـ، وابن عمرون ت ٦٤٩هـ. قال الجزرى:" وقد شاعَ أن ابن مالك لا يُعرف له شيخ فى العربية،... وليس كذلك، بل أخذ العربية فى بلاده عن ثابت بن خيار، وحضر أبى علىّ الشلوبين نحو العشرين يوماً".(٤) وقال عنه السيوطى نقلاً عن الذهبى: "وسمع بدمشق من السخاوى والحسن بن الصباح وجماعة، وأخذ العربية عن غير واحد، وجالسَ بحلب ابن عمرون وغيره،... قلت: وله شيخ جليل هو ابن يعيش الحلبى".(٥)

مؤلفاته: أحصت كتبُ التراجم(٦) لابن مالك عدداً كبيراً من الكتب، من أشهرها:
- الكافية الشافية: منظومة في ثلاثة آلاف بيت تضم النحو والصرف معاً.
- الوافية فى شرح الكافية الشافية: وهو شرح مختصر للكافية الشافية.
- الخلاصة (الألفية): منظومة من ألف بيت، شملت كل ما فى الكافية الشافية من نحو وتصريف.

---

(١) ترجمته فى: البداية والنهاية ٢٦٤/٣ ، ونفح الطيب ٤٢٧/٢ ، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥ ، والوافى بالوفيات ٣٥٩/٣ ، والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٧.
(٢) يُنظر: فوات الوفيات ٤٥٢/٢ ، والأعلام ١١١/٧.
(٣) يُنظر: معجم البلدان لياقوت ١٨٥/٣ ، ونفح الطيب ١٩٦/٢.
(٤) غاية النهاية ١٨١/٢.
(٥) بغية الوعاة ١٣٠/١.
(٦) يُنظر: البداية والنهاية ٢٦٤/٣ ، ونفح الطيب ٤٢٧/٢ ، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥ ، والوافى بالوفيات ٣٥٩/٣ ، والنجوم الزاهرة ٢٤٤/٧.

- التسهيل: كتاب جامع للنحو والصرف، كان محل عناية العلماء، يدل على مكانة ابن مالك العلمية وسعة اطلاعه، شرحه خلقٌ كثير، منهم المرادي.
- شرح التسهيل: شرح وضعه ابن مالك على (التسهيل) لتيسير مسائله.
- شواهد التوضيح والتصحيح (إعراب مُشْكل البخارى): تعليقات ومناقشات لمشكلات الإعراب فى بعض أحاديث البخارى، مُحقق ومنشور.
- لامية الأفعال: منظومة مكونة من (١١٤) بيت، شرحها محمد بن يوسف أطفيش، ونشرتها وزارة التراث القومى والثقافة- سلطنة عمان.

آراء العلماء فيه: حظى العلّامة ابن مالك- وهذا حقه- بمكانة علمية مرموقة، وقد مدحه وأثنى عليه العلماء والمؤرخون؛ قال الذهبي:" أما اللغة فكان إليه المنتهى ...، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى وحَبْراً لا يبارى".(١)، وقال المقّرى:" وصار يُضْرَب به المثل فى دقائق النحو وغوامض الصرف...".(٢)، وقال ابن الجزرى:" إمام زمانه فى العربية، كان ذهنه من أصح الأذهان، مع ملازمة العمل والنظر والكتابة والتأليف...".(٣)

اتجاهه النحوي: ابن مالك نحوي من طراز خاص غايته الوصول إلى ما صح دليله، وقويت حجته؛ فلم يكن بصرياً ولا كوفياً؛ فتارة يكون بصرياً وتارة يكون كوفياً، وأحياناً يترك المذهبين معاً ويأخذ بآراء الكبار كالخليل وسيبويه والأخفش والفارسى وغيرهم. ولذا فهو أقرب للمدرسة البغدادية في توجهه النحوي، كما كانت له آراء خاصة به، وتوجهات معينة، ومسائل خالف فيها جمهور النحويين، ومسائل لم يُسبق إليها.

وفاته: بعد حياة مليئة بالعلم والمعرفة جاوزت السبعين عاماً؛ تُوفي ابن مالك في شهر شعبان سنة (٦٧٢هـ) وصُلى عليه بالجامع الأموى، ودُفن بسفح جبل قاسيون.(٤)

---

(١) يُنظر: العبر للذهبى ٣٠٠/٥ ، وبغية الوعاة ١٣٠/١.
(٢) يُنظر: نفح الطيب ٤٢٧/٢.
(٣) يُنظر: غاية النهاية فى طبقات القراء ١٨٠/٢.
(٤) يُنظر: العبر فى خبر من غَبَرَ للذهبى ٣٠٠/٥ ، وغاية النهاية فى طبقات القراء ١٨١/٢.

ثانياً: كتاب تسهيل الفوائد:

ترك ابن مالك مؤلفات كثيرة في النحو والصرف، أشهرها (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، وقد جاء الكتاب وافياً بمسائل النحو والصرف، قال عنه فى مقدمته:" هذا كتابٌ فى النحو جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله، مستولياً على أبوابه وفصوله، فسميته لذلك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد".(١)

وقد كان كتاب التسهيل محل تقدير العلماء فأشاد به كثيرٌون: قال أبو حيان فى شرحه:"... فإن كتاب (تسهيل الفوائد) فى النحو... أبدع كتاب فى فنه أُلِّف، وأجمع موضوع فى الأحكام النحوية صنف، فهو كما قال مصنفه: جدير بأن تلبى دعوته الألباء، ويجتنب منابذته النجباء".(٢)

وقال ابن قاضى شهبة عن مصنفاته:"منها (تسهيل الفوائد) الذى لم يُصنف مثله ولا أجمع منه".(٣)، وقال حاجى خليفة:" تسهيل الفوائد كتابٌ جامعٌ لمسائل النحو، بحيث لا يفُوتُ ذكر مسألةٍ من مسائله وقواعده".(٤)

تقسيم الكتاب: بدأ ابن مالك " تسهيل الفوائد" بمقدمة أوضح فيها موضوعه واسمه وأهميته. وقسم الكتاب لثمانين باباً، بدأها بباب (الكلمة والكلام)، وختمها بأبواب التصريف، كباب التصغير، والنسب، والإمالة، والوقف. وقَسَّمَ الكتاب أبواباً، والأبواب فصولاً، فجعل المسائل الكبرى أبواباً، وجعل فروعها فصولاً، فجاء هذا التقسيم فريداً فى نوعه غير مسبوق بين كتب النحو.

شروح الكتاب: الشروح التى قامت على (تسهيل الفوائد) كثيرةٌ، وقد أورد حاجي خليفة خمسة وعشرين شرحاً منها.(٥)

وفيما يلي أهم وأشهر تلك الشروح:

---

(١) مقدمة تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص١.
(٢) يُنظر: مقدمة التذييل والتكميل ص٥.
(٣) يُنظر: طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة ٦١/١.
(٤) يُنظر: كشف الظنون ٤٠٥/١.
(٥) يُنظر: المرجع السابق نفسه.

- شرح المصنف: جمال الدين بن مالك، ت ٦٧٢هـ، وصل فيه إلى باب (مصادر الفعل) ثم توفاه الله.
- شرح التسهيل لمحمد بن على بن هانئ اللخمى السَّبْتى ت ٧٣٣هـ.(١)
- التذييل والتكميل فى شرح التسهيل، لأثير الدين أبى حَيَّان ت ٧٤٥هـ.(٢)
- شرح التسهيل للمُرادى ت ٧٤٩هـ، وهو موضوع البحث الحالي.(٣)
- شرح التسهيل لبدر الدين أبى المعالى بن الخطيب ت ٧٥٥هـ. (٤)
- شرح التسهيل لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ت ٧٥٦هـ.(٥)
- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل لابن هشام ت٧٦١هـ.(٦)
- المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل ت ٧٦٩هـ.(٧)
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش ت ٧٧٨هـ.(٨)
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بن أبى بكر، المعروف بالدمامينى ت ٨٢٧ هـ. (٩)
- شرح التسهيل (شرح مختصر) لمحمود بن أحمد بن موسى، المعروف بالعينى ت ٨٥٥هـ.(١٠)
- شرح التسهيل لجلال الدين المحلى ت ٨٦٤هـ.(١١)
- النبيل إلى نحو التسهيل للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى، ت ٩٠٥هـ.(١٢)

---

(١) يُنظر: كشف الظنون ٤٠٦/١.
(٢) يُنظر: غاية النهاية ٢٨٦/٢ ، وبغية الوعاة ٢٨٢/١.
(٣) يُنظر: غاية النهاية ٢٢٧/١ ، وبغية الوعاة ٥١٧/١ .
(٤) يُنظر: الدرر الكامنة ٥٧/٤ ، وبغية الوعاة ١٧٥/١ .
(٥) يُنظر: شذرات الذهب ١٧٩/٦ ، وبغية الوعاة ٤٠٢/١ ، وهدية العارفين ١١١/٥ .
(٦) يُنظر: هدية العارفين ٤٦٥/٥ ، والأعلام ١٤٧/٤ .
(٧) يُنظر: شذرات الذهب ٢١٥/٦ ، وكشف الظنون ٤٠٦/١ .
(٨) يُنظر: بغية الوعاة ٢٧٥/١ ، وكشف الظنون ٤٠٧/١ .
(٩) يُنظر: بغية الوعاة ٦٦/١ ، وكشف الظنون ١/ ٤٠٦ .
(١٠) يُنظر: الضوء اللامع ١٣٤/١٠.
(١١) يُنظر: كشف الظنون ٤٠٧/١ ، وطبقات المفسرين للداوودى ٨٠/٢ ، ومعجم المؤلفين ٣١١/٨ .
(١٢) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح ٧٤/٢ ، وحاشية يس ٣٤٦/١ .

المبحث الثاني:(المُرادي، وشرحه):

أولاً: المُرادي حياته، وفضله:

اسمه ومولده: هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المُـرادى المُراكشـي المغربي، المصرى المولد، اللغوي النحوي، الفقيه المالكي.(١)، كان يُكنى بأبي علي، وكناه ابن الجذري بأبي محمد(٢)، لُقب ببدر الدين، واشتهر بابن أم قاسم، جدته لأبيه فقد قدِمتْ من المغرب إلى مصر، اشتهرت بالشيخة؛ لما كانت عليه من الصلاح والتقى؛ فكانت محل احتـرام الجميـع، فكانـت شـهرته تابعـة لشهرتِها.(٣)

وُلد المُرادى بمصر(٤)، ولم تُشِر كتب التراجم على كثرتها لتاريخ ميلاده، ويمكن القول بأن ولادته كانـت بعـد (٦٩٠هـ) تقريبـاً؛ لأن شـيخه السـراج الدمنهورى وُلد بعد (٦٨٠هـ)(٥)، وشيخه شمس الدين بـن اللبـان وُلـد فـي (٦٨٥هـ)(٦)، وبدهى أن يكون أصغر من أستاتذته. كما أنه كان معاصـراً لابـن عقيل(٦٩٨هـ)، وابن هشام (٧٠٨هـ)، وعليه فالراجح أنه وُلد بعد (٦٩٠هـ). وقد نشأ في بيت جدته لأبيه أم قاسم، ولما استوى وتشرب العلوم جلس للتـدريس بجامع مصر العتيق.(٧)

وقد تربى المُرادي في بيت علم وفضل، شديد العناية بتنشئة أبنائه علـى هَدْي الإسلام ومكارم الأخلاق؛ لذا أثمرت كل هذه الأوصـاف فـي المـرادي، بإجماع المترجمين.(٨). وقد كان رحمه الله عفيفاً، ذا همة عالية، قال عنه ابـن

---

(١) يُنظر فـى ترجمته : الدرر الكامنة ١١٦/٢ ، وشذرات الذهب ١٦٠/٦، وروضات الجنات ٢٢٤/٢، وغاية النهاية ٢٢٧/١ ، وحسن المحاضرة ٣٠٩/١ ، وبغية الوعاة ٥١٧/١ ، وكشـف الظنـون ٤٠٦/١ ، والأعلام ٢٨٨/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٧٠/٣، ونشأة النحو ص٢٣٣.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٢٧ .

(٣) يُنظر: شذرات الذهب ١٦٠/٦.

(٤) بغـية الوعاة ٣٣٠/٢.

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٥٩٧ .

(٦) معجم المؤلفين ٨ / ٢٨٦ .

(٧) الدرر الكامنة للعسقلاني ٢ / ٣٢ .

(٨) الدرر الكامنة ٢ / ٣٢ .

العماد:" صنف وتفنن وأجاد... وكان تقيا صالحاً"[١]. قال عنه الداوودى:" أتقن العربية والقراءات، وكان تقياً صالحاً".[٢]

شيوخه: احتفى سلاطين المماليك بالعلم والعلماء وطلاب العلم وأكرموهم أيّما إكرام، وقد عايش المُرادي تلك النهضة العلمية طالباً فنهل من علم هؤلاء وأولئك، ومن أهم شيوخه:

- أبو زكريا الغُمَاريُّ ت ٧٢٤ه: هو يحيى بن أبى بكر بن عبد الله، الغمارى، التونسى النحوى.[٣]، قال عنه ابن حجر: قرأ العربية على ابن عصفور والبهاء بن النحاس، تُوفى سنة ٧٢٤هـ .[٤]

- أبو حيان الأندلسى ت ٧٤٥ه: هو محمد بن يوسف، أثير الدين أبو حيان الأندلسى الغرناطي، أخذ عنه المُرادى، وابن عقيل، وغيرهم[٥]، عددّ له السيوطي أكثر من خمس وعشرين مؤلفاً. [٦]

- الشرف المغيلى ت ٧٤٦ه: هو شرف الدين عيسى بن مخلوف المغيلى، من أعلام الأصول والفروع[٧]، تلقي المُرادي المذهب المالكي على يديه.[٨]

- مجد الدين التسترى ت ٧٤٨هـ: هو مجد الدين إسماعيل بن محمد بن عبد الله التسترى، كان شيخ القراءات بالمدرسة الفاضلية[٩]، ذكر ابن الجزري، والسيوطي، وابن العماد أنه من شيوخ المُرادي.[١٠]

- شمس الدين بن اللبان ت ٧٤٩هـ: هو محمد بن اللبان الدمشقى، قال السُبكى:...، تخرج عليه جماعة منهم المُرادي؛ فقد أخذ عنه الأصول.[١١]

---

(١) يُنظر: شذرات الذهب ١٦٠/٦.

(٢) طبقات المفسرين للداوودى ١٤٣/١.

(٣) يُنظر: الدرر الكامنة ٢٠٦/٥ ، وبغية الوعاة ٣٣١/٢.

(٤) الدرر الكامنة ٢٠٦/٥.

(٥) شذرات الذهب ١٤٥/٦، وبغية الوعاة ٢٨٠/١ ، وغاية النهاية ٢٨٥/٢.

(٦) بغية الوعاة ٢٨١/١ – ٢٨٥ .

(٧) نيل الابتهاج بتطريز الديباج ٢٩٠/١.

(٨) الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب ٧٤/٢ ، والدرر الكامنة ٢٩١/٣.

(٩) غاية النهاية في طبقات القراء ١٦٨/١ ، وبغية الوعاة ٢٢٣/٢.

(١٠) غاية النهاية في طبقات القراء ٢٢٧/١ ، وبغية الوعاة ٥١٧/١.

(١١) شذرات الذهب ١٦٣/٦، وحسن المحاضرة ١٨٠/١، ونفح الطيب ٢٥٣/٥.

- السراج الدمنهورى ت ٧٥٢هـ: هو سراج الدين عمر بن محمد الفزاري الدمنهوري برع فى النحو والقراءات، عليه تلقى المُرادى اللغة والنحو.(١)

تلاميذه: الطبيعي أن يكون لعالم في وزن المُرادى تلاميذ كثيرون، يأخذون عنه وينهلون من علمه الغزير، إلا أنه بالبحث فى مراجع الأعلام لم نجد إلا تلميذين للمرادى، هما:

- جلال التَّبْانِي ت ٧٩٣هـ: هو جلال بن أحمد بن يوسف التزيتى، المعروف بالتبانى، ذكر ابن حجر والسيوطي وابن العماد أنه من تلاميذ المُرادي.(٢)

- إبراهيم التَّنُوفِي ت ٨٠٠هـ: هو أبو اسحاق إبراهيم بن عبدالواحد التنوفي الدمشقي، أخذ اللغة عن أبي حيان والمُرادي، شيخ الديار المصرية في القراءات(٣)، ذكر ابن حجر أنه من تلاميذ المُرادي.(٤)

مؤلفاته: أسهم المُرادي في الحركة العلمية؛ فترك ثروة هائلة من الكتب والرسائل والشروح.(٥)، قال ابن العماد:" صنف وتفنن وأجاد...". (٦)

ومن أشهر مؤلفاته في اللغة والنحو، ما يلي:

١- الجنى الدانى: مصنف مشهور في حروف المعاني.

٢- رسالة فى جمل الإعراب: نسبها للمُرادي جورجي زيدان.(٧)

٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، نَسَبَه للمُرادي ابن الجزري وابن حجر.(٨)

٤- شرح الجزولية: مقدمة موجزة فى النحو وهى حواشٍ على جمل الزجاجى، شرحها أبو موسى الجزولى (ت٦٠٥هـ) فكانت عسيرة المنال على الطلاب، فشرحها المُرادى.(٩)

---

(١) غاية النهاية ٥٩٧/١ ، وبغية الوعاة ٢٢٣/٢. وغاية النهاية في طبقات القراء ٥٩٧/١.

(٢) الدرر الكامنة ٥٤٥/١، وشذرات الذهب ٣٢٧/٦ ، والبغية ٤٨٨/١ .

(٣) يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٧/١ ، الدرر الكامنة ١/ ١١.

(٤) يُنظر: الدرر الكامنة ١١/١.

(٥) يُنظر: معجم المؤلفين ٢٧١/٣ .

(٦) يُنظر: شذرات الذهب ١٦٠/٦.

(٧) يُنظر: تاريخ آداب العربية لجورجي زيدان، ت: شوقي ضيف ١٤٤/٣.

(٨) يُنظر: طبقات القراء ٢٢٨/١، والدرر الكامنة ٣٣/٢، وبغية الوعاة ٥١٧/١ .

(٩) يُنظر: الدرر الكامنة ١١٦/٢.

٥- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. نسبه للمُرادي ابن الجزري[١]، وابن حجر[٢]، والسيوطي[٣] تُوجد منه نُسخ عديدة؛ منها نسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة من أربعة أجزاء، برقم (٦٣)، وتم تحقيق أجزاء الكتاب موزعة لأكثر من محقق، ونُشر القسم النحوي مطبوعاً، ت: محمد عبدالنبي عبيد، في ٢٠٠٦م، بمكتبة الإيمان، وهو موضوع البحث الحالي.

٦- شرح الحاجبية النحوية: مقدمة نحوية لجمال الدين بن الحاجب النحوى (الكافية فى النحو) شرحها عدد كبير من العلماء، منهم الرضِى والمُرادى.[٤]

٧- شرح الفصول الخمسون: لابن مُعط شرحه المُرادي.[٥]

٨- شرح الكافية الشافية: شرح لمنظومة ألفها ابن مالك مكونة من ثلاثة آلاف بيت في النحو والصرف، نسبه ابن حجر للمُرادي.[٦]

٩- شرح المفصل للزمخشري: نسبه للمُرادي حاجي خليفة[٧]، وعمر كحالة.[٨]

<u>توجهه النحوي</u>: المُرادي مصري المولد والنشأة؛ لذا فهو محسوب على المدرسة المصرية، التي تابعت المدرسة البغدادية في الانتقاء من المذهبين البصري والكوفي، وقد شاع هذا التوجه لدى نحاة القرن الثامن الهجري، ومع ذلك فقد كان المُرادي بصري النزعة، يقدم آراء البصريين على غيرهم وكان أحياناً يخالفهم.

<u>وفاته</u>: بعد عمر ليس بالطويل، حافل بالإنجازات العلمية تُوفي المُرادي وكان ذلك بإتفاق أغلب كتب التراجم في يوم عيد الفطر سنة (٧٤٩هـ)، ودُفن بقرية (سرياقوس) تتبع إدارياً مدينة (الخانقاه) بمحافظة القليوبية بمصر.[٩]

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٢٢٨/١ .
(٢) يُنظر: الدرر الكامنة ٣٣/٢ .
(٣) يُنظر: بغية الوعاة ٥١٧/١ .
(٤) يُنظر: المرجع السابق نفسه.
(٥) يُنظر: الدرر الكامنة ١١٧/٢.
(٦) يُنظر: المرجع السابق نفسه .
(٧) يُنظر: كشف الظنون ١٧٧٤/٢ .
(٨) يُنظر: معجم المؤلفين ٢٧١/٣ .
(٩) يُنظر: شذرات الذهب ١٦٠/٦ ، وبغية الوعاة ٥١٧/١، وغاية النهاية ٢٢٨/١ ، وكشف الظون ٤٠٦/١ ، وهدية العارفين ٢٨٦/١.

ثانياً: شرح التسهيل للمُرادي:

عُرف الكتاب ب (شرح التسهيل للمُرادي)، وهو شرح ل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك)، وفي الباعث على تأليفه كلام كثير، منه:

- الإيجاز الشديد لكتاب التسهيل لابن مالك، ما جعله عصياً على الطلاب؛ ما دعى ابن مالك نفسه لشرحه؛ فرأي المُرادي تيسيره في شرح فكان له ذلك.
- ما لاحظه المُرادى من اهتمام العلماء بكتاب التسهيل وتسابقهم إلى شرحه، فأراد أن يكون له إسهام يليق بقيمته وقدره في هذا المجال فكان هذا الشرح.
- احتفاء أبي حيان بالتسهيل، والذي ألزم نفسه ألا يُقرئ أحداً إلا في كتاب سيبويه أو فى التسهيل أو فى أحد مصنفاته[١]،فلما وجد المُرادي أن كتاب سيبويه قد حظِي بشروحٍ كثيرة قاربت الأربعين شرحاً.[٢] ولى وجهه ناحية التسهيل فكان له ما أراد.
- ما لاحظه المُرادى على شرح أبي حيان للتسهيل من كثرة المسائل وتشعب الآراء، حتى صار صعب المنال، فأراد أن يُخرج شرحاً مختصراً للتسهيل.

مصادر المُرادي في شرحه: تأسيساً على ما عُرف عن المُرادي من افتتانه بشيخه أبي حيان؛ فكراً، ومنهجاً، وأسلوباً، ومن قبله ابن مالك، يمكن الوقوف على أشهر مصادره قي شرحه للتسهيل، وهي:

- شرح التسهيل لابن مالك: حظي شرح التسهيل لابن مالك باهتمام المُرادى، فنقل الكثير من نصوصه، مصرحاً بذلك، وأحياناً كان يعارضه، ويوضح وجه اعتراضه[٣]، وكان لموافقاته أو مخالفاته لابن مالك قيمة علمية كبيرة.
- التذييل والتكميل لأبى حَيَّان: أفاد المُرادى من هذا الشرح، ومن باقي كتب أبى حيان، كالارتشاف ومنهج السالك، فكثُرت نقوله عن أبى حَيَّان وتأثر به[٤]؛ فأبو حيان عالم عظيم القدر، وموضع إجلال من معاصريه، وشرحه له طابع موسوعي، وهو فوق كل ذلك شيخ المُرادي ومحل إعجابه.

---

(١) بغية الوعاة ٢٨١/١ .

(٢) يُنظر: سيبويه إمام النحاة ص ١٩٢.

(٣) تفصيل ذلك ونماذجه في الفصل الثاني من البحث.

(٤) يُنظر: التصريح ٢١٧/١ .

لم يُغفل المرادى باقي مؤلفات كبار النحاة كسيبويه، والمبرد، والفارسي، وابن جنى، والزمخشرى، وابن عصفور كما أخذ المرادى عن الكوفيين كالكسائى والفراء، وغيرهم.

منهج المُرادى في شرحه: في ضوء ما عُرف عن المُرادي، وتأسيساً على توجهه النحوي، يمكن القول: إن المُرادي التزم في شرحه للتسهيل بالمنهج القياسي المُتميز، وفيما يلي أهم ملامحه:

- حَافَظَ المُرادى على نص التسهيل، فكان يُورد عبارة التسهيل ويرمز لها بالحرف (ص) ثم يتبعها بشرحه ويرمز له بالحرف (ش)، متأثراً فى ذلك بابن مالك عندما شرح المتن، وبشيخه أبى حيّان.

- التزم المُرادى بترتيب التسهيل فى الأبواب والفصول، دون تغيير في التسمية أو الترتيب، فلم يخالف ذلك، على الرغم من أنه كان يعترض أحياناً على ترتيب أبواب التسهيل.

- التمهيد أحياناً لعبارة التسهيل قبل أن يبدأ شرحه، وهذا التمهيد غالباً ما يكون تعليقاً مرتبطاً بالعنوان الذي وضعه صاحب المتن، أو تعليلاً له، أو مناقشةً حوله، أو غير ذلك.

- اعتنى المُرادى بالحدود والتعريفات، يسوقها فى بداية كل باب، ذاكراً المعنى اللغوي والاصطلاحي، مخرِّجاً لمحترزات التعريف؛ عرضها المصنف أم لا.

- غلب على المُرادى الميل إلى الإيجاز والاختصار في شرحه، وقد صرَّح بذلك فى مقدمة الشرح فقال:" وبعدُ، فهذا تعليق على تسهيل الفوائد...أعفيته من الإكثار، وملت فيه إلى الاختصار".(١)

- استخدم المُرادى في شرحه الأسلوب التعليمي القائم على طرح السؤال الافتراضي (فإن قيل: كذا...) والجواب عليه، وقد ظهر ذلك جلياً فى الشرح، ولعل السبب في ذلك أن الرجل التزم بما قطعه على نفسه من إخراج شرح واف وفي الوقت نفسه واضح وقريب الفهم.

- أُولِعَ المُرادى فى شرحه بالمسائل الخلافية، وكان يحرص على إسناد الآراء لأصحابها، ومناقشتها، وإبداء الرأي فيها. وهذا من أهم مبررات هذا البحث.

---

(١) مقدمة شرح التسهيل للمُرادي ص١١.

- غَلبَ على المُرادى المقارنة بين نسخ التسهيل؛ فلم يعتمد على نسخة واحدة؛ فلا غرابة إذا رأيناه يشرح عبارة في التسهيل لم يذكرها ابن مالك.
- كان المُرادي كثير النقل عن ابن مالك، ويصرح بذلك غالباً فيقول: (نُقل عن المصنف)، ويذكر بداية النقل ونِهايته. كما نقل عن أبي حيان، وكان يُصَدِّرُ عبارته بقوله: (قال الشيخ أثير الدين).
- غَلبَ على المُرادى تتبع آراء صاحب المتن فى مؤلفاته المختلفة والمقارنة بينها؛ لأنه كان ينظر إلى كتب ابن مالك نظرة شاملة.
- حَرِصَ المُرادى على استكمال ما فات ابن مالك، فوضع عناوين فى نِهاية الأبوابَ والفصول نحو(تنبيه، فائدة)، فكثُرت تنبيهاته وفوائده.

الأصول النحوية عند المُرادي:

١- السماع: السماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فيشمل كتاب الله تعالى، وكلام نبيه(ﷺ)، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا.[١]، وقد اعتنى المُرادي بالسماع، واعتمد عليه في استنباط القاعدة النحوية، وعوّل عليه فى الاحتجاج، يبدو ذلك من كثرة ما استشهد بها من القرآن، والحديث، وكلام العرب شعرًا ونثرًا:

- القرآن الكريم وقراءاته: القرآن هو المصدر الأول للاستشهاد عند النحاة، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً[٢]، وقد اهتم المُرادي بالقرآن، فاستشهد في شرحه بحوالي(٧٥٧) آية، وكان يكتفي أحياناً بذكر محل الشاهد فقط.[٣] كما اهتم بالقراءات، وكان ينسب القراءات لأصحابها، وأحياناً لا ينسبها.[٤]
- الحديث الشريف: الحديث لا يتقدمه شيء في الاحتجاج عند النحاة إلا القرآن إذا ثبت لهم أنه لفظ النبي نفسه [٥]، وقد استشهد المُرادي ب(٦٧) حديثاً، وكان لا يذكر راوي الحديث غالباً.[٦]

---

(١) الاقتراح في علم أُصول النحو ص ٧٥.
(٢) أصول النحو العربي. لمحمود سليمان ص ٤٨.
(٣) مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص ٢٨.
(٤) مقدمة شرح التسهيل للمرادي ص ٢٩ -٣١.
(٥) في أصول النحو. لسعيد الأفغاني، ص ٤٧.
(٦) شرح التسهيل للمرادي ص ٣١-٣٢.

- أشعار العرب ونثرهم:

* الشعر: أجمع النحاة على الاستشهاد بشعر الجاهليين، وشعر المخضرمين، واختلفوا في شعر المتقدمين والصحيح جوازه، أما المولدين فلا يُستشهد بشعرهم مطلقًا.(١)، وقد استشهد المُرادي في شرحه بأكثر من (٧٠٠) بيتاً نسب أقله لقائليه ولم ينسب أكثره، ولم يتقيد بذكر البيت كاملا ويكتفي بموطن الشاهد.(٢)

* النثر: هو الأمثال والحكم والأقوال المأثورة. وقد اهتم المُرادي بأقوال العرب وأمثالهم.(٣)، ومن مؤشرات اعتداده بالسماع ما ذكره في شرحه عن:

- أفعال المقاربة فقد قال:"ومضارع (أوشك) أشهر من ماضيها، حتى زعم الأصمعيّ أن ماضيها لم يُستعمل وهو محجوجٌ بنقل الخليل وغيره من الأئمة".(٤)

- إلحاق الكوفيين لتاء التأنيث بالفعل مع المذكر السالم،(قامت الزيدون)، فقال:" والصحيح أنه لا يجوز؛ إذ لم يُسمع من كلامهم".(٥)

- المتعدى واللازم فقال:"وزعم ابن درستويه أن (نَصَحَ) يتعدى لواحدٍ بنفسه ...، وما زعمه لم يُسمع فى موضع من المواضع".(٦)

٢- القياس: القياس النحوي يعني حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه (٧) بمعنى قياس الأمثلة على القاعدة.(٨) وقد جعله النحاة أصلاً يُخضعون له كلام العرب.(٩) وقد اعتنى المُرادي بالقياس، وكان في قياسه أقرب للبصريين، كما تأثر فيه بأبي حيان فلا يقيس إلا على الكثير؛ ومن مؤشرات اعتداده بالقياس، ما ذكره حول:

---

(١) خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ١/ ٥.
(٢) شرح التسهيل للمرادي ص ٣٢-٣٥.
(٣) شرح التسهيل للمرادي ص ٣٦.
(٤) شرح التسهيل للمُرادى ص٣٣٥.
(٥) شرح التسهيل للمُرادى ص٤٠٥.
(٦) شرح التسهيل للمُرادى ص٤٣٧.
(٧) الإغراب في جدل الإعراب للأنباري ص ٤.
(٨) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء، ص ٨١.
(٩) القياس في النحو العربي لسعيد جاسم ص ١٣٧.

– الاختلاف فى إعمال إنْ النافية عمل ليس، حيث قال:" والصحيحُ الإعمال للقياس والسماع...".[١]

– الاختلاف فى حذف خبر (إنَّ)... حيث قال:" والصحيح جواز حذفه مطلقاً؛ للقياس على حذف الخبر فى غير هذا الباب".[٢]

– الاختلاف حول جواز دخول (صار) وأخواتِها على ما خبره ماض، واشتراط اقتران الماضى ب (قد)، فقد جوز المرادي ذلك بلا شرط... حيث قال:"وهذا الرأى هو الصحيح لكثرته فى كلامهم نظماً ونثراً، كثرة توجب القياس".[٣]

– العلة النحوية: العلة هي الركن الثالث من أركان القياس النحوي، الذي يتألف من الأصل والفرع والعلة والحكم، وبها يستقر الحكم في الذهن، وتتكامل القاعدة؛ لأن الحكم بلا علة كالبناء بلا أساس، وعلى أساس العلة يتم إعطاء حكم الأصل للفرع.[٤]، وقد اهتم المُرادي بالعلة النحوية وأكثر من إيرادها والاعتماد عليها في شرحه.

٣– الإجماع: يعني إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[٥]، ولقد اعتدّ المُرادي بالإجماع كما اعتدّ بالسماع والقياس، ومن مؤشرات ذلك، ما ذكره في:

– النائب عن الفاعل قال:"حكى أبو جعفر النحاس اتِّفَاقَ النحويين على أنَّ الجار والمجرور فى: (سِيرَ بزيدٍ) لا يتقدم، وخالف السهيلى مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ كُلُّ أُولئَك كان عنه مسئولاً﴾[٦]، ورَدَّ عليه بالإجماع".[٧]

– تقديم خبر (دام) عليها قال:"أما تقديمه على (دام) فلا يجوز اتفاقاً؛ لما تقرر من أن الحرف المصدرى لايعمل ما بعده فيما قبله...".[٨]

---

(١) شرح التسهيل للمُرادى ص ٣١٨.
(٢) شرح التسهيل للمُرادى ص٣٤٢ .
(٣) شرح التسهيل للمُرادى ص٢٩٣.
(٤) أصول النحو العربي. لمحمود سليمان، ص ٦٢٥.
(٥) الاقتراح للسيوطي ص ١٨٧.
(٦) من الأية (٣٦) الإسراء .
(٧) شرح التسهيل للمرادي ص٤١٠.
(٨) شرح التسهيل للمرادي ص٢٩٩.

المبحث الثالث: (الخلاف النحوي):

التفاوت في القدرات العقلية، والاختلاف بين البشر من الأمور الطبيعية؛ فحُب الغلبة من طبيعة الإنسان في مظاهر الحياة المختلفة، وقد قيل: يوجد الخلاف حيث يوجد العلم والعلماء؛ والحق أن الخلاف لوكان مبعثه محض العلم، فحبذا به، أما لو خالطته العصبية فيصير حربًا ضروسًا، ومع ذلك فهو محمود المغبة، فما نمت اللغة إلا من هذا السجال العلمي.(١)

١ – أسباب الخلاف النحوي: تعددت أسباب ظهور الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة، ومنها:

– اختلاف الموقع والسكان: فالبصرة أنشأها عمر بن الخطاب (١٥ه)، على طرف البادية، والنازحون إليها لم تتبدل صلابة عقليتهم العربية، فكانوا من القبائل سليمة السليقة كقيس وتميم.(٢)، أما الكوفة فأُنشئت بعد البصرة، وقد دَبَّتْ إليها الروح الفارسية في العلوم وحرية التفكير، وسكانها من بني أسد، وأهل اليمن الذين لا يُعتد بلغتهم لكثرة مخالطتهم الحبشة والهند.(٣)

– الاتجاه السياسي: السياسة هي التي غرست بذور الصراع بين البصرة والكوفة؛ فقد هبط علي بن أبي طالب الكوفة، واتخذها مقر خلافته؛ فالبصرة عثمانية، والكوفة علوية، ومال الأمويون مع البصرة، وأقصوا الكوفة، وجاء العباسيون، فمالوا مع الكوفة، وانقلب الأمر فعزت الكوفة، وأفل نجم البصرة، فاتسعت هوة الخلاف بينهما، وفضلوا الخلاف العلمي في كل شيء وهكذا نشأت وترعرعت المنافسة العلمية النحوية بينهما.(٤)

– التعصب: التعصب بين الكوفة والبصرة كان وليد السياسة، فهي التي تعهدته حتى اشتعلت ناره. وقد اتخذت هذه العصبية مظاهر عدة منها:

* التنابز بين البلدين: حتى ألف الهيثم بن عدي ت ٢٠٩ه كتابه فخر أهل الكوفة على أهل البصرة. وقال الجاحظ في فضل البصرة:"وفينا اليوم ثلاثة

---

(١) يُنظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: للطنطاوي، ص ٥٠.

(٢) يُنظر: الخلاف بين النحويين: للسيد رزق الطويل، ص ٣٦.

(٣) يُنظر: المرجع السابق نفسه.

(٤) يُنظر: المرجع السابق نفسه.

نحويين ليس في الأرض مثلهم، وهم أبوعثمان المازني، والعباس الرياشي، وإبراهيم الزيادي، وهؤلاء لا يُصاب مثلهم".(١)

* الطعن على علم الأعلام، والرواة: فقد طعنوا على بعضهم؛ قال أبوالطيب اللغوي(٢) عن أبي جعفر الرؤاسي(٣)"وممن أخذ عن أبي عمرو، أبوجعفر الرؤاسي عالم أهل الكوفة"، ثم يواصل حديثه قائلاً: قال أبوحاتم(٤)" كان بالكوفة نحوي يُقال له: أبوجعفر الرؤاسي، وهو مطروح العلم ليس بشيء".(٥)

- اختلاف المنهج البحثي: مما نمّا الخلاف النحوي؛ اختلاف البصرة والكوفة في منهج البحث العلمي، الشائع في كلتيهما، فالكوفة سبقت البصرة في دراسة الحديث والفقه، والأدب والرواية والأشعار، بينما ركزت البصرة على الدراسة النحوية، ووضع القوانين الحاكمة للنحو، وساعدها في هذا شيوع الدراسة الفلسفية والمنطقية فيها.(٦)

٢- نشأة الخلاف النحوي: الخلاف النحوي له مستويات، فتارة يكون بين أصحاب المدارس النحوية، وتارة يكون بين علماء المدرسة الواحدة ومن هنا تكثر المناقشات، وتتطور إلى مناظرات؛ وقد بدأت المناظرات على يد عبدالله بن أبي إسحاق ت١١٧هـ وتلاميذه؛ فقد ناظر عبدالله بن أبي إسحاق بن أبي بردة، وأبا عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب.(٧)، أما أول خلاف ظهر بين المدرستين فهو ما أورده سيبويه حكاية عن أبي جعفر الرؤاسي في كتابه (قال

---

(١) يُنظر: إنباه الرواة للقفطيَّ ١/ ٢٨٣، والخلاف بين النحويين، ص٧٢.

(٢) هو عبدالواحد بن علي أبوالطيب اللغوي، أحد المتقنين لعلوم العربية، من تصانيفه: مراتب النحويين، والإتباع، والإبدال، تـ ٣٥١هـ . يُنظر: بغية الوعاة ٢/١٢٠.

(٣) هو أبوجعفر محمد بن أبي سارة لقب بالرؤاسي: لعظم رأسه، قال ثعلب هو أول من وضع كتابًا في النحو من الكوفيين، مؤلفاته: معاني القرآن، والوقف، والتصغير. يُنظر: طبقات النحويين، ص ١٢٥، ونزهة الألباء، ص٥٠.

(٤) هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستَانِي، كان إمامًا في علوم القرآن واللغة، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، ومن مؤلفاته: إعراب القرآن، ولحن العامة، والمقصور والممدود. يُنظر: طبقات النحويين، ص٩٤، وبغية الوعاة ١/٦٠٦.

(٥) يُنظر: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، ص٢٤.

(٦) يُنظر: الخلاف بين النحويين، ص ٧٦.

(٧) يُنظر: طبقات النحويين للزبيدي ص ٣٢، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي لعبدالعال مكرم، ص ١١٠.

الكوفي)، فقد أثبتها سيبويه في كتابه[١] وهذا الخلاف لم يكن أكثر من عرض وجهات نظر مختلفة والرد عليها، فلم يكن لها عمق الخلاف المنهجي الذي ظهر فيما بعد.

ولم يأخذ الخلاف طابع الجد، والتنافس العنيف إلا في عهد سيبويه والكسائي، لاسيما بعد أن قرّب العباسيون الكسائي وتلاميذه، وأغدقوا عليهم الأموال؛ لما كان بين أهل الكوفة والعباسيين من وُدٍّ لم يتهيأ لأهل البصرة.[٢]، واستمر الخلاف بين المذهبين في القرن الثالث الهجري؛ خاصة بين ثعلب ت٢٩١هـ، والمبرد ت٢٨٥هـ.

ويرى شوقي ضيف أن الأخفش هو الذي فتح أبواب الخلاف فيقول: "وفي رأينا أنه هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، فقد كان عالمًا بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن، فخالف أستاذه سيبويه في بعض المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم".[٣]

٣- أنماط الخلاف النحوي: وُجد الخلاف منذ نشأة علم النحو، ولم يقتصر على البصريين والكوفيين، بل وقع حتى بين أبناء المدرسة الواحدة.

ويمكن تقسيم الخلاف النحوي إلى عدة أنماط:

النمط الأول: خلاف بين أبناء المدرسة الواحدة في إطار منهج الدراسة، ومن أمثلته:[٤]

- مخالفة الأخفش للبصريين في جواز إنابة غير المفعول به عن الفاعل، بينما ذهب البصريون إلى وجوب إنابة المفعول به.

- أن يونس أجاز تعريف الحال، بينما ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى وجوب تنكير الحال، وإن وردت بلفظ المعرفة أُولت بنكرة.

- أن الأخفش والمبرد والمازني خالفوا سيبويه في عامل الرفع في خبر (لا) النافية للجنس عند تركبها مع اسمها؛ فذهبوا إلى أنها هيِ الرافعة للخبر، بينما ذهب سيبويه إلى أنها لم تعمل في الخبر شيئًا، بل هي مع اسمها في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدها خبر للمبتدأ.

---

(١) يُنظر: نزهة الألباء، ص ٥١، والخلاف بين النحويين،ص ٢٥، وفي أصول النحو، ص ١٧٦.

(٢) يُنظر: الخلاف بين النحويين، ص ٢٥، ٢٦، وفي أصول النحو،ص ١٧٧.

(٣) يُنظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف، ص ٩٥ .

(٤) يُنظر: الخلاف بين النحويين، ص٣٣، ٣٤.

النمط الثاني: الخلاف بين المدرستين: وهذا النوع هو الذي اتسع مداه فيما بعد، وكان له أثر عميق في الدراسات النحوية.(١)، ومن أمثلته:

- أن البصريين منعوا العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر، وأجازه الكوفيون.
- ذهب البصريون إلى إعمال العامل الثاني في التنازع، بينما ذهب الكوفيون إلى إعمال الأول.
- أن البصريين منعوا تقديم معمول اسم الفعل عليه، وأجازه الكوفيون.
- ذهب البصريون إلى أن المصدر أصل المشتقات، بينما رأى الكوفيون أن الفعل هو الأصل.

النمط الثالث: خلاف عام لا يرتبط بمدرسة معينة؛ قد يلتقي فيه بصريون وكوفيون على رأي واحد، ويلتقي فيه بصريون وكوفيون آخرون على رأي آخر، وغالباً ما يأخذ هذا الخلاف صورة توجيه إعرابي أو ضبط كلمة، أو معنى أداة، ومن أمثلته:(٢)

- اختلاف النحويين في الجمع بين التمييز وفاعل (نعم) الظاهر، فقد أجازه المبرد وابن السراج وابن مالك وولده، ومنعه سيبويه والسيرافي.
- اختلاف النحويين في حكم المُستثنى بعد (ما خلا، وما عدا)، فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب نصب المستثنى بعد (ما خلا، وما عدا)، وأجاز الكسائي والأخفش والجرمي والفارسي الجر.

*****

(١) يُنظر: الخلاف بين النحويين ص ٣٥.
(٢) يُنظر: المرجع السابق، ص٣١.

الفصل الثاني (الدراسة التطبيقية)
(المسائل الخلافية في شرح التسهيل للمُرادي)

الخلاف في حذف الخبر بعد (لولا) بين الوجوب والجواز

تأتي (لولا) في الكلام علي ضربين؛[١] أحدهما: أن تكون حرف تحضيض مثل: (لوما)، يُقال: لولا تقومُ، ولولا تخرج، قال تعالى:(فلــولا تَــذَكَّرون﴾[٢]. والثاني: أن تكون حرف امتناع لوجود نحو قولك: لولا زيــدٌ لأحســنت إليــك، فالإحسانُ امتنع لوجود زيد، وقال تعالي: (لولا أنتم لَكُنَّــا مــؤمنين﴾[٣]. وإذا جاءت (لولا) الامتناعية في أول الجملة الاسمية حُذف الخبر بعدها، ولايُحــذف ركن من أركان الجملة إلا إذا وُجدت قرينة تغني عن النطق بــه، وذكــر ابــن يعيش: أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة، تحصل الفائدة باجتماعهما، فلابــد مــن ذكرهما معًا، إلا أن توجد قرينة لفظية أو حالية، تُغني عن النطــق بأحــدهما، فيحذف لدلالتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهــم المعنى بدون اللفظ جاز حذفه ويكون مرادًا معنىً وتقديرًا[٤]؛ فالنحويون حذفوا المبتدأ مرة والخبر مرة إذا دل على المحذوف دليل، ومن مواضع حُذف الخبــر إذا وقع بعد (لولا) الامتناعية. واختلف النحويون في حذف الخبر بعــد (لــولا) بين الوجوب والجواز على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب سيبويه والجمهور[٥]؛ حيث ذهبوا إلــى وجــوب حــذف الخبر بعد (لولا) مطلقًا؛ لأنه لا يكون عندهم إلا كونًا مطلقًا وذلك نحو: (لــولا زيدٌ لأكرمت عمرًا) فالخبر محذوف تقديره (موجود أو حاضر). فإن أريد الكون

---

(١) يُنظر: رصف المبانى ص٢٩٢ – ٢٩٣.
(٢) من الآية (٧٠) الواقعة.
(٣) من الآية (٣١) سبــأ.
(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٤.
(٥) يُنظر: المقتضب للمبرد ٣/ ٧٦، والأصول لابن السراج ١/ ٦٨، وشرح المفصل لابن يعــيش ١/ ٩٥، والارتشاف ٣/ ١٠٩٠، والجنى الداني ص٥٩٩ ، وتوضيح المقاصد والمســالك للمُــرادي ١/ ٤٨٧، ومغني اللبيب لابن هشام ٣/ ٤٤٥، وهمع الهوامع١/ ٣٣٧.

المقيد جعل مبتدأ نحو: (لولا قيام زيدٍ لأتيتك) ولا يجوز (لولا زيد قائم) وما ورد بغير حذف في الظاهر فمؤول. يقول سيبويه معللاً حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية:"هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء وذلك قولك: (لولا عبدالله لكان كذا وكذا)، أمّا لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث (لولا) وأما (عبدالله) فإنه من حديث (لولا) وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك: (أزيدٌ أخوك) إنما رفعته على ما رفعت عليه (زيد أخوك)، غير أن ذلك استخبار وهذا خبر، وكأنَّ المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا فكأنه قال: (لولا عبدالله كان بذلك المكان)، و(لولا القتال كان في زمان كذا وكذا) ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من (إمَّالا) زعم الخليل رحمه الله أنهم أرادوا (إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمَّا لا) ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام".[١]

واختار هذا المذهب بعض النحويين منهم: المبرد[٢] وابن السراج[٣] والفارسي[٤] وابن يعيش[٥] وابن عصفور.[٦] يقول الفارسي: "واعلم أن خبر المبتدأ قد يحذف، فمما حذف من ذلك خبر المبتدأ بعد (لولا) في قولك: لولا زيد لكان خروجنا اليوم. ف(زيد) بعد (لولا) يرتفع بالابتداء والخبر محذوف، وليس قولك: (لكان خروجنا اليوم) من المبتدأ في شيء، إنما هو حديث متعلق ب(لولا)، ولو كان خبر المبتدأ بعد (لولا) لوجب أن يكون إياه في المعنى، أو يكون فيه ذِكْرٌ مظهرٌ أو مقدر، ففي تَعَرِّيهِ من ذلك دليل على أنه ليس بخبر".[٧] وذكر ابن عصفور أقسام الخبر فقال: "والخبر ينقسم بالنظر إلى الإثبات والحذف ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه حذف الخبر وذلك المبتدأ الواقع بعد (لولا)

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٩.
(٢) يُنظر: المقتضب ٣/ ٧٦.
(٣) يُنظر: الأصول ١/ ٨٦.
(٤) يُنظر: الإيضاح للفارسي ص ٩٧ .
(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٥.
(٦) يُنظر: شرح الجمل ١/ ٢٣٢.
(٧) الإيضاح ص ٩٧ .

نحو: (لولا زيد لأكرمتك) التقدير: (لولا زيد حاضر) إلا أنه لا يجوز ذكر الخبر؛ لأن الكلام طال بالجواب فالتزم فيه الحذف تخفيفا".[١]

المذهب الثاني: مذهب مجموعة من النحويين منهم الرماني[٢] وابن الشجري[٣] والشلوبين[٤] وابن مالك[٥] وابن هشام[٦] والأزهري.[٧] فقد ذهبوا إلى أن الخبر إما أن يكون كونًا مطلقًا أو مقيدًا، فإن كان كونًا مطلقًا يجب حذف الخبر نحو: (لولا زيدٌ لأتيتك) أي موجود، وإن كان كونًا مقيدًا فإما أن يدل عليه دليل أو لا، فإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو: (لولا أنصار زيد حموه لم ينج) فالخبر (حموه) وهو جائز الحذف لوجود دليل عليه؛ لأن من شأن الناصر أن يحمي من ينصره، وإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو: (لولا زيدٌ محسن إلَيَّ ما أتيت) فالخبر (محسن) وهو واجب الذكر لأنه لم يدل عليه دليل. يقول ابن الشجري معللاً وجوب الحذف مع الكون المطلق: "ومن الأخبار التي ألزموها الحذف، خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) في قولك (لولا زيدٌ لعاقبتك) تريد (لولا زيدٌ موجود أو حاضر) وإنما ألزموا هذا الخبر الحذف لطول الكلام بجواب (لولا)".[٨]

واختار ابن مالك مذهب الرماني والشجري، فقال:"وإنما وجب حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية، لأنه معلوم بمقتضى (لولا)، إذ هي دالة على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: (لولا زيد لأكرمت عمرًا) لم يشك في أن المراد: وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعين المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده، وحلوله محله، والمراد هنا بالثبوت الكون المطلق ولو أريد كون مقيد لا

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥١.
(٢) يُنظر: معاني الحروف ص١٢٣.
(٣) يُنظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٢.
(٤) يُنظر: التوطئة للشلوبيني ١/ ٢١٩. وشرح المقدمة الجزولية للشلوبيني. ٢/ ٧٤٩.
(٥) يُنظر: شرح التسهيل ١/٢٦٧.
(٦) يُنظر: أوضح المسالك ١/ ٢٢١.
(٧) يُنظر: التصريح ١/ ٢٢٤، ٢٢٥.
(٨) أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٢.

دليل عليه لم يجز الحذف نحو: (لولا زيد سالمنا ما سلم)، و(لولا عمرو عندنا لهلك)... فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف نحو: (لولا أنصار زيد حموه لم ينج) فحموه خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه ... وهذا الذي ذهبت إليه هو مذهب الرماني، والشجري، والشلوبيني، وغفل عنه أكثر الناس".(١)

واستدل أصحاب هذا المذهب بما جاء في السماع، ومنه:

- ما ورد من قول النبي (ﷺ):" لولا قومك حديثو عهدٍ بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم"(٢). فقد ذُكر الخبر في الجملة وهو (حديث)؛ لأنه كونُ مقيدُ لم يدل عليه دليل.

- قول الشاعر: يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ غضَبٍ * فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهَ لَسَالاً (٣)

فقد ذكر الخبر (يمسكه) وهو واجب الحذف؛ لأنه كون مقيد ب (الإمساك) والمبتدأ دال عليه؛ إذ من شأن غمد السيف إمساكه.(٤)

وما استدل به أصحاب هذا المذهب فقد ردَّه بعض النحويين بما يأتي:

* أما استدلالهم بما رُوي عن النبي (ﷺ) من قوله: "ولولا قومك حديثو عهدٍ بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم".(٥) فقد رُدّ: بأن الحديث قد روى بروايات أخرى غير هذه الرواية. وقد وضَّح السيوطي ذلك، وردَّ استدلالهم بهذا الحديث معللاً بقوله:"والظاهر أن الحديث حرفته الرواة بدليل أن في بعض روايات: (لولا حِدْثَان قومك) وهذا جار على القاعدة".(٦)

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٦٦، ٢٦٧.

(٢) الحديث ورد في كتاب: منة المنعم في شرح صحيح مسلم (٢/ ٣٣٢) رقم (٣٢٤٨)، كتاب الحج، وقد ورد برواية: "يا عائشة: لولا حدثان قومك بالكفر لنقضت البيت"، والسنن الكبرى للبيهقي (٥/ ١٢٥) رقم (٩٢٤٣) باب الركنين اللذين يليان الحجر.

(٣) البيت من الوافر وهو للمعري في سقط الزند، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٢، والارتشاف ٣/ ١٠٨٩، وتوضيح المقاصد للمرادي ١/ ٤٨٦، والتصريح ٢٢٥/١، وهمع الهوامع ١/ ٣٣٧. والشاهد: قوله: (يمسكه)؛ حيث ذكر الخبر بعد (لولا) ولذلك لحَنَّه بعض النحويين.

(٤) يُنظر: التصريح١/ ٢٢٥.

(٥) سبق تخريج الحديث.

(٦) همع الهوامع ١/ ٣٣٧.

* وأما استدلالهم بقول الشاعر:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ غضَبٍ * فَلَوْلاَ الْغمْدُ يُمْسِكُهَ لَسَالاً

فقد لحَنَّ بعض النحويين المعري في ذكره للخبر بعد (لــولا)، وتــأولوه على إضمار (أنْ) والتقدير: (أن يمسكه) ويُعرب بــدلاً: أي: (إمســاكه) أو أن جملة (يمسكه) معترضة، أو حال من الخبر المحذوف.

واعترض ابن هشام ما لحَّن به بعض النحويين المعري من ذكره الخبــر بعد (لولا)، فقال: "ولحَّن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعــري فــي قوله: (فَلَوْلاَ الْغمْدُ يُمْسِكُهَ لَسَالاً) وليس بجيد، لاحتمال تقدير (يمســك) بــدل اشتمال على أن الأصل (أن يمسكه)، ثم حذفت (أن) وارتفع الفعــل، أو تقــدير (يمسكه) جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحــذوف، وهــذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها، لأنه خبر في المعنى".[1]

موقف المُرادي:

عرض المرادي هذه المسألة واختار مذهب الرماني وابن الشجري فقال:" ... وإنما وجب حذف الخبر بعدها؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا إذ هى دالة علــى امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب. والمدلول على وجوده هــو المبتدأ، فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمراً. لم يشك في أن المراد أن وجود زيــد منع من إكرام عمر فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجــواب مســده وحلوله محله، والواجب الحذف هنا هو الكون المطلق، فلو أُريد كون مقيــد لا دليل عليه لم يجز الحذف نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم، ومنــه قولــه (ﷺ):" ولولا قومك حديثو عهدٍ بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم" فلو أُريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف نحو: لولا أنصار زيد حموه لــم يــنج، ومنه قول المعرّي:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ غضَبٍ * فَلَوْلاَ الْغمْدُ يُمْسِكُهَ لَسَالاً

(١) مغني اللبيب ٣/ ٤٤٩.

قال ابن مالك: وما ذهبت إليه هو مذهب الرماني والشجري والشلوبين،... والذي عليه الجمهور: أن الخبر بعد لولا واجب الحذف بناءً على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً،... ولحنوا المعري في قوله: فلولا الغمد يمسكه لسالا، وخرجَّه بعضهم على أن يمسكه حال لا خبر، ورُدَّ بأن أبا الحسن نقل أن العرب لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد لولا كما لا يأتون بالخبر...". (١)

وعليه يتبين أن المرادي وافق الرماني وابن الشجري ومن تبعهم في جواز حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية إن كان كونًا مقيدًا ودل عليه دليل نحو: (لولا أنصار زيد حموه ما سلم)، أما إذا لم يدل عليه دليل فلا يجوز حذفه بل يجب إثباته، وهو موافق لابن مالك في هذا؛ حيث سلك ابن مالك مسلك الرماني وابن الشجري كما وضَّح المرادي مذهب الجمهور القائل: بأن الخبر يجب حذفه بعد (لولا) مطلقًا؛ لأنه لا يكون عندهم إلا كونًا مطلقًا، ولا يحتمل أن يأتي عندهم كونا مقيداً.

وعليه يمكن القول: إنَّ ما ذهب إليه الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وابن هشام والأزهري وارتضاه المرادي من جواز حذف الخبر بعد (لولا) إن كان كوناً مقيدًا ودل عليه دليل، هو الرأي الراجح والأولى بالقبول؛ وذلك لأن هذا المذهب يعضده السماع من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وأشعار العرب، فقد ورد ذكر الخبر بعد (لولا) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾(٢).

وإن كان بعض النحويين توجَّه بالرد والاعتراض على أدلة المجيزين لذكر الخبر إذا كان كوناً مقيداً، إلا أنه قد خُرّج على أوجه تخدم المعنى وتوضحه، وقد لا يتضح المعنى في الغالب إلا بذكر الخبر. وهذا ما يرقى أن يكون دليلاً على صحة هذا المذهب والأخذ به.

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ص٢٤٦-٢٤٧.

(٢) من الآية (٨٣) النساء.

الخلاف في حكم تقديم خبر (ليس) عليها

(كان وأخواتها) أفعال تدخل على الجملة الاسمية ترفع المبتدأ ويُسمى اسمها، وتنصب الخبر ويُسمى خبرها، وهذه الأفعال ثلاثة عشر فعلاً. ويجوز أن تتوسط أخبار هذه الأفعال بينها وبين أسمائها، والدليل قراءة بعض القراء كنافع وابن كثير والكسائي[١] لقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾.[٢] وقد قسمها النحويون لثلاثة أقسام: قسم يجوز فيه التقديم بالإجماع وهو (كان، أصبح، أمسى، بات، أضحى، ظل، صار)، وقسم يمتنع فيه التقديم باتفاق وهو (ما دام) وقسم مختلف فيه وهو (ما زال، وما برح، وما انفك، وما فتئ، وليس).[٣] والحديث هنا عن حكم تقديم خبر (ليس) عليها. فقد اختلف النحويون في تقديم خبر (ليس) على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب جمهور البصريين[٤] إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها، قياساً على جواز تقديم خبر (كان) عليها نحو: (قائمًا ليس زيد)، ف (قائم) خبر (ليس) وقد تقدم عليها. وقال بهذا جمعٌ من النحويين كالسيرافي[٥] وابن برهان[٦]، والزمخشري[٧]، والشلوبين[٨]، وابن أبي الربيع[٩]. يقول السيرافي: "وأما (ليس) فإن الذي يدل عليه قول سيويه أن تقديم الخبر عليها جائز فنقول (قائما ليس زيدٌ) وبعض النحويين يأباه"[١٠].

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٢٦٦.

(٢) من الآية (١٧٧) البقرة.

(٣) شرح المقرب المُسمى التعليقة لابن النحاس ١/ ٤٠٤.

(٤) يُنظر: أسرار العربية ص١٤٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٤، والارتشاف ٣/ ١١٧٢.

(٥) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٠٠.

(٦) يُنظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٥٨. وابن برهان: هو أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن برهان العُكْبري النحوي صاحب التصانيف، كان مضطلعًا بعلوم كثيرة منها النحو، وتُوفى سنة ٤٥٦هـ . يُنظر: بغية الوعاة ٢/ ١٢٠، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٧ .

(٧) يُنظر: المفصل ص٢٦٩.

(٨) يُنظر: التوطئة ص٢٢٨.

(٩) يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/ ٦٧٨.

(١٠) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٠٠.

فقد نسب بعض النحويين[١] هذا المذهب لسيبويه والفراء[٢] واستدلوا على نسبته لسيبويه بقوله في باب الاشتغال: "ومثل ذلك: أعبدَالله كنت مثله، لأن (كنت) فعل و(المثل) مُضاف إليه وهو منصوب، ومثله: أزيدًا لست مثله، لأنه فعل، فصار بمنزلة: أزيدًا لقيت أخاه، وهو قول الخليل" [٣] فظاهر كلام سيبويه يقتضي جواز تقدم خبر (ليس) عليها. وردَّ الأنباري ما نُسب لسيبويه، فقال: "وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص" [٤]، واستدل أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس:

أما السماع فبقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾،[٥] حيث تقدم (يَوْمَ) وهو معمول ل (مَصْرُوفًا) على (لَيْسَ) واسمها مستتر يعود على العذاب و(مَصْرُوفًا) خبرها، وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله، فلولا أن الخبر (مَصْرُوفًا) يجوز تقديمه على (لَيْسَ) لما جاز تقديم معموله عليها [٦]. واستدلوا بقول الشاعر:

فَيَأْبَى، فَمَا يَزْدَادُ إِلاَّ لَجَاجَةً * وكُنْتُ أَبِيًّا فِي الخَنَا لَسْتُ أَقْدِمُ [٧]

فقوله: (في الخنا) معمول ل (أقدم) وهو خبر (ليس) وتقدم المعمول فيه جواز بتقدم العامل. يقول أبوحيان: " فظاهر هذا البيت أن قوله: (في الخنا) متعلق بقوله (أقدم)، و(أقدم) خبر (ليس)".[٨]

---

(١) نُسب إلى سيبويه في شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٣.
(٢) نُسب إلى الفراء في الارتشاف ٣/ ١١٧٢، والتصريح ١/ ٢٤٥.
(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ١٠٢.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦٠.
(٥) من الآية (٨) هود.
(٦) يُنظر: التبيين للعكبري ص٢٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣٦، والتصريح للأزهري ١/ ٢٤٥، والهمع للسيوطي ١/ ٣٣٣.
(٧) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في: التذييل والتكميل ٤/ ١٨٠، والبحر المحيط ٢٠٦/٥، والدر المصون ٦/ ٢٩٢. والشاهد: في قوله: (وكنت أبيًا في الخنا لست أقدم)؛ حيث قدم (في الخنا) على (ليس) وهو متعلق بـ (أقدم) و(أقدم) خبر (ليس) وهذا دليل على جواز تقديم خبر (ليس) عليها؛ لأن لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.
(٨) التذييل والتكميل ٤/ ١٨٠.

وأما القياس فاستدلوا: بأن الأصل في العمل للأفعال وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث بها وهي تعمل في الأسماء كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يتقدم معمولها عليها[١]، وأنه قد جاز تقديم منصوبها على مرفوعها نحو: (ليس قائمًا زيدٌ) فيجوز تقديمه (أعني منصوبها) عليها تشبيها لها ب (كان) والجامع بينهما أن تقديم المنصوب على المرفوع تصرف.[٢]

المذهب الثاني: ذهب الكوفيين،[٣] وجماعة منهم: المبرد[٤] والزجاج[٥] وابن السراج[٦] والسيرافي[٧] إلى منع تقديم خبر (ليس) عليها فلا يجوز عندهم (قائمًا ليس زيدٌ). يقول ابن السراج: "ولا يتقدم خبر (ليس) قبلها؛ لأنها لم تتصرف تصرف (كان)".[٨] وقد وضَّح الأنباري مذهب الكوفيين بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب المبرد من البصريين".[٩] وقد اختار هذا المذهب الأنباري[١٠] وابن مالك[١١] والرضي[١٢] وأبوحيان[١٣] وابن هشام[١٤] وخالد الأزهري.[١٥]

---

(١) يُنظر: الإنصاف ١/ ١٦٠.

(٢) يُنظر: التبيين للعكبري ص ٢٤٦.

(٣) يُنظر: الإنصاف ١/ ١٦٠، وأسرار العربية ص ١٤٠، والتبيين ص ٢٤٤، والتذييل والتكميل ٤/ ١٧٨، والبحر المحيط ٥/ ٢٠٦، والارتشاف ١١٧١/٣، وشرح قطر الندى لابن هشام ص١٣٣، وشرح ابن عقيل ٢٧٧/١، وائتلاف النصرة ص١٢٣، والتصريح ١/ ٢٤٥، وهمع الهوامع ١/ ٣٧٣.

(٤) يُنظر: المقتضب ٤/ ١٩٤.

(٥) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٤٠.

(٦) يُنظر: الأصول لابن السراج ١/ ٩٠.

(٧) نُسب للسيرافي القول بمنع تقديم خبر ليس عليها وذلك في كتاب شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١٤، والتذييل والتكميل ٤/ ١٧٨، وهمع الهوامع ٣٧٣/١.

(٨) يُنظر: الأصول لابن السراج ١/ ٩٠.

(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦٣.

(١٠) يُنظر: أسرار العربية ص ١٤٠.

(١١) يُنظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٣.

(١٢) يُنظر: شرح الكافية ٤/ ٢٠٠.

(١٣) يُنظر: البحر المحيط ٥/ ٢٠٦.

(١٤) يُنظر: شرح قطر الندى ص١٣٣.

(١٥) يُنظر: التصريح ١/ ٢٤٥.

يقول ابن مالك موضّحاً اختلاف النحويين في حكم تقديم (ليس) عليها، ومؤيداً مذهب الكوفيين:"واختُلِف في تقديم خبر (ليس) عليها فأجازه سيبويه، ووافقه السيرافي والفارسي، وابن برهان، والزمخشري، ومنعه الكوفيون وأبوالعباس، وابن السراج، والجرجاني وبه أقول؛ لأن (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله".(١)

وقد استدل الكوفيون لمذهبهم بما يأتي:

- أن (ليس) فعل غير متصرف فلا يجري مجرى المتصرف كما أجريت (كان) مجراه؛ لأنها متصرفة بدليل أنك تقول: كان يكون فهو كائن وكن، كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب، ولا يكون ذلك في (ليس)".(٢)
- أن (ليس) شبيهة في المعنى ب (ما)؛ فليس تنفي الحال كما أن (ما) تنفي الحال، فكما أن (ما) لا تتصرف ولا يتقدم معمولها فكذلك ما أشبهتها.(٣)
- أنهم قاسوا (ليس) على (عسى) وخبر (عسى) لا يتقدم عليها اتفاقًا والجامع بينهما الجمود.(٤)

وما استدل به البصريون ردَّه الكوفيون:

- أما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾(٥) فقد رُدَّ بعدة أوجه:

الأول: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو: (أما زيدًا فاضربْ)، و(عمرًا لا تهن) و(حقك لن يضيع)، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أمَّا) تقديم الفعل، ولا من تقديم معمول المجزوم والمنصوب على (لا، ولن) تقديمهما، كذلك لا يلزم من تقديم معمول خبر (ليس) تقديم الخبر عليها.(٦)

الثاني: أن ينصب (يَوْمَ) بفعل مضمر؛ كأنه تعالى قال: يعرفون يوم يأتيهم.

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٣٣.
(٢) يُنظر: الإنصاف ١/ ١٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٣/١، والتذييل والتكميل ٤/ ١٨٠.
(٣) يُنظر: الإنصاف ١/ ١٦٠، والتبيين للعكبري ص٢٥٠.
(٤) يُنظر: التصريح ١/ ٢٤٥.
(٥) من الآية (٨) هود.
(٦) يُنظر: التذييل والتكميل ٤/ ١٨١.

الثالث: أن يكون (يَوْمَ) مبتدأ بُنِيَ لإضافته للجملة، وذلك سائغ مع المضارع كسَوْغِه مع الماضي.
الرابع: يُسَلَّم انتصاب (يَوْمَ) ب (مَصْرُوفًا)؛ وذلك لأن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.(١)
– وأما استدلالهم بالقياس من نحو قولهم: "إن الأصل في العمل للأفعال وهي فعل" فقد رُدَّ: بأن هذا يدل على جواز إعمالها؛ لأنها فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقديم معمولها؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه و(ليس) فعل غير متصرف فلا يلزم تقديم معموله عليه.(٢)

وقد ردَّ البصريون أيضاً ما استدل به الكوفيون: قولهم:"إن ليس فعل غير متصرف"، فقد أجاب عنه العكبري بقوله: "وأما قولهم (هي غير متصرفة) عنه جوابان: الأول:لا نسلم بأن من وجوه التصرف اختلاف الضمائر المتصلة بالفعل (وليس) قد اتصلت بها الضمائر من ضمائر التثنية والجمع والتاء ومن تاء التأنيث. والثاني: نسلم أنها غير متصرفة ولكنها فعل، والفعل بحق الأصل عامل قوي، وإن ضعف في بعض المواضع لم يسلبه عمله الأصلي، وعمل الفعل يقتضي أن يكون معموله متأخرًا ومتوسطًا ومتقدمًا، وقد ظهر أثر ذلك في (ليس) فقد تقدم منصوبها على مرفوعها ... فكذلك يجوز تقديم منصوبها عليها إذ لا فرق في التقديم بين القريب والبعيد".(٣) وأما قولهم: "إن (ليس) شبيهةفي المعنى ب(ما)"،فقد رُدَّ بأنه لايجوز أن تقيس (ليس)على(ما)في امتناع تقديم خبرها عليها؛ لأن (ليس) تخالف (ما) بدليل أنه يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها نحو: (ليس قائمًا زيدٌ) ولا يجوز تقديم خبر (ما) على اسمها فلا يُقال: (ما قائمًا زيدٌ) وإذا جاز أن تخالف (ليس) (ما) في جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها في جواز تقديم خبرها عليها وتلحق بأخواتها.(٤)

---

(١) يُنظر: الإنصاف ١/ ١٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/١، والتذييل والتكميل ٤/ ١٨١.
(٢) يُنظر: الإنصاف ١/ ١٦٠.
(٣) التبيين ص ٣١٨، ٣١٩.
(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦٣.

– أما قياسهم (ليس) على (عسى) في منع تقدم الخبر عليها، فقد أجاب عنه الأنباري بقوله:"وأما عسى وإن كانت تلحقها الضمائر، وتاء التأنيث ك (ليس) إلا أنها لا تعمل في جميع الأسماء، بدليل: أن معمولها لا يكون إلا (أَنْ) مع الفعل نحو (عسى زيدٌ أن يقوم) ولا يجوز أن تقول: (عسى زيدٌ القيامَ) فلما كان مفعولها مختصًا بخلاف (ليس) نقصت عن رتبة (ليس)".[١]

موقف المُرادي:

عرض المُرادي خلاف النحويين حول حكم تقدم خبر (ليس) عليها في شرحه على التسهيل، وفصَّل القول في الخلاف بينهم، وقد وافق مذهب الكوفيين ومن تبعهم من علماء البصرة في القول بمنع تقدم خبرها عليها، وعلَّل لذلك بعدة أدلة، ونص على ذلك في حديثه عن امتناع تقدم أخبار بعض أخوات (كان) عليها ومنها (ليس)، فبعد أن ذكر عبارة ابن مالك": ... ولا خبر ليس على الأصح"، شرحها بقوله:"وهو مذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبي علي في الحلبيات،[٢] والجرجاني وأكثر المتأخرين.

وذهب قدماء البصريين والفراء وأبو علي في المشهور وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور إلى جواز تقديمه، ورُوي أيضاً عن السيرافي، واختُلف على سيبويه فنُسب إليه الجواز والمنع، وظاهر كلامه يقتضي الجواز، واستُدل على الجواز بتقديم معمول خبرها عليها في قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ فقد دل تقديمه على جواز تقديم عامله وأُجيب عن هذا بأوجه: أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو: ما زيداً فأضرب. والثاني: أن نصب يوم بفعل مقدر أي: يعرفون يوم لا بالخبر. والثالث: أنه مبتدأ بُني لإضافته إلى جملة. والرابع: أن الظرف قد يُتوسع فيه. واستدل المانع بشبه

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦٢.
(٢) المسائل الحلبيات ص٢٨٠.

ليس بما في النفي وعدم التصرف هذا على القول بفعليتها، فأما على القول بحرفيتها فالمنع ظاهر".[١]

فمن خلال نص المُرادي يتبين أنه اختار مذهب الكوفيين ومن تبعهم كالمبرد وابن السراج والسيرافي والجرجاني، وأنه وافق المصنف (ابن مالك) في القول بمنع تقديم خبر (ليس) عليها.

فبعد أن رجَّح مذهب الكوفيين بمنع تقدم خبر ليس، ذكر مذهب جمهور البصريين ومن تبعهم من النحويين القائل: بجواز تقديم خبر (ليس) وساق دليلهم على ذلك من القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ وخرَّج ما استدلوا به على عدة أوجه، وهذا مما يُعدُّ دليلاً قويا على موافقته للكوفيين.

وبعد عرض المذاهب حول حكم تقديم خبر (ليس) عليها والأدلة عليها وأجوبة الأدلة، يمكن القول: إن مذهب الكوفيين ومن تبعهم من النحويين ووافقهم المُرادي تابعاً لابن مالك في منع تقديم خبر (ليس) عليها هو الأولى بالقبول؛ وذلك لأن ما استدل به البصريون من السماع من نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[٢] قد تُخرَّج على أوجه عدة، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال؛ ولأن (ليس) وإن كانت فعلاً إلا أنها لا تتصرف تصرف (كان) وأخواتها، لذلك نقصت عن مرتبة (كان) فجاز تقديم خبرها على اسمها، ولم يجز تقديمه عليها، وإذا جاز تقديم معمول الخبر على (ليس) وهو ظرف؛ فذلك بسبب أن الظرف قد يُتوسع فيه ما لا يُتسَع في غيره.

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ص٢٩٩-٣٠٠ .

(٢) من الآية (٨) هود.

الخلاف في عامل الرفع في خبر (إنَّ) وأخواتها

(إنَّ) حرف ناسخ يدخل على الجملة الاسمية للتوكيد، فتدخل على المبتدأ والخبر، فيصير المبتدأ اسمًا لها فتنصبه، ويصير الخبر خبرًا لها فترفعه نحو: (إن زيدًا قائمٌ). وقد اتفق النحويون على أن (إنَّ) هي الناصبة للمبتدأ، واختلفوا في عامل الرفع في خبر (إنَّ) وأخواتها على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب البصريين[١]؛ حيث ذهبوا إلى أن (إنَّ) هي الرافعة للخبر كما أنها هي الناصبة للمبتدأ. ووضَّح سيبويه رأي الخليل في عامل الرفع في خبر(إنَّ)، فقال في باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده: "وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب". [٢] وقال المبرد في (إنَّ):"وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قُدِّمَ مفعوله نحو (ضرب زيدًا عمرو)"[٣]، ووضح أبوحيان مذهب جمهور البصريين، فقال في حديثه عن باب (إنَّ) وأخواتها:" ينصبن الاسم بعدهن، وهن يرفعن الخبر، هذا مذهب البصريين".[٤]

وقد اختار مذهب البصريين وقال به غير واحدٍ من النحويين منهم: الأنباري[٥] والعكبري[٦] وابن يعيش[٧] وابن مالك[٨] وابن هشام[٩] والزبيدي[١٠] وخالد الأزهري.[١١]

---

(١) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٤٩، والارتشاف ٣/ ١٢٣٧، وائتلاف النصرة ص ١٦٧، والتصريح ٢٩٣/١، والهمع ١/ ٤٣١.
(٢) الكتاب ٢/ ١٣١.
(٣) المقتضب ٤/ ١٠٩.
(٤) الارتشاف ٣/ ١٢٣٧.
(٥) يُنظر: الإنصاف ١/ ١٨٥، وأسرار العربية ص ١٤٨.
(٦) يُنظر: اللباب ١/ ٢١١.
(٧) يُنظر: شرح المفصل ١/ ١٠٢.
(٨) يُنظر: شرح التسهيل ٨/٢-٩.
(٩) يُنظر: أوضح المسالك ١/ ٣٢٨.
(١٠) يُنظر: ائتلاف النصرة ص ١٦٧.
(١١) يُنظر: التصريح ١/ ٢٩٣.

قال ابن هشام في باب الأحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر:"... أن هذه الأحرف لما كانت فروع كان في عمل الرفع والنصب، قدم معهن عمل النصب على الرفع تنبيها على الفرعية، لأن الأصل تقديم الرفع، ولم يحتج إلى ذلك في (ما) المحمولة على ليس؛ لأن فرعيتها ثابتة بيّنة الثبوت لعدم اتفاق العرب على إعمالها، وببطلان عملها عند نقض النفي بإلا أو تقدم الخبر، أو وجود إنْ، فاستغنت عن جعل عملها عكس عمل كان. قيل: لما كان معنى كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلا في الأخبار، تنزلت منهن منزلة العمد من الأفعال، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات، فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب".(١)

واستدل البصريون على مذهبهم بأمور منها:

١- أن هذه الأحرف أشبهت الفعل لفظًا ومعنى، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه:

- أنها على وزن الفعل.
- أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.
- أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم.
- أن فيها معنى الفعل، فمعنى (إنَّ، أنَّ) حقَّقْتُ، ومعنى (كأنَّ) شَبَّهتُ، ومعنى (لكنَّ) استدركتُ، ومعنى (لَيْتَ) تمنيتُ، ومعنى (لعَلَّ) ترَجَّيْتُ.
- أنها تدخلها نون الوقاية نحو: (إنَّنِي، وكأنَّنِي، وليتَنِي) كما تدخل على الفعل نحو: (أعطاني، وأكرمني). فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمله.(٢)

٢- أن خبر (إنَّ) مرفوع، ولابد له من رافع، ولا يجوز أن يرتفع بغير (إنَّ) إذ لا عامل له سواها؛ لأن عامل الابتداء قد زال بدخول (إنَّ).(٣)

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل ٢/٨-٩.

(٢) يُنظر: المقتضب ٤/ ١٠٨، والإنصاف ١/ ١٧٨، وأسرار العربية ص١٤٨، والتبيين ص٢٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٣.

(٣) يُنظر: الأصول لابن السراج ١/ ٢٣٠، واللباب ١/ ٢١١، والتبيين ص ٢٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٢.

٣- أنه لما وجب نصب المبتدأ ب(إنَّ) وجب رفع الخبر بها؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب. ولا يعمل الرفع؛ لأنه يؤدي لترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة.(١)

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين(٢) ووافقهم السهيلي(٣) أن (إنَّ) لم تعمل في الخبر شيئًا، فهو باقٍ على رفعه قبل دخولها. ووضَّح ابن يعيش مذهب الكوفيين بقوله: "وذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع، وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير، وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ" (٤). وعلَّ الفراء لعدم عمل (إنَّ) الرفع في الخبر، فقال:"وكان نصب (إنَّ) نصبًا ضعيفًا، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على الخبر".(٥)

وقال السهيلي معللاً بقاء الخبر على رفعه:"وبقي الاسم الآخر مرفوعًا لم تعمل فيه؛ حيث لم تكن أفعالا ك(علمت، وظننت) فتعمل في الجملة كلها، وإنما أرادوا إظهار تشبثها بالجملة، فاكتفوا بتأثيرها في الاسم الأول".(٦)

واستدل الكوفيون على مذهبهم: بأن الأصل في هذه الحروف ألا تنصب الاسم؛ لأنها اختصت بالاسم ولم تكن كجزء منه، وكل ما اختص بالاسم ولم يكن كجزء منه عمل الخفض كحروف الجر، إلا أنها نصبت الاسم لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عنه، وإذا كانت فرعًا فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أضعف من الأصل، فينبغي ألا يعمل في الخبر جريًا على القياس في حط الفروع عن الأصول.(٧)

وقد احتجوا على ضعف هذه الأحرف بعدة أوجه منها:

---

(١) يُنظر: أسرار العربية ص١٥١.

(٢) يُنظر: رأي الكوفيين في: الأصول لابن السراج ١/ ٢٣٠، والإنصاف ١/ ١٧٦، وأسرار العربية ص ١٥٠، واللباب ١/ ٢١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٢، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٤٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٦، والارتشاف ٣/ ١٢٣٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٤٨، وائتلاف النصرة ص ١٦٧، والهمع ١/ ٤٣١.

(٣) يُنظر: نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٦٤ ، والارتشاف ٣/ ١٢٣٧.

(٤) شرح المفصل ١/ ١٠٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠، ٣١١.

(٦) نتائج الفكر ص ٢٦٤.

(٧) يُنظر: الإنصاف ١/ ١٧٦، ورصف المباني ص ١١٨.

أ- أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به كقول الشاعر:

لاَ تَتْرُكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا * إِنيِّ إِذَنْ أَهْلِكَ أو أطيرا [١]

فنصب (أهلك) ب(إذن) ولو كان (أهلك) خبرًا لم تعمل فيه (إذن) كما تقول: (أنا إذن أكرِمُكَ).

ب- أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها كقولهم: (إن بك زيدٌ مأخوذٌ) فألغاها وأدخل عليها حرف الجر ولم ينصب بها، وإذا ألغيت ولم يلغ الفعل بان ضعفها في العمل.[٢]

ج- أنه لا يجوز فيها تقديم الخبر على الاسم نحو(إنَّ قائمٌ زيدًا)، ولو كان معمولها لجاز أن يليها.[٣]

وما استدل به الكوفيون على مذهبهم واحتجوا به، ردَّه البصريون: فما استدلوا به من قولهم:" إنها نصبت الاسم لشبهها بالفعل فهي فرع عنه". ردَّه البصريون: بأن كونه فرعًا عن الفعل في العمل لا يوجب له ألا يعمل، بدليل: أن اسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل، ويعمل عمله ويكون له منصوب ومرفوع كالفعل فتقول (زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا) كما تقول: (يضرب أبوه عمرًا)، وأنه قد عمل بمقتضى كونه فرعاً، فَأُلْزِم طريقة واحدة، ووجب فيه تقديم المنصوب على المرفوع ولم يجز فيه الوجهين كما جاز ذلك في الفعل.[٤] وما استدل به الكوفيون من قول الشاعر:

لاَ تَتْرُكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا * إِنيِّ إِذَنْ أَهْلِكَ أو أطيرا [٥]

خرَّجه البصريون على ثلاثة أوجه: الأول: أن هذا شاذ؛ فلا يكون فيه حجة.[٦]، والثاني: أن أهلك ليس خبرًا لإنَّ فخبر إن محذوف تقديره (إني أذل

---

(١) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في: الإنصاف ١/ ١٧٧، واللباب ١/ ٢١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٧، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٤٥، وأوضح المسالك ٤/١٦٦، والخزانة ٨/ ٤٥٦، والدرر اللوامع ٢/ ١٣. والشاهد: في قوله: (إني إذن أهلك)، حيث نصب الفعل المضارع (أهلك) بـ (إذن) مع كونه خبر لـ (إنَّ) على رأي الكوفيين.

(٢) يُنظر: الإنصاف ١/ ١٧٧، والتبيين ص ٢٦٩.

(٣) يُنظر: التصريح ١/ ٢٩٣.

(٤) يُنظر: الإنصاف ١/ ١٧٨، وأسرار العربية ص ١٥٠، ١٥١.

(٥) سبق تخريج البيت والتعليق عليه.

(٦) يُنظر: الإنصاف ١/ ١٧٩، والتبيين ص٢٧١، ٢٧٢.

إذن أهلك) لدلالة ما بعده عليه. والثالث: أنه جعل (إذن أهلك أو أطير) في موضع الخبر كقولك: (إنِّي لن أذهب) فشبه (إذن) ب(لن)، وإن كانت لن لا يلغى في حال بخلاف إذن.

أما استدلالهم بنحو قولهم: (إنَّ بك زيد مأخوذ)، فقد رُدَّ: بأن (إنَّ) لم تلغ فيه بل اسمها محذوف تقديره: (إنَّه بك زيد مأخوذ) وما بعده جملة في موضع الخبر.(١) وأما قولهم:"إنه لا يجوز تقديم الخبر على الاسم" فقد رُدَّ: بأن التقديم فرع على التأخير، ولم يعط الحرف رتبة الفعل في القوة، فيجوز فيه ما جاز في الفعل.(٢)

موقف المُرادي:

عرض المُرادي خلاف النحويين حول عامل الرفع في خبر (إنَّ) الناسخة في شرحه على التسهيل، وذكر مذاهب النحويين مؤيداً مذهب البصريين، فقال:"... ولا خلاف أنها ناصبة للاسم، واختُلف في رفعها الخبر، فذهب البصريون إلى أنها رافعة له، وذهب الكوفيون إلى أنها لم تعمل في الخبر بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها، ومن حجتهم قول العرب: إنك وزيد ذاهبان؛ لأنك أعملت الابتداء في الخبر، فلا يعمل في الاسم عاملان، واستدل السهيلي(٣) على صحة مذهبهم بأنها لو كانت رافعة للخبر؛ لجاز أن يليها كما يلي كل عامل معموله بأنها حروف، والحروف إنما تعمل في اسم واحد أوفعل واحد".(٤)

من نص المرادي يتبين أنه وافق مذهب البصريين ومن تبعهم من النحويين في القول: بأن عامل الرفع في خبر (إنَّ) وأخواتها هو الأحرف نفسها وإن لم يصرِّح بذلك بل فُهم ذلك ضمناً من كلامه؛ حيث ذكر إجماع النحويين على أن هذه الأحرف هى الناصبة للاسم بعدها، ثم ذكر اختلافهم في رافع الخبر.

---

(١) يُنظر: التبيين ص٢٧٢.
(٢) يُنظر: تمهيد القواعد ٣/ ١٢٩٨.
(٣) نتائج الفكر ص٢٦٤.
(٤) شرح التسهيل للمرادي ص٣٣٦.

ويتضح أيضاً موافقة المرادي لابن مالك؛ حيث اتبع ابن مالك البصريين وقد جاء هذا الباب في شرحه على التسهيل باسم (باب الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر).

وقد صرَّح المرادي على موافقته للبصريين ومخالفته للكوفيين في موضع آخر، فقال في سياق حديثه عن (إنَّ) وأخواتها في كتابه المعروف (الجنى الداني):"(إنَّ) حرف، له قسمان: الأول: أن يكون حرف توكيد، ينصب الاسم ويرفع الخبر نحو: إن زيداً ذاهب. خلافاً للكوفيين في قولهم: إنها لم تعمل في الخبر شيئاً، بل هو باق على رفعه قبل دخولها".(١)

وعليه يمكن القول: إنَّ ما ذهب إليه البصريون واختاره المرادي متابعاً فيه لابن مالك من أن عامل الرفع في خبر (إن) وأخواتها هو الأحرف نفسها، هو الرأي الراجح والأولى بالقبول؛ وذلك لعدة أمور:

- أن ما استدل به الكوفيون على مذهبهم قد ردَّه البصريون، وقد احتملت أدلتهم أوجهًا أخرى، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.
- أن هذه الأحرف أشبهت الفعل لفظًا ومعنى فوجب أن تعمل عمله.
- أنَّ كلَّ ما عمل في المبتدأ عمل في خبره، ك (كان، وظنَّ)، وعليه تعمل (إنَّ) قياساً عليها.
- خُلُّو أدلةِ البصريين من الردود والاعتراضات القوية التي وُجِّهت إلى مذهب الكوفيين وأدلتهم، مما يرقى أن يكون دليلاً قوياً على ترجيح هذا المذهب والأخذ به.

(١) الجنى الداني ص ٣٩٣.

الخلاف في (لكنْ) المخففة بين الإعمال والإهمال

(لكنَّ) بتشديد النونِ، من أخوات (إنَّ) حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وقد ورد في معناه ثلاثة أقوال: أحدها: أنها للاستدراك، وذلك بأن تثبت لما بعدها حكماً مخالفًا لما قبلها، نحو (ما هذا ساكنًا لكنَّه متحرك)، أو ضداً له نحو: (ما هذا أبيض لكنه أسود). والثاني: أنها تأتي للتوكيد دائمًا مثل: (إنَّ) ويصحبها الاستدراك. والثالث: أنها ترد تارة للاستدراك، وتارة للتوكيد، وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته نحو: (ما زيدٌ شجاعًا لكنَّه كريم)؛ لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحدهما يوهم نفي الآخر، ومثال التوكيد نحو: (لو جاءني زيدٌ لأكرمته لكنَّه لم يجيء) فأكدت (لكنَّ) ما أفادته (لو) من الامتناع.(١) وأجاز النحويون تخفيف (لكنَّ) لثقلها بالتضعيف كما جاز تخفيف (إنَّ وأنَّ)، فسُكن آخر (لكن) حملاً عليهما؛ لأن الحركة إنما كانت لالتقاء الساكنين، وقد زال أحدهما فبقى الأخر على سكونه.(٢) وقد اختلف النحويون فى عمل (لكنْ) المخففة النصب فى الاسم، على مذهبين:

المذهب الأول: للجمهور(٣) يرى أنها إذا خُففت بطل عملها وجوباً وارتفع الاسم بعدها؛ لزوال اختصاصها بالفعل ولا يعمل إلاّ ما يختص؛ ولأنّ عملها إنما كان لشبهها بالأفعال، فلمّا خُففت بَايَنَ لفظها لفظ الفعل فضعفت عن العمل، ولم يُسمع عن العرب إعمالها مخففة كقوله تعالى: ﴿لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾(٤) فقد أُهملت (لكنْ) المخففة ولم تعمل وجاء الاسم بعدها مرفوعاً. وكقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾(٥) فقد خُففت (لكن) وزال اختصاصها بالجملة الاسمية وجاء بعدها الفعل؛ لتباين لفظها لفظ الفعل.

يقول ابن يعيش عن (لكنَّ):" ولا نعلمها- أى لكنَّ- أُعملت مخففة كما أعملت (إنّ)؛ وذلك أن شبهها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل، فلذلك لمّا

---

(١) يُنظر: مغني اللبيب ٥٤١/٣، ومصابيح المغاني ص ١٩٦ .
(٢) يُنظر: شرح ابن يعيش ٨٠/٨.
(٣) يُنظر: الكتاب ١٣٩/٢، وشرح ابن يعيش ٨٠/٨، والارتشاف ١٥١/٢.
(٤) من الآية ١٦٦ من سورة النساء.
(٥) من الآية ٥٧ من سورة البقرة.

خففت وأُسكن آخرها بطل عملها"[١] وتبعه ابن عصفور في بطلان عملها وجوباً إذا خففت:" فأمّا (لكنَّ) إذا خففت لم يجز فيها إلاّ الإلغاء، وذلك: ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ قائمٌ".[٢] ونحا ابن مالك منحى الجمهور فقال:"ولضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل، لم يُسمع من العرب إعمالها مع التخفيف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على ما خُفف من (إنَّ) و(كأنَّ)، ورأيهما في ذلك ضعيف".[٣] وقد اختار مذهب الجمهور فريق من النحويين كالرضي[٤] والمالقي[٥] وأبوحيان[٦] وخالد الأزهري[٧] يقول الرضيّ عن (لكنَّ):" فإذا خُفِّفَتْ أُلغيت، والأخفش ويونس أجازا إعمالها مخففةً، ولا أعرف له شاهداً".[٨]

المذهب الثاني: مذهب يونس[٩] والأخفش؛ من أنَّ (لكنَّ) إذا خففت لم يبطل عملها ولم تُهمَل، وتعمل قياساً على (إنَّ وأنَّ)، فكما أنَّهما لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف فكذلك (لكنَّ)، فإذا قلت: ما جاءنى زيد لكنْ عمروٌ ف (عمرو) مرتفع ب (لكنَّ) على أنه الخبر، والاسم مضمرٌ محذوف.[١٠] وتبع المبرد يونس والأخفش في القول بجواز بإعمال (لكنْ) المخففة، وعللَّ تخفيف (إنَّ) بقوله:" وقولك (لكنَّ) بمنزلة (إنَّ) فى تخفيفها وتثقيلها فى النصب والرفع وما يُختار فيهما؛ لأنَّها على الابتداء داخلة".[١١]

وما ذهب إليه يونس والأخفش من جواز إعمال (لكنْ) المخففة النصب في الاسم ضعفَّه بعض النحويين، وذكروا أنها رواية ضعيفة لم يحكها إلا القليل

---

(١) شرح ابن يعيش ٨٨/٨.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢.
(٤) يُنظر: شرح الكافية ٣٦٠/٢ .
(٥) يُنظر: رصف المبانى ص ٢٧٧ .
(٦) يُنظر: الارتشاف ١٥١/٢.
(٧) يُنظر: التصريح ١٠٠/٢.
(٨) شرح الكافية للرضى ٣٦٠/٢ .
(٩) يُنظر: شرح ابن يعيش ٨١/٨، والتوطئة ص ٢٣٧.
(١٠) يُنظر: شرح ابن يعيش ٨١/٨.
(١١) المقتضب ١٨٩/١.

منهم، وقد وضحَّ السهيلي ضعف هذه الرواية بقوله:"... على أنَّ الأستاذ أبا القاسم[١] ابن الرماك قد أفادنى رواية عن يونس أنه حكى الإعمال فى (لكنْ) مع تخفيفها، وكان أبو القاسم يستغرب هذه الرواية، ورأيته حين ذاكرنى بها متعجباً منها، وكان إماماً فى هذه الصناعة رحمه الله ".[٢]

ونص الشلوبيين على أن هذه الرواية لم يثبتها أحدٌ ولم يحكها إلا السهيلي نقلاً عن ابن الرماك، فقال:" و(لكنَّ) إذا خففت لم تعمل فى المشهور، وحكى عن يونس إعمالها، إلا أنى لم أره فى أصل كتاب، وإنما هو عندى من حكاية الأستاذ أبى زيد السهيلى عن ابن الرماك".[٣] ومما يدل على ضعف هذه الرواية ما ذكره المالقي ونص عليه من أن هذه الرواية مستغرَبة وغير مشهورة عند النحويين، وأنه إذا ثبت العمل بها فهو من الشواذ الذي لا يُقاس عليه، ووضَّح ذلك بقوله عند الحديث عن (لكنْ) المخففة:" فإذا خففت بطل عملها، ولم يُسمع لها عمل مع التخفيف عند أحد من النحويين، إلا أنَّ أبا زيد السهيلى ذكر عن شيخه ابن الرماك أنه حكى فيها الإعمال مع التخفيف، ولم يحكِ أبو زيد الكلام فى ذلك عن العرب، فإذا كان ذلك فلا يُقاس عليه لشذوذه سماعاً، ومنعه بقلة القياس، ألا ترى قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾[٤]، أنَّ من شدد من القراء أعملها فنصب ما بعدها، ومن خففها رفع ما بعدها، وليس فى القُراء من قرأ بالتخفيف مع النصب".[٥]

موقف المرادي:

عرض المرادي هذا الخلاف وصحَّح رأي جمهور النحويين ومن تبعهم في القول: بإهمال (لكنَّ) مخففة، وردَّ مذهب يونس والأخفش، فقال:" منع

---

(١) ابن الرماك هو: عبد الرحمن بن محمد بن عيسى أبو القاسم الأموى الإشبيلى روى عن ابن الطراوة، قال الشلوبيني: ابن الرمال عليه تعلم طلبة الأندلس. وتُوفي في ٥٤١هـ . (بغية الوعاة ٨٦/٢).

(٢) نتائج الفكر ص ٢٥٧.

(٣) التوطئة ص ٢٣٧.

(٤) من الآية (١٧) الأنفال.

(٥) رصف المبانى ص ٢٧٧.

إعمالها هو الصحيح؛ لزوال اختصاصها بالتخفيف، ولمباينة لفظها لفظ الفعل، وأجازه الأخفش قياساً، ولم يُسمع، وعن يونس أنه حكى فيها العمل، وهى روايةٌ لا تُعرف".(١)

من خلال نص المرادي يتبين أنه وافق مذهب جمهور النحويين ومن تبعهم في القول: بأن (لكنَّ) إذا خففت بطل عملها ورُفِع الاسم بعدها على أنه مبتدأ وما بعده خبر له، ولم يصرِّح المرادي برأي الجمهور في نصه بل أشار إلى أن هناك خلافاً واقع بين النحويين في عمل (لكنْ) المخففة من الثقيلة، وصحَّح القول بعدم عملها وفي هذا دليلٌ على ترجيحه لرأي الجمهور. كما يتبين موافقة المرادي لابن مالك في أخذه بمذهب الجمهور وردَّه ما ذهب إليه يونس والأخفش.

وعليه يمكن القول: إنَّ ما ذهب إليه الجمهور ومن تبعهم في القول: بأن (لكن) إذا خففت بطل عملها وجوباً وارتفع الاسم بعدها هو الرأي الراجح والأولى بالقبول وذلك لما يأتي:

- أن الأصل فى العمل الاختصاص، فإذا زال الاختصاص بطل العمل ف (لكنَّ) إذا خففت زال اختصاصها بالأسماء، فتدخل عليها وعلى الأفعال. ولأنه الرأي المختار عند كثير من النحويين، كالسهيلي وابن يعيش وابن عصفور والرضي والمالقي والأزهري، وقال به ابن مالك ووافقه المرادي.
- أن هذا المذهب يسانده السماع فما ورد من تخفيف (لكنْ) في الآيات القرآنية فقد ثبت فيه الإهمال وليس الإعمال، ومذهب يونس والأخفش يسانده القياس والسماع مقدم على القياس.
- أن ما حُكي عن يونس والأخفش ومن وافقهم رواية لا تكاد تُعرف، كما نص على ذلك المالقي وغيره من النحويين.

(١) شرح التسهيل للمرادي ص ٣٥٥.

الخلاف في ناصب المفعول له

المفعول له: هو المصدر المُفهِم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل وذلك نحو قولك: (ضربت ابني تأديبًا) ف (تأديبا) مصدر، وهو مفهم للتعليل؛ لأنه يصح أن يقع في جواب (لم فعلت الضرب) وهو مشارك ل (ضربت) في الوقت والفاعل.

والمفعول له حكمه النصب، وقيد النحويون النصب بشروط ثلاثة: الأول: المصدرية، والثاني: إبانة التعليل، والثالث: اتحاده مع عامله في الوقت والفاعل. فإذا فقد شرط منها تعين جره باللام أو (من) أو (في) أو (الباء).(١)

وقد اختلف النحويون في ناصب المفعول له على ثلاثة مذاهب، بيانها على النحو الآتي:

المذهب الأول: مذهب سيبويه(٢) وجمهور البصريين(٣)؛ حيث ذهبوا إلى أن ناصب المفعول له هو الفعل الذي قبله على تقدير حذف اللام، وذلك نحو: (جئتك طمعًا في برِّكَ) و(قصدتك ابتغاء معروفك) فإن الأصل فيه: (جئتك للطمع في برك) و(قصدتك للابتغاء في معروفك) إلا أن اللام حُذفت فاتصل الفعل به فنصبه.

وقد وضَّح سيبويه أن عامل النصب في المفعول له هو الفعل المتقدم عليه، فقال في باب (ما ينتصب من المصادر):"هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر ... وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذلك مخافة فلانٍ وادِّخَارَ فلانٍ ... وفعلت ذاك أجل كذا وكذا. فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لِم فعلت كذا وكذا، فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله".(٤)

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ١٨٦.
(٢) يُنظر: الكتاب ١/ ٣٦٩.
(٣) يُنظر: المقتضب ٢/ ٣٤٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨٢، والتصريح ١/ ٥١٤.
(٤) الكتاب ١/ ٣٦٧ ــ ٣٦٩.

وقد اختار هذا المذهب فريق من النحويين كالمبرد[١] وابن السراج[٢] وابن جني[٣] وأبو البركات الأنباري[٤] وابن يعيش[٥] وابن مالك[٦] والرضي[٧] وابن القواس[٨] وأبوحيان[٩] وابن هشام[١٠] والسيوطي[١١].

يقول ابن جني عن أحكام المفعول له:" اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه، وإنما يُذكر المفعول له لأنه عذر وعلة لوقوع الفعل، تقول: (زرتك طمعا في برك، وقصدتك ابتغاءً لمرضاتك) أي: زرتك للطمع، وقصدتك للابتغاء، قال تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[١٢] أي: لحذر الموت ... فلما حذف اللام نصبه بالفعل الذي قبله".[١٣]

وأيّد ابن مالك مذهب سيبويه وردَّ مذهب الزجاج، فقال: "وهو المصدر المعلّل به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقاً أو تقديراً، وينصبه مفهم الحدث ظاهراً أو مقدراً نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جرّ، لا نصبَ نوع المصدر خلافا للزجاج...".[١٤]

<u>وقد استدل أصحاب هذا المذهب على مذهبهم بعدة أمور، منها:</u>

- أنَّ المصدر المنصوب لو أُضمِر على أنه مفعول من أجله وصل الفعل إلى ضميره باللام، نحو: (ابتغائي ثواب الله هو الذي تصدقت له) فدل الوصول

---

(١) يُنظر: المقتضب ٢/ ٣٤٧.
(٢) يُنظر: الأصول في النحو ١/ ٢٠٦.
(٣) يُنظر: اللمع ص ٥٠.
(٤) يُنظر: أسرار العربية ص١٨٦.
(٥) يُنظر: شرح المفصل ٢/ ٥٢.
(٦) يُنظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٦.
(٧) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٠.
(٨) يُنظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٨٢.
(٩) يُنظر: التذييل والتكميل ٧/ ٢٣٥.
(١٠) يُنظر: شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٠٣.
(١١) يُنظر: همع الهوامع ٢/ ٩٩.
(١٢) من الآية (١٩) البقرة.
(١٣) اللمع لابن جني ص ٥٠.
(١٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٦/٢.

للضمير باللام على أن الأصل أن يصل إلى الظاهر باللام؛ لأن المضمرات كثيرًا ما ترد الأشياء إلى أصولها.(١)

- جواز دخول اللام عليه فيقال:"جئتك للإكرام" ولا يجوز في نحو: (ضربت ضربًا) أن يقال: "ضربت للضرب" ولا "قعدت للقعود".(٢)

- أنه واقع في جواب (لِمَهْ) والجواب أبدًا على حسب السؤال في مختار كلامهم، فينبغي في جواب من قال: لم ضربت زيدًا؟ أن يجاب ب(ضربته للتأديب) إلا أنه أسقط اللام ونصبه لشبهه بالمصدر.(٣)

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين(٤)؛ حيث ذهبوا إلى أنه ينتصب انتصاب المصدر أي: بالفعل المُقدم عليه؛ لأنه مُلاقٍ له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق نحو:(ضربتُ زيدًا تقويمًا له)، فكأنك قلت:(قوَّمتُ زيدًا بضربي له تقويمًا). وقد وضَّح الفراء ذلك خلال إعراب قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾(٥) فنصب (حَذَرَ) على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد يجعلونها حذرًا؛ إنما هو كقولك: أعطيتك خوفًا وفَرَقًا. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف؛ فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾(٦) وكقوله: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾(٧) والمعرفة والنكرة تُفسران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح (من).(٨)

وأشار ابن القواس إلى مذهب الكوفيين بقوله:"وذهب الزجاج والكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصدر الملاقي للفعل في معناه دون لفظه

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل ٧/ ٢٣٥، وهمع الهوامع ٢/ ٩٩.
(٢) يُنظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/ ٢٠٤.
(٣) يُنظر: التذييل والتكميل ٧/ ٢٣٦.
(٤) يُنظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٧، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٥٨٢/١، والارتشاف ٣/ ١٣٨٤، والتصريح ١/ ٥١٤، والهمع ٩٩/٢.
(٥) من الآية (١٩) البقرة.
(٦) من الآية (٩٠) الأنبياء.
(٧) من الآية (٥٥) الأعراف.
(٨) معاني القرآن للفراء ١/ ١٧.

نحو: (قعدتُ جلوسًا)؛ لأنه كما يُفهم من قعدت الجلوس يُفهم من نحو: (زرتك طمعًا) الزيارة والطمع".[١]

المذهب الثالث: مذهب الزجاج؛ حيث نُسب إليه قولان في ناصب المفعول له: الأول: أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر. والثاني: أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه واجب الإضمار.

وقد اختلف النحويون في النقل عن الزجاج في هذا الخلاف: فقد نقل عنه ابن مالك[٢] القول: بأن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر. قال ابن مالك:"وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر"[٣]، ونقل عنه أبوحيان[٤] وابن هشام[٥] والأزهري[٦] أن ناصبه فعل مقدر من لفظه.

وأشار أبوحيان إلى مذهبه فقال: "ومذهب الزجاج أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه واجب الإضمار".[٧]

كما رد ابن مالك مذهب الزجاج وعلل ذلك فقال: "وزعم الزجاج أنه منصوب نصب نوع المصدر ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا يدخل على الأنواع نحو: (سار الجمزَى[٨] وعدا البِشكى) [٩]، ولأن نوع المصدر يصح أن يُضاف إليه كل ويُخبر عنه بما هو نوع له كقولك: كل جَمَزَى سَيْرٌ، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك (ضربته تأديبًا) لم يَصح، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج".[١٠]

وسبب اختلاف النحويين في النقل عن الزجاج، هو الاضطرابات الواردة عنه في معاني القرآن، فقد تعددت أقواله في ناصب المفعول له، عند إعراب

---

(١) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٨٢.
(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٦.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٦.
(٤) يُنظر: التذييل والتكميل ٧/ ٢٣٨.
(٥) يُنظر: شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٠٤.
(٦) يُنظر: التصريح ١/ ٥١٤.
(٧) التذييل والتكميل ٧/ ٢٣٨.
(٨) جمزى: نوع من السير، يُقال: ناقة جمزى: أي سريعة، يُنظر: (تاج العروس ١٥/ ٧٠).
(٩) البشكى: العَجَلَة وسوء العمل، يُقال: امرأة بشكى العمل أي سريعة. يُنظر: (جمهرة اللغة١/ ٣٤٤).
(١٠) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٦.

الآيات، فتارة ينصبه على تأويل المصدر، وتارة يكون الناصب إسقاط اللام. فقال عند إعراب قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[١]:" وإنما نصبت (حَذَرَ) لأنه مفعول له، ... وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أن في تأويل المصدر كأنه قال (يحذون حذرًا)، لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت".[٢]

فيتبيَّن من قول الزجاج أن المفعول له منصوب عنده على تأويل المصدر. بينما قال عند إعراب قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ﴾[٣] "ونصب بغيًا مصدرًا مفعولاً له، كما تقول: فعلت ذلك الشر أي: لحذر الشر كأنك قلت: حذرت حذرًا".[٤]، وقد أشار الزجاج في هذا النص إلى أن المفعول له منصوب على إسقاط اللام، وإن لم يصرح بذلك ولكن يُفهم ضمناً من كلامه.

وقد أشار أبو حيان إلى اضطراب النقل عن الزجاج في هذا الموضوع فقال:" واختُلف في النقل عن الزجاج، فنقل ابن مالك عنه مَرَّةً أنه انتصب نصب نوع المصدر، ومرة نقل عنه أن مذهبه مذهب سيبويه، ونقل ابن عصفور أنه انتصب بفعل من لفظه واجب الإضمار، وقال نص على ذلك الزجاج في كتاب المعاني له".[٥]

موقف المرادي:

عرض المُرادي هذا الخلاف وبيَّن مذاهب النحويين في ناصب المفعول له، وأيد رأي ابن مالك. فقال:" ما ذهب إليه المصنف هو الصحيح، وهو مذهب سيبويه والفارسي، ويدل على صحته أنه جواب لما، والجواب بحسب السؤال فكان ينبغي أن يُقال: (ضربتُ ابني للتأديب) لكن حُذفت اللام لشبهه بالمصدر،

---

(١) الآية (١٩) البقرة.
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٩٧.
(٣) من الآية (٩٠) البقرة.
(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٧٣.
(٥) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٤.

ووجه آخر: وهو أن المفعول له إذا أضمر؛ جُر باللام، والإضمار كثيراً يرد الأشياء إلى أصولها، وذهب بعض المتأخرين إلى أن نصبه نصب نوع المصدر، ورُدَّ بأنه لو كان كذلك؛ لم يجز دخول اللام عليه، كما لا تدخل على الأنواع نحو: أسيان والجمزى، ونُسب هذا المذهب إلى الزجاج، ... ولم يترجم الكوفيون لهذا الباب؛ لأنه عندهم ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط الحرف، فهو عندهم من قبيل المصدر المعنوي".(١)

من نص المُرادي يتبين أنه وافق سيبويه وجمهور البصريين ومن تبعهم في أن ناصب المفعول له هو الفعل الذي قبله على تقدير حذف اللام، وذلك نحو: (جئتك طمعًا في برك)؛ لصحة دخول اللام عليه فالأصل فيه:(جئتك للطمع في برك). كما يتضح موافقته لابن مالك؛ والذي نحا أيضاً منحى سيبويه والجمهور، وقد علَّ لحذف اللام لشبهه بالمصدر.

وعليه يمكن القول: إنَّ ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين؛ وتبعهم فيه ابن مالك ووافقهم المُرادي هو الرأي الراجح؛ لصحة دخول اللام عليه في نحو: ضربت ابني تأديبًا، فكأنك قلت: ضربته للتأديب، ولأن المفعول له المستوفي لشروط النصب يجوز فيه الجر بلام العلة أيضاً.

- ولأن هذا المذهب قد اختاره وارتضاه كثير من النحويين كابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك والرضي وابن القواس وأبوحيان وغيرهم.

- أن ما احتج به سيبويه وجمهور النحويين، يرقى أن يكون دليلاً قوياً على ترجيح هذا المذهب والأخذ به.

(١) شرح التسهيل للمرادي ص ٤٧٢-٤٧٣.

الخلاف في (سِوى) بين الظرفية والاسمية

تُعد (سِوى) من أدوات الاستثناء، وترد على عدة لغات: سِوىً، وسُوَىً، وسَوَاءٌ وسِواء. فقد تُقصَر (سِوى) وتُمَد، فيقال: (سِواء)، وتكون بمعنى (مستوٍ)، ويُوصَف به المكان، بمعنى أنه نصف بين مكانين، والأفصح فيه حينئذٍ أن يُقصَر مع الكسر، نحو قوله تعالي: ﴿ مَكَاناً سُوًى ﴾[١] وهو أحد الصفات التي جاءت على فِعَل، كقولهم: (قومٌ عِدَىً)، وقد تُمد مع الفتح نحو: (مررت برجلٍ سواءٍ والعَدَمُ). وتكون بمعنى الوسط، وبمعنى التام، فتُمد فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالي: ﴿فِي سَوَاء الْجَحِيمِ﴾[٢] وبمعنى مكان أو غير، على خلاف في ذلك، فتُمد مع الفتح، وتُقصر مع الضم، ويجوز الوجهان مع الكسر.[٣] وقد اختلف النحويون في (سِوى) من حيث الظرفية والاسمية، ونتج عن هذا الخلاف ثلاثة مذاهب، بيانها على النحو الآتي:

المذهب الأول: ذهب الخليل، وسيبويه[٤]، وجمهور البصريين[٥] إلى أن (سِوى) ظرف للمكان بمعنى (وسط) غير متصرف، وملازم للنصب، ولا يخرج عن الظرفية إلا لضرورة الشعر.

وقد أشار سيبويه في إلى أن (سواء) لا يخرج عن الظرفية إلا لضرورة الشعر، فقال في (باب ما يحتمل الشعر):"وجعلوا مالا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول الشاعر:

لا ينطقُ الفَحشَاءَ من كان منهُمُ * إذا جلسُوا منّا ولا مِنْ سَوائِنَا.[٦]

---

(١) من الآية (٥٨) طـه.
(٢) من الآية (٥٥) الصافات.
(٣) يُنظر: المغني ١٦١/١.
(٤) يُنظر: الكتاب ٣١/١.
(٥) يُنظر: الإنصاف ٢٩٤/١، وشرح الكافية للرضي ٧٨٧/٢، والمغنى ١٦٢/١، والتصريح ٥٨١/٢.
(٦) البيت من الطويل، وهو للمرار بن سلامة العجلى، وهو من شواهد الكتاب٣٣/١، والمقتضب ٣٥٠/٤، والإنصاف٢٩٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٧/٢، وشرح الاشموني ٢٦١/٢، والخزانة ٦٠/٢ وجاء برواية: (ولا ينطق المكروه) بدلاً من (ولا ينطق الفحشاء) في الإنصاف٢٩٤/١ . والشاهد: قوله: (ولا من سوائنا): فوقعت (سواء) مجرورة بمن، وهذا دليل على خروج (سِوى) عن الظرفية للجر بالحرف، وهذا من ضرورة الشعر عند سيبويه والبصريين.

...، فعلوا ذلك؛ لأن معنى (سواء) معنى (غير)".[١] وأشار أيضاً إلى أن سِوى لا تخرج عن الظرفية إلا لضرورة الشعر في باب (ما ينتصب من الأماكن والوقت) فقال: "ومن ذلك: هذا سَواءَك، وهذا رجل سَواءَك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى (بدلك) ولا يكون اسماً إلا في الشعر".[٢]

وذكر ابن السراج مذهب الخليل وسيبويه، فقال:"وذكر سيبويه قولهم: أتاني القوم سواك، وحُكي عن الخليل أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء".[٣] واحتج البصريون بأن (سِوى) يوصل بها الموصول، نحو: جاء الذي سِواك، فقالوا:" إنما قلنا ذلك؛ لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفاً، نحو قولهم: (مررت بالذي سواك) فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها، بخلاف (غير)، ونحو قولهم: (مررت برجل سواك)، أي: مررت برجل مكانك، أي: يغنى غَنَاءك ويسدُّ مسدَّك)" [٤] ف (سوى) في قولهم: (جاء الذي سواك) ليست بمعنى (غير)؛ لأن غيراً لا تدخل ههنا إلا والضمير قبلها، يقال: (جاء الذي هو غيرك)، فلما وصلوا (سوى) بغير ضمير ادُّعى أنها ظرف، والتقدير: جاء الذي استقر مكانك.[٥] ووافق سيبويه وجمهور البصريين كثير من النحويين كابن السراج[٦]، والفارسي[٧]، والأنباري[٨]، وابن يعيش[٩]، وابن الحاجب[١٠]، وابن عصفور[١١]، والرضي[١٢]، وغيرهم.[١٣]

---

(١) يُنظر: الكتاب ٣٢/١، ٣٣.
(٢) يُنظر: الكتاب ٤٠٧/١.
(٣) يُنظر: الأصول ٢٨٧/١.
(٤) يُنظر: الإنصاف ٢٩٦/١.
(٥) يُنظر: التصريح ٥٨٢/٢.
(٦) يُنظر: الأصول ٢٨٤/١.
(٧) يُنظر: التعليقة ٢١٥/١، ٢١٦.
(٨) يُنظر: الإنصاف ٢٩٤/١.
(٩) يُنظر: شرح المفصل ٨٣/٢.
(١٠) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٧٨٦/٢.
(١١) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٩/٢.
(١٢) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٧٨٧/٢.
(١٣) يُنظر: التذييل والتكميل ٦٦١/٣.

فقال ابن السراج مؤيداً مذهب سيبويه والبصريين: "وسِواء تنصب في هذا كله؛ لأنها تجري مجرى الظروف وتخفض ما بعدها".[١]

واختار الفارسي مذهب البصريين، فقال: "يدل قولك: مررت بمن استقر سواءك، على أن (سواءك) ظرف؛ لأن الأسماء الموصولة تُوصل بها الجمل، فإذا وُصل بها الظرف، فعلي أن الظرف متعلق بجملة من فعل وفاعل محذوفة، كأنك قلت: مررت بمن استقر سواءك، فالضمير يرجع إلى الموصول من استقر؛ إلا أنه لما حُذف قام الظرف مقامه".[٢] . وصحَّح ابن الحاجب رأى البصريين فقال: "وإعراب (سِوى وسِواء) النصب على الظرف على الأصح".[٣] وذكر ابن عصفور أن (سِوى) تُنصَب على الظرفية أبداً، وما ورد خلاف ذلك شاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه، فقال:"وسِوىَ وسُوى وسَوَاء بمنزلة (غير) في المعنى، إلا أنها أبداً تكون في موضع نصب على الظرف، فإذا قلت: قام القوم سواك وسُواك، وسَوَاءك، فكأنك قلت: قام القوم مكانك وبدلك. ولا تُستعمل بعد عامل مُفرغ فلا تقول: قام سِواك، كما تقول: ما قام غيرك، وكذلك لا تقول: ما ضربتُ سواك، ولا مررتُ بسواك، كما تقول: ما ضربتُ غيرك، وما مررتُ بغيرك؛ لأنها ألزمت الظرفية".[٤]

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون[٥] إلى أن (سِوى) اسماً بمنزلة (غير) وتكون ظرفاً، ونُسب هذا الرأي للرماني[٦]، والعكبري.[٧]، يقول العكبري:"وأما (سِوى) فهي ظرف في الأصل، ولا تستعمل في الاستثناء إلا منصوبة، إذا وقعت بعد تمام الكلام، ليتوفر عليها حكم الظروف، وجاءت غير ظرف قليلاً".[٨]

---

(١) يُنظر: الأصول ٢٨٧/١.
(٢) يُنظر: التعليقة ٢١٥/١، ٢١٦.
(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٧٨٦/٢.
(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٩/٢.
(٥) يُنظر: الإنصاف ٢٩٤/١، والمغنى ١٦٢/١.
(٦) يُنظر: التصريح ٥٨٣/٢.
(٧) يُنظر: اللباب ٣٠٩/١.
(٨) يُنظر: اللباب ٣٠٩/١.

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأن (سِوى) يدخل عليها حرف الخفض، واستدلوا على ذلك بما ورد من كلام العرب شعراً ونثراً. فمن وقوعها مجرورة بالحرف قول النبي (ﷺ):" دعوتُ ربِّي ألاَّ يُسلِّط على أمتي عدُوًّا من سِوى أنفُسها"[١]. وأيضاً قوله (ﷺ):" ما أنتُم في سواكم إلا كالشَّعرةِ البيضاء في الثَّوْرِ الأسْودِ".[٢] فقد أُدخل حرف الجر على (سواء)؛ ما يدل على أنها لا تلزم الظرفية. واستدلوا أيضاً بما رُوى عن بعض العرب أنه قال: "أتاني سواءك"، بالرفع، قالوا: "فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه".[٣] ، وأيضاً بما ورد عن العرب شعراً، من قول الشاعر:

وكلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموتَ مُخْطِئُهُ * مُعلَّلٌ بِسواءِ الحقِّ مكذُوبُ[٤]

فقد أُدخل حرف الجر على (سواء)، ما يدل على أنها لا تلزم الظرفية.

كذلك استدلوا بقول الشاعر:

لا ينطقُ الفَحشَاءَ من كان منهُمُ * إذا جلسُوا منّا ولا مِنْ سَوائنَا [٥]

وقد اختار هذا المذهب ورجَّحه ابن هشام[٦] والأزهري[٧] والأشمونى.[٨] ،يقول ابن هشام عن (سِوى): "وقال الرماني والعكبري تُستعمَل ظرفاً غالباً، وك (غير) قليلاً، وإلى هذا أذهب".[٩]

---

(١) الحديث رواه مسلم في صحيحه، باب الفتن (١٣/٨).

(٢) الحديث رواه البخاري في صحيحه، باب الجنائز ١٠٣/٢، ورواه مسلم في صحيحه ٤٩٧/٦.

(٣) يُنظر: الإنصاف ٢٩٦/١.

(٤) البيت من البسيط، لأبى دؤاد الإيادى، وهو من شواهد الإنصاف ٢٩٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٥/٢، وشرح الكافية الشافية ٧١٧/٢، والتذييل والتكميل ٦٦٤/٣، والهمع ١٦٢/٣. والمعنى: يريد أن كل من ظن أن ينجو من الموت، وأن الموت يتخطاه فإنه معلل بغير الحق، مكذوب فيما حدَّث به. والشاهد: قوله: (بسواء الحق)، استشهد به الكوفيون على خروج (سوى) عن الظرفية، بدخول حرف الجر عليها.

(٥) سبق تخريج البيت والتعليق عليه.

(٦) يُنظر: أوضح المسالك ٢٨٢/٢.

(٧) يُنظر: التصريح ٥٨٣/١.

(٨) يُنظر: شرح الأشموني ٢٦٨/٢.

(٩) أوضح المسالك ٢٨٢/٢.

أما الأشموني فوصف مذهبَ الكوفيين ومن تبعهم كالرماني والعكبري، بأنه أعدل المذاهب، فقال:"وقال الرماني والعكبري: تُستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلاً، وهذا أعدل المذاهب".(١)

وقد أصاب الأشموني في قوله؛ لأن الشواهد الواردة في كلام العرب تُساند مذهب الكوفيين ومن تبعهم؛ فما استشهدوا به مما ورد عن العرب شعراً ونثراً يدل على قوة مذهبهم.

المذهب الثالث : ذهب الزجاجي(٢)، وابن مالك(٣)، إلى أن (سِوى) اسمٌ ك (غير) في المعنى والإعراب، وأنها لا تُستعمل ظرفاً. وقد صرح الزجاجي برأيه هذا فقال في باب حروف الخفض:"اعلم أن الخفض لا يكون إلا بالإضافة، وهو خاص بالأسماء، والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف وظروف وأسماء ليست بحروف ولا ظروف،... وأما الأسماء فنحو: مثل وشبه وشبيه وسِوى وسُواء وسَواء وحذو وقرب،... وبعض وغير". (٤)

أما ابن مالك فقد صرح بأن (سِوى) ليست ظرفاً على الأصح؛ لأنها بمنزلة (غير) في الاستثناء، فقال:" أردتُ أن (سِوى) استُثنى به كما استثنى ب (غير) استثناءً متصلاً، ..، استثناءً منقطعاً، ... وتساويها أيضاً في الوصف بها، ...، وتساويها أيضاً في قبول تأثير العوامل المفرغة رافعة، وناصبة، وخافضة في نثر ونظم، كقول النبي (ﷺ):" دعوتُ ربِّي ألاَّ يُسلِّط على أمتِّي عدُوًا من سِوى أنفُسهم" (٥) ...، ومن أمثلته أيضاً: أتيت سواك، أي: غيرك، وكقول أبي دؤاد الأيادي:

وكلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموتَ مُخْطِئُهُ * مُعلَّلٌ بِسواءِ الحقِّ مكذُوبُ (٦) ".(٧)

---

(١) يُنظر: شرح الأشموني على الألفية ٢/٢٦٨.
(٢) يُنظر: الجمل للزجاجي ص ٦٠-٦٢.
(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١٤-٣١٦.
(٤) يُنظر: الجمل للزجاجي ص ٦٠-٦٢.
(٥) سبق تخريج الحديث.
(٦) سبق تخريج البيت والتعليق عليه.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١٤، ٣١٥.

موقف المرادي:

عرض المرادي هذا الخلاف في شرحه، واختار مذهب الكوفيين المنسوب أيضاً إلى الرماني والعكبري، فقال:"وما ذهب إليه المصنف-ابن مالك- من أن الأصح عدم ظرفيتها هو مذهب الزجاجى، وما ذهب إليه سيبويه من أنّها ظرف لا تتصرف إلا فى الشعر هو المنقول عن الفراء وأكثر النحويين، قال ابن عصفور[١] تقول: مررت برجل سواك، بمعنى مكانك، الذى يدخله معنى: عوضك وبدلك، ولما كانت الظرفية فيها مجازاً لم يتصرفوا فيها، فلا يقال: قام سوى زيد، ولا قام سواء زيد، ولا ما ضربت سواك، ولا ما مررت بسواك، ولا ينتصبان على غير الظرفية إلا إنْ جاء شيء من ذلك فى ضرورة الشعر، وذهب بعضهم ومنهم الرماني والعكبري إلى أنه ظرف متمكن، أى يستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً، فعلى هذا المذهب يجوز أن يفرغ له العامل، وذُكر فى البسيط[٢]، أن الكوفيين ذهبوا إلى أن(سوى وسواء) قد يكونان اسمين بمنزلة (غير)، واحتجوا بأبيات، وبقولهم فى الكلام: أتانى سواك، قال: وقال البصريون: هذا من الشاذ. عليه فقد تحصل فى (سوى) ثلاثة مذاهب: الأول: أنّها ظرف لا تتصرف. والثانى: أنّها اسم بمعنى (غير)، وهو مذهب المُصنف. والثالث: أنّها تَرِدُ ظرفاً وتَرِدُ اسماً بمعنى (غير)، وهو أقربُها"[٣].

فمن خلال نص المُرادي يتبين أنه اختار رأي الكوفيين، ومن تبعهم كالرماني والعكبري من أن (سِوى) تُستعمل ظرفاً، وتُستعمل اسماً بمعنى (غير)، مخالفاً لابن مالك في هذا؛ والذي ذهب مذهب الزجاجي في القول: بأن (سِوى) ك (غير) في المعنى والإعراب ولا تكون ظرفاً، كما تعرض المُرادي لمذهب سيبويه القائل: بأن (سوى) لا تُستعمل إلا ظرفاً ولا تتصرف إلا فى الشعر وقد نُقل هذا المذهب أيضاً عن الفراء وأكثر النحويين.

---

(١) يُنظر: شرح الجمل ٢/٢٥٩.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل ٣/٦٦٧- والمقصود كتاب البسيط لضياء الدين بن العلج.

(٣) شرح التسهيل للمُرادي ص ٥٥٢-٥٥٣ .

وبعد عرض مذاهب النحويين وأدلتهم في هذه المسألة الخلافية، يمكن القول: إن ما ذهب إليه الكوفيون، وما نُسب للرماني والعكبري، واختاره أكثر النحويين وتبعهم المُرادي من أن (سِوى) تُستعمل ظرفاً، وتُستعمل اسماً بمعنى (غير) هو الراجح والأولى بالقبول وهو أصح المذاهب وأعدلها كما وصفه الأشموني؛ وذلك لأمورٍ منها:

- أن(سِوى) وردت دالّة على الظرفية كقوله تعالي:﴿مَكَاناً سُوًى﴾، كما وردت اسماً بمعنىٍ (غير) في عدة مواضع، منها قول الشاعر: ..... * مُعلَّلٌ بِسواءِ الحقِ مكذُوبُ. فالشواهد السابقة تقوي أدلة الكوفيين ومن تبعهم.

- أن ما ذهب إليه البصريون من أن (سِوى) لا تُستعمل إلا ظرفاً، بعيد عن الصواب؛ لأن قَصْرهم ما ورد مخالفاً لرأيهم على أنه ضرورة يُعَد تعسُّفاً؛ كما أن الواقعِ في كلام العرب يخالف ذلك؛ فقد تعدَّدت الشواهد الدالة على أن (سِوى) تستعمَل ظرفاً، وقد تخرج عن الظرفية، فتُستعمل اسماً بمعنى غير.

- أن ما ذهب إليه الزجاجي، وابن مالك من القول بأن (سِوى) بمنزلة (غير) ولا تُستعمَل ظرفاً، قول ضعيف يجانبه الصواب؛ لأن (سِوى) وردت دالة على الظرفية، كوقوعها صلة في نحو: (مررتُ بمَن سِواك). فوقوعها في نحو هذا يدل على ظرفيتها، واستعمالها في نحو ذلك لا ينفي كونها ظرفاً.

ويمكن القول: إن الرأي الراجح والأولى بالقبول، هو ما ذهب إليه الكوفيون، وما نُسب للرماني والعكبري، واختاره أكثر النحويين وتبعهم المُرادي في أن (سوى) تكون ظرفاً كما تكون اسماً بمنزلة (غير)؛ لأنه ورد عن العرب استعمال (سوى) ظرفاً نحو قولهم: (مررت بالذي سواك)، وورد أيضاً استعمالها اسماً بمعنى (غير) كقول الشاعر:

وكلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموتَ مُخْطِئُهُ * مُعلَّلٌ بِسواءِ الحقِّ مكذُوبُ

وعليه فلا يُحكم باسمية (سوى) مطلقاً، كما ذهب الزجاجي وابن مالك، ومن تبعهما؛ كما لا يُحكم بكونها ظرفاً مطلقاً، كما ذهب سيبويه وجمهور االبصريين؛ لورودها ظرفاً تارة واسماً بمعنى (غير) تارة أخرى. ولهذا فمذهب الكوفيين هو أقوى المذاهب وأعدلها.

الخلاف في حكمُ وقوع المصدر حالاً وإعرابه

عرّف العكبري الحال بأنه: هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع الفعل المنسوب إليهما.(١)، وعرفه السيوطي بأنه: فضلة دال على هيئة صاحبه، نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً، ف (ضاحكاً) فضلة دال على الهيئة التي جاء عليها زيد.(٢) ومن أوصاف الحال أن تكون نفس صاحبها في المعنى؛ لأنها وصف له، وخبر عنه، والوصف نفس الموصوف، والخبر نفس المخبر عنه، فأشبه المبتدأ، فلذلك الاتحاد جاز أن يقال: جاء زيدٌ ضاحكاً؛ لأن الضاحك هو زيد في المعنى، وامتنع أن يُقال: جاء زيدٌ ضحكاً؛ لأن الضحك مصدر، و(زيدٌ) ذات، والمصدر يُباين الذات.(٣) ومقتضي هذا عدم وقوع المصدر حالاً؛ لأن المصدر يدل على معنى في نفسه فقط، ولا دلالة فيه على صاحب المعنى.(٤) ومع هذا فقد ورد الحال مصدراً أكثر من وروده نعتاً، ومن ذلك قوله تعالي: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾ (٥) وقوله تعالي: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾(٦)، ونحو قوله تعالي: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً﴾.(٧)

وقد ورد عن العرب بعض التراكيب التي وقع فيها المصدر موقع الحال، ومن ذلك قولهم: "قتلتُه صبراً، وأتيته ركضاً ومشياً وعدوًا، ولقيته فجأة، وكلمته مشافهة، وطلع بغته، وأخذت ذلك عنه سماعاً".(٨)، ف (صبراً) حال من مفعول (قتلته)، و(ركضاً) حال من مفعول (أتيته)، و(فجأة) حال من مفعول (لقيته)، و(بغته) حال من فاعل (طلع).

---

(١) يُنظر: اللباب ٢٨٤/١.
(٢) يُنظر: الهمع ٢٢٣/٢.
(٣) يُنظر: التصريح ٦١٧/٢.
(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل ٢٥٢/٢.
(٥) من الآية (٢٦٠) البقرة.
(٦) من الآية (٥٦) الأعراف.
(٧) الآية (٨) نوح.
(٨) يُنظر: الهمع ٢٢٨/٢.

وقد اختلف النحويون في هذه التراكيب الواردة عن العرب، هل يجوز القياس على ما ورد من منها أم لا؟ واختلافهم يتمثل في أربعة مذاهب، بيانها على النحو الآتي:

المذهب الأول: ذهب سيبويه(١)، وجمهور البصريين(٢) إلى أنه لا يجوز القياس على ما سُمع من العرب من نحو هذه التراكيب مطلقاً، سواءً أكان نوعاً من العامل أم لا، كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتاً، أو خبراً، بجامع الصفة المعنوية، فلا يُستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يُقاس عليه غيره، فما ورد يُحفظ ولا يُقاس عليه؛ لأن ما جاء من هذا على خلاف الأصل، فلا يُقال: جاء زيدٌ بكاءً، ولا ضحك زيدٌ اتكاءً.

يقول سيبويه عما ينتصب من المصادر لأنه حال: "وليس كل مصدر يُوضَع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل، إذا كان حالاً، ألا ترى أنه لا يحسن: أتانا سرعةً، ولا أتانا رَجْلةً، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقياً وحمداً".(٣) وقال بقول سيبويه وجمهور البصريين بعض النحويين كابن يعيش(٤)، وابن مالك(٥)، والرضي(٦)، فمع كون المصدر المنكّر يقع حالاً بكثرة، فهو مقصور عندهم على السماع، ولا يُقاس عليه.

يقول ابن يعيش عن وقوع المصدر حالاً: "وليس ذلك بقياس مُطَّرد، وإنما يُستعمل فيما استعملته العرب؛ لأنه شئ وُضِع موضع غيره، كما أن باب (سقياً ورعياً وحمداً) لا يُطَّرد فيه القياس".(٧) أما ابن مالك فقد علَّل عدم القياس على المسموع من العرب، فقال:"الحال خبر في المعنى، وصاحبه مخبر عنه، وحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه، كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ، وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالاً؛ لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة، فإن

---

(١) يُنظر: الكتاب ١/٣٧٠.
(٢) يُنظر: الكتاب ١/٣٧٠، والتصريح ٢/٦٢٠، والهمع ٢/٢٢٨، وشرح الأشموني ٢/٢٩٠.
(٣) يُنظر: الكتاب ١/٣٧٠.
(٤) يُنظر: شرح المفصل ٢/٥٩.
(٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢٨.
(٦) يُنظر: شرح الكافية للرضي ١/٢١٠..
(٧) شرح المفصل ٢/٥٩.

ورد عن العرب شئ منه حُفظ ولم يُقس عليه، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتاً، فمن ورود المصدر حالاً قوله تعالي: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾، ... وقتلته صبراً، ولقيته فجأة، ... فهذه في عدم القياس عليها بمنزلة الواردة نعوتاً في نحو: رجل رضيٌ وعدلٌ وصومٌ وفطرٌ وزورٌ، إلا أن جَعْلَ المصدر حالاً أكثر من جعله نعتاً".(١)

المذهب الثاني: ذهب المبرد(٢) إلى أنه يجوز القياس على ما ورد من كلام العرب في هذا الأمر. فيجوز وقوع المصدر حالاً، فيما إذا كان المصدر نوعاً من العامل فيه؛ لأنه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه، وذلك نحو: (جاء زيدٌ سرعةً)؛ لأن السرعة نوع من المجيء، ولا يجوز نحو: (جاء ضحكاً)؛ لأن الضحك ليس نوعاً من المجيء.

وهذا المذهب هو المشهور عن المبرد، وما صرح به عما يكون من المصادر حالاً، يدل على صحة ما نُقل عنه بشأن هذا المذهب، فقال:"ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالاً؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغني غناءه، وذلك قولهم: قتلته صبراً، وإنما تأويله: صابراً أو مصبراً، وكذلك: جئته مشياً؛ لأن المعنى: جئته ماشياً، فالتقدير: أمشي مشياً؛ لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال، ولو قلت: جئته إعطاءً لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجئ".(٣)

وقد نُسب للمبرد(٤) القول: بأنه يجوز القياس على ما ورد عن العرب مطلقاً، سواءً أكان المصدر نوعاً من الفعل، نحو: (أتيته سرعةً)، أم لا، نحو: (جاء زيدٌ ضحكاً). والواقع أن ما نُسب للمبرد من هذا القول هو منه براء؛ لأن هذا القول لم يُصرِّح به في مؤلفاته.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٢.
(٢) يُنظر: المقتضب ٢٣٤/٣.
(٣) المرجع السابق نفسه.
(٤) يُنظر: الهمع ٢٢٨/٢، وشرح الأشموني ٢٩٠/٢، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢١٥/١.

المذهب الثالث: ذهب ابن مالك(١)، وتبعه ابنه بدر الدين(٢) إلى أنه يُستثنى ثلاثة مواضع يجوز فيها القياس على ما ورد عن العرب نحو: قتلته صبراً، من جواز وقوع المصدر حالاً، وهذه المواضع هي:

١- أن يكون المصدر المنصوب واقعاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال، وذلك نحو: أنت الرجل عِلماً، أي: الكامل في حال عِلمٍ، فيقال: أنت الرجل أدباً ونُبلاً وحِلْماً، أي: أنت الكامل في حال أدب وحلم ونُبْلٍ.

٢- أن يكون المصدر المنصوب واقعاً بعد خبر يُشَبَّه به مبتدؤه، وذلك ما سُمع عنهم من نحو: هو زهيرٌ شعراً. فيجوز قياساً على هذا أن يقال: أنت عمرو عدلاً، وأنت حاتم جوداً، والأحنف حلماً، ويوسُف حسناً.(٣)

٣- أن يكون المصدر واقعاً بعد (أمَّا) الشرطية، وذلك ما ورد عن العرب من نحو: أمَّا عِلماً فعالمٌ. فالناصب للحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط، ويجوز قياساً على ذلك أن يُقال: أما سمناً فسمين، وأما نبلاً فنبيل.(٤) وهذا الموضع اطُّرد فيه ورود المصدر حالاً عند سيبويه، فقال:"هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال صار فيه المذكور، وذلك قولك: أمَّا سَمِناً فسمين، وأما عِلْماً فعالم- وزعم الخليل أنه بمنزلة قولك: أنت الرجل عِلماً ودِيناً..." (٥)

ويمكن القول: بأنه قد ورد عن العرب وقوع المصادر أحوالاً في مواضع كثيرة، وكان الأصل ألا تقع أحوالاً؛ لأنها غير صاحبها في المعنى، لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيراً واتساعاً، نحو: (زيدٌ عدلٌ)، فعلوا مثل ذلك؛ لأنها خبر من الأخبار.

ويتبين من تتَبُّع أقوال النحويين في هذه المسألة، أن هناك خلافاً آخر بينهم، في تخريج التراكيب الواردة عن العرب، وما أشبهها من المسموع،

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٢.
(٢) يُنظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص٣١٧.
(٣) يُنظر: الهمع ٢٢٨/٢، وشرح الأشموني ٢٢٨/٢.
(٤) يُنظر: الهمع ٢٢٩/٢، ويُراجع التصريح ٦٢٠/٢.
(٥) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٣٨٥/١.

ومنشأُ الخلاف، هو إعراب المصدر الواقع حالاً، هل يُعرب حالاً أو غير حال؟ وقد نتج عن هذا الخلاف أربعة مذاهب، بيانها كالآتي:

الأول: ذهب سيبويه[١] وجمهور البصريين [٢] إلى أن المصدر في موضع الحال، وأنه على التأويل بالوصف، فنحو: جاء زيدٌ بغتةً، أي: باغتاً، ونحو: أتيته ركضاً، أي: راكضاً، ووَضْع المصدر موضع الوصف لا ينقاس، كما أن عكسه لا ينقاس. وقد تبع ابن مالك سيبويه والجمهور في القول بأن المصدر نفسه حال على التأويل، فقال عن وقوع المصدر حالاً، بعد أن مثَّل بما ورد عن العرب من نحو: (قتلته صبراً، ولقيته فجأة):" فهذه في عدم القياس عليها بمنزلة الواردة نعوتاً في نحو: رجل رضيٌّ وعدلٌ وصومٌ وفطرٌ وزورٌ، إلا أن جَعْلَ المصدر حالاً أكثر من جعله نعتاً".[٣]

الثاني: نُسِب للفارسي[٤] أن هذا المصدر حال على حذف مضاف، ف لقيته فجأةً، تقديره: لقيته ذا فجأة، وجاء ركضاً، تقديره: جاء ذا ركض.

الثالث: ذهب الأخفش والمبرد[٥] إلى أن المصدر المنكر منصوب على المصدرية، فالمصدر مفعول مطلق، والعامل فيه محذوف، فنحو: طلع زيدٌ بغتةً، تقديره: طلع زيدٌ يبغتُ بغتةً، ونحو: جاء ركضاً، تقديره: جاء يركضُ ركضاً. فالحال عندهما هو الجملة، لا المصدر. فهو عندهما مقيس، كما يُحذف عامل سائر المفاعيل لدليل.[٦]

ورَدَّ ابن مالك مذهب الأخفش والمبرد، وصرَّح بعدم صحته، فقال: "والأخفش والمبرد يريان أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة وأن قبل كل واحدٍ منها فعلاً مقدراً هو الحال، وليس بصحيح؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يُجيزوه في كل مصدر له فعل، ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول؛

(١) يُنظر: الكتاب لسيبويه ٣٨٤/١.
(٢) يُنظر: الكتاب ٣٨٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٢، والتصريح ٢٦٠/٢، والهمع ٢٢٨/٢.
(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٢.
(٤) يُنظر: المسائل الحلبيات ص١٩٨.
(٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك٣٢٨/٢، والارتشاف٣٤٣/٢، وشرح ابن عقيل٢٥٤/٢.
(٦) يُنظر: التصريح ٦٢٠/٢.

لأن القتل لا يدل على الصبر، ولا اللقاء على الفجأة، ولا الإتيان على الركوب".[١]

الرابع: ذهب الكوفيون[٢] إلى أن هذا المصدر مفعول مطلق مبيِّن لنوع عامله، وعامله الفعل المذكور، لتأوله بفعل من لفظ المصدر. ف (طلع زيدٌ بغتةً) عندهم في تأويل: بغت زيدٌ بغتةً، فليس في الكلام حذف.

من خلال عرض مذاهب النحويين يتبين أن الصواب هو رأي سيبويه وجمهور البصريين من أن المصدر يُعرب حالاً، ولكن على التأويل بالوصف؛ لأن الحال يُشبه الخبر والنعت، وقد وقع المصدر المنكر خبراً في نحو: زيدٌ عدلٌ. فأُخر عن (زيد) بأنه (عدلٌ) مبالغة، وكأنه هو العدل. كما وقع نعتاً في نحو: هذا ماءٌ غورٌ. وعلى هذا فلا يُنكر أن يقع المصدر حالاً.

ومع كثرة ورود المصادر أحوالاً في المسموع عن العرب، إلا أنه لا يجوز القياس على ما سُمع من ذلك، بل يُقتصر فيه على السماع، كما لا يُقاس على وقوع المصدر نعتاً؛ وذلك لأن الحال تشبه الخبر في المعنى، وصاحبها يشبه المبتدأ، وحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه، كما أن خبر المبتدأ يدل على ما يدل عليه صاحبه المبتدأ؛ وذلك لأن الحال وصاحبها واحد ومقتضي هذا عدم وقوع المصدر حالاً؛ لأن المصدر يدل على معنى في نفسه فقط، ولا دلالة فيه على صاحب المعنى.[٣]

موقف المُرادي:

عرض المُرادى خلاف النحويين حول وقوع المصدر حالاً، ووافق مذهب سيبويه وجمهور البصريين فى أن ما ورد من وقوع المصدر حالاً يُقتصر على المسموع ولا يُقاس عليه وحينئذٍ يُعرب حالاً، فشرح قول الناظم في الخلاف فقال:" من وقوع المصدر موقع الحال قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾ و﴿وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ و﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً﴾، وقالت

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٢.
(٢) يُنظر: الارتشاف ٣٤٣/٢، والتصريح ٦٢٣/٢، والهمع ٢٢٨/٢.
(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل ٢٥٢/٢.

العرب: قتلتُه صبراً، ولقيته فجاءة وأتيته ركضا ومشياً وعدوا، وهو كثير، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنَّها مصادر فى موضع الحال، أى دعوتهم مجاهرةً، وكذلك باقيها، وذهب المبرد والأخفش إلى أنها مفاعيل مطلقة، وهى معمولة لأفعال مقدرة قبلها، وتلك الأفعال هى الأحوال، والتقدير: قتلته أصبر صبراً، وكذلك سائرها، قال فى الشرح- يعنى الناظم-: وليس بصحيح ... . انتهى".[١]

وقد ذكر المُرادى الخلاف فى قياسية وقوع المصدر حالاً فقال:" ووقوع المصدر موقع الحال مع كثرته لا يُقاس عليه، بل يقتصر فيه على السماع، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتاً.

وذكر بعضهم[٢] إجماع البصريين والكوفيين على أنه لا يُستعمل من المصادر الواقعة موقع الحال إلا ما سمع، وإن اختلفوا فى التخريج، وشَذَّ المبرد فأجاز القياس عليه، فقيل: عنه مطلقاً، وقيل: فيما هو نوع للفعل، نحو: أتيته سرعة، وهو المشهور عنه[٣]، واستثنى المصنف من ذلك ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع:

<u>الأول</u>: أنت الرجل علماً، فيجوز أن تقول: أنت الرجل أدباً ونبلاً، والمعنى: الكامل فى حال علم وحال أدب وحال نبل... .

<u>الثانى</u>: هو زهير شعراً، فيُقاس عليه، هو حاتم جوداً، ويوسف حسناً والأحنف حلماً.

<u>الثالث</u>: أمَّا علماً فعالمٌ، تقول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره، والتقدير: مهما يذكر إنسان فى حال علم فالذى وصفت عالمٌ ".[٤]

مما سبق يتبين أن المرادي وافق سيبويه وجمهور البصريين ومن تبعهم، في القول: بأن ما ورد عن العرب من وقوع المصدر حالاً، فلا يجوز

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ص ٥٦٢.
(٢) يُنظر الارتشاف ٣٤٢/٢.
(٣) يُنظر: المقتضب ٢٣٤/٣.
(٤) شرح التسهيل للمرادي ص ٥٦٣.

القياس عليه، ويُقتصر على المسموع فقط، وخالف المبرد في تجويزه القياس على ما سُمع من وقوع المصدر حالاً، بشرط كون المصدر نوعاً من العامل.

ويتبين أيضاً موافقته لابن مالك في هذه المسألة؛ حيث أخذ ابن مالك برأي سيبويه والجمهور وردَّ ما ذهب إليه الأخفش والمبرد. كما يتَّضح أيضاً أن المرادي أيَّد ابن مالك فيما ذهب إليه من القول: بأنه يُستثنى ثلاثة مواضع يجوز فيها القياس على ما ورد عن العرب، وقد سبق الإشارة إليها.

ومن خلال عرض الخلاف بين النحويين حول مسألة وقوع المصدر حالاً وإعرابه، يمكن القول: إنَّ ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين ووافقهم المرادي تابعاً فيه لابن مالك في القول: بأن ما ورد عن العرب من وقوع المصدر حالاً من نحو قولهم:" لقيتُه فجأةً، وأتيتُه ركضاً" وغير ذلك مما ورد عنهم، فإنه على الرغم من كثرته، فلا يُستَعمل منه إلا ما استعملته العرب، ويُقتَصر فيه على المسموع فقط، وهو مُؤول بوصف مشتق كما ذهب سيبويه، إلا ما استثناه ابن مالك من المواضع التي يقع فيها المصدر قياساً، نحو: أنت الرجل عِلْماً، وهو زهير شعراً، وأما علماً فعالم.

وإنما وجب الاقتصار على المسموع من العرب وعدم القياس عليه من وقوع المصدر حالاً؛ لأنه مِن باب وَضْع الشيء في غير موضعه، وما جاء من هذا فهو على خلاف الأصل، فإنه يُحفظ ولا يقاس عليه.

وقد قال الرضي في حديثه عن هذا الموضع:" ومن الأحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مُراد به الكمال، نحو: أنت الرجل عِلْماً، أي: أنت الكامل في الرجولة علماً، ومثله: هو زهير شعراً".(١)

*****

(١) يُنظر: شرح الكافية للرضي ١/٢١٠.

الخلاف في مجئ (الكاف) بمعنى (على)

الكاف: حرف يجر الاسم الظاهر، وقد تُستعمل اسماً عند بعض النحويين، ويقع أصليًا وزائدًا، وتأتي (الكاف) لعدة معانٍ منها:

– التشبيه: وهو المعنى الأصلي لها نحو: زيدٌ كالأسد، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾[١] وهو أكثر معاني الكاف استعمالاً.

– التعليل: كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[٢] أي بسبب هدايته لكم.

– التوكيد: وهذا المعنى يختص بالكاف الزائدة كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[٣] فهى زائدة لتوكيد النفى، وجعلها للتشبيه فى هذه الآية إلحاد؛ لأن فيه إثبات مثل، إذا التقدير حينئذ: ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال وهو إثبات المثل.[٤]

– الاستعلاء: وهذا المعنى مُختلَف فيه وهو محل الحديث، فقد اختلف النحويون فى مجيئ (الكاف) بمعنى (على) للاستعلاء، على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الأخفش والكوفيون[٥] إلى أن (الكاف) قد تأتى بمعنى (على)، واستدلوا بقول بعض العرب[٦] وقد قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: كخير، أى: على خير، وقولهم: كن كما أنت، أى: كن على الفعل الذى أنت عليه. [٧] وقد نحا منحى الأخفش والكوفيين فريق كابن جنى[٨]، وابن مالك[٩]، قال ابن جنى:" واعلم أن من كلام العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ أن يقول: كخير، والمعنى على خير، قال أبو الحسن: ف (الكاف) فى معنى (على)...، ونحو: كن كما أنت، أى: كن على الفعل الذى هو أنت عليه".[١٠]

---

(١) من الآية (٢٤) الرحمن.

(٢) الآية (١٩٨) البقرة.

(٣) الآية (١١) الشورى.

(٤) يُنظر: المقتصد ٨٥٠/٢ ورصف المبانى ص٢٠١ ، والمغنى ١٧٩/١ .

(٥) يُنظر: الارتشاف ٤٣٧/٢ ، والمغنى ١٧٧/١ ، والتصريح ٦١/٣.

(٦) قيل: هو رؤبة بن العجاج، وقيل غيره، يُنظر: رصف المبانى ص٢٠٠ .

(٧) يُنظر: معانى القرآن للفراء ٤٦٦/١، وسر صناعة الإعراب ٣٢٠/١ ، والجنى الدانى ص١٣٦.

(٨) يُنظر: سر الصناعة ٣٢٠/١ .

(٩) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣.

(١٠) سر صناعة الإعراب ٣٢٠/١ .

وذكر ابن مالك أن (الكاف) قد تفيد معنى الاستعلاء، فقال في حديثه عن (الكاف) الجارة ومعانيها:" وقد تجئ – يعني الكاف– بمعنى (على)، كقول بعض العرب: كخير، فى جواب من قال: كيف أصبحت. حكاه الفراء".(١)

وما استدل به الأخفش والكوفيون من قول بعض العرب عندما قيل له: كيف أصبحت؟ قال: كخير، فقد نسبه المالقي إلى رؤبة بن العجاج، وذكر أنه إما بمعنى (الباء) وإما بمعنى (على)، وكلا التقديرين لا يعول عليه لشذوذه. وأفسد ما ذكره الأخفش فى تقديره لقول بعضهم (كن كما أنت)، وتأوَّله على جعل (الكاف) على أصلها فى التشبيه. وقد وضَّح المالقى ذلك فقال:"وقد تكون الكاف جارة غير زائدة، ولا تكون للتشبيه، بل بمعنى الباء أو (على)، كقول العجاج حين قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: كخير، بمعنى: بخير، أو على خير، فلا يعوّل على ذلك لشذوذه.

وأما قول العرب: (كن كما أنت) فقال أبو الحسن الأخفش: معناه: كن على فعل هو أنت، وهذا فاسد لتفسير الفعل بالذات، وإنما هو بمعنى: كن الآن على صفة كنت عليها قبلُ، فالتقدير: كن مماثلاً الآن لما كنت قبل، وحذفت الصفة وأقيم الموصوف مقامها، فـ(الكاف) على بابِها من التشبيه".(٢)

وقد ذكر ابن هشام أن ما استدل به الأخفش والكوفيون من قول العرب: (كن كما أنت): مؤول على عدة أوجه إعرابية، فقال فى تعليقه على قول العرب: (كن كما أنت):"وللنحويين فى هذا المثال أعاريب:

<u>الأول</u>: أن (ما) موصولة، و(أنت) مبتدأ حذف خبره.

<u>الثانى</u>: أن (ما) موصولة، و(أنت) خبر حُذف مبتدؤه، أي: كالذى هو أنت، وقد قيل بذلك فى قوله تعالى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ (٣) أى: كالذى هو لهم آلهة.

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٧٠.

(٢) رصف المباني ص ٢٠٠.

(٣) من الآية (١٣٨) الأعراف.

الثالث: أن (ما) زائدة ملغاة، والكاف أيضاً جارة، و(أنت) ضمير مرفوع أنيب عن المجرور، كما فى قولهم: ما أنا كأنت، والمعنى: كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى.

الرابع: أن (ما) كافة، و(أنت) مبتدأ حذف خبره، أى: عليه أو كائن، وقد قيل فى ﴿ كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾: إن (ما) كافة.

الخامس: أن (ما) تكون كافة أيضاً، و(أنت) فاعل، والأصل: كما كنت، ثم حذف (كان) فانفصل الضمير، وهذا بعيد، بل الظاهر أن (ما) على هذا التقدير: مصدرية".[١]

المذهب الثانى: ذهب الجمهور[٢] وتبعهم المُرادى[٣] إلى أن (الكاف) للتشبيه دائماً ولا تخرج عنه، وتأولوا ما استدلّ به أصحاب المذهب الأول، فأما قولهم: (كخير) فإن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: كصاحب خير، والكاف على أصلها فى التشبيه.[٤]

وأما قولهم: (كن كما أنت) فمؤول على زيادة (ما)، أى: كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى، ولا ينكر تشبيه الشىء بنفسه فى حالين مختلفين، وعلى ذلك فإن (أنت) هنا فى موضع جر ب (الكاف). [٥]

وقد أوَّل المالقي وابن هشام ما استدل به الأخفش والكوفيون على عدة أوجه سبق ذكرها؛ ولذا يمكن القول: بأن بقاء (الكاف) على أصلها من الدلالة على التشبيه أولى من تأويلها بأوجه أخرى.

موقف المرادي:

عرض المُرادي هذه المسألة في شرحه على التسهيل، وأشار إلى اختلاف النحويين حول مجيئ(الكاف) للاستعلاء واختار مذهب جمهور النحويين فذكر فى حديثه عن (الكاف)، أن مجيئها بمعنى (على) هو مذهب

---

(١) مغني اللبيب ١/١٧٧-١٧٨ ، ويُنظر: التذييل والتكميل ٤/١١٦٠-١١٦١ ، والجنى الدانى ص٨٥.

(٢) يُنظر: التذييل ٤/١١٦١ ، والمغنى ١/١٧٧ ، والهمع ٢/٣٠ .

(٣) الجنى الدانى ص٨٤ - ٨٥ .

(٤) مغني اللبيب ١/١٧٧.

(٥) يُنظر: الارتشاف ٢/٤٣٧، والجنى الدانى ص٨٥.

الكوفيين والأخفش، فقال:"... هذا مذهب الكوفيين والأخفش عن بعض العرب أنه قيل له: كيف أنت؟ فقال: كخير، وحكى الفراء: كيف أصبحت؟ فقال: كخير، يريد: على خير، وعلى هذا خرَّج الأخفش قولهم: كن كما أنت، وأوَّل (كخير) على حذف مضاف، أى: كصاحب خير، و(كما أنت) على زيادة (ما)، أى: كأنت، ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين...".(١)

من خلال استعراض نص المرادي يتبين أنه اختار مذهب الجمهور ومن تبعهم في القول: بأن (الكاف) حرف باقٍ على معناه الأصلى وهو (التشبيه)، ولا يخرج عنه إلى معنى الاستعلاء، وتأوَّل ما استدل به الأخفش والكوفيون على مذهبهم.

وقد أكد المرادي على أن بقاء الكاف على أصلها للتشبيه أولى من خروجها إلى معانٍ أخرى، فقال في الجنى الداني:" وتأويل ذلك ورده إلى معنى التشبيه أولى من ادعاء معنى لم يثبت".(٢)

وقد خالف المرادي ابن مالك في هذه المسألة؛ حيث ذهب ابن مالك مذهب الكوفيين ونصَّ على أن (الكاف) تكون بمعنى (على).

وبعد عرض مذاهب النحويين وأدلتهم حول هذه المسألة يمكن القول: إن ما ذهب إليه جمهور النحويين واختاره المُرادي من أن (الكاف) حرف يجر الظاهر، وهى للتشبيه دائماً ولا تخرج عنه لمعنى آخر، هو القول الراجح والأولى بالقبول؛ وذلك لأن ما استدل به الأخفش والكوفيون قليل لا يعوَّل عليه، ويحتمل مع مجيئها بمعنى (على) أن تكون بمعنى (الباء) أيضاً، أو يكون على حذف مضاف كما ذهب إليه الجمهور وأوله بعض النحويين، فينبغي الاقتصار على ما سُمع منه فقط ولا يُقاس عليه، ومعلوم أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

*****

(١) شرح التسهيل للمرادي ص ٧١٥.
(٢) الجنى الدانى ص ٨٥ .

الخلاف في إعمال اسم الفاعل المجرد من (أَلْ) إذا كان بمعنى الماضي

اسم الفاعل: هو ما دلَّ على حدث وفاعله، جارياً مجري الفعل في إفادة الحُدُوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال.[١] واسم الفاعل يعمل عمل فعله؛ وذلك لشبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه.[٢] ولا يخلو اسم الفاعل من أن يكون مقروناً ب (أل) أو مجرداً منها، فإن كان مقروناً ب(أَلْ) عمل مطلقاً، في المضي والحضور والاستقبال؛ وذلك لوقوعه موقع الفعل، والفعل يعمل في جميع الأحوال، فكذلك ما قام مقامه. أما إذا كان مجرداً من (أَلْ)، فلا يعمل إلا بشرطين:

١- أن يعتمد على أداة نفي أو استفهام، أو يقع خبراً نحو قولهم: زيدٌ ضاربٌ عمراً، أو صلة لموصول، نحو: هذا الضاربُ زيداً، أو صفة لموصوف، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً، أو حالاً نحو: جاء زيدٌ ضارباً عمراً، أو يقع مفعولاً ثانياً لظننت وأخواتها، أو مفعولاً ثالثاً لأعلمت، وأخواتها، نحو: ظننتُ زيداً ضارباً عمراً، وأعلمت بكراً عمراً ضارباً زيداً. وعلة اعتماد اسم الفاعل على ما سبق، أنه إذا اعتُمد على شئ مما ذُكر، قوى فيه جانب الفعلية. [٣]

٢- أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً.[٤] ، فإذا قيل: زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً أمس، لم يجز إلا إذا أُريد به حكاية حال ماضيه. أما إذا كان اسم الفاعل المجرد من (أَلْ) بمعنى الماضي، فقد اختلف النحويون في عمله على مذهبين، بيانهما على النحو الآتي:

الأول: ذهب جمهور النحويين[٥] إلى أن اسم الفاعل المجرد من (أَلْ) لا يعمل عمل الفعل إذا كان بمعنى الماضي، فلا يجوز عندهم نحو: (زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس)، بل يجب أن يُضاف إلى ما يجيئ بعده مما يكون في المعنى مفعولاً،

---

(١) يُنظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص٤٢٣، التصريح ٢٦٦/٣.

(٢) يُنظر: المقتضب ١١٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١.

(٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١.

(٤) يُنظر: الأصول ١٢٥/١، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٤٢٣.

(٥) يُنظر: الكتاب ١٧١/١، والمقتضب ١٥٤/٤، والأصول ١٢٥/١، والمقتصد ٥١٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٢، وشرح الرضي على الكافية ٧٢٦/١.

نحو: هذا ضاربٌ زيدٍ أمس.[١] وقد احتجوا لمذهبهم، بأن الماضي لا يُشبه اسم الفاعل، ولا اسم الفاعل يُشبهه، فلم تحمل علَّته في العمل، كما لم يُحمل الماضي على الاسم في الإعراب.[٢] يقول ابن الحاجب موافقاً مذهب الجمهور في إعمال اسم الفاعل:"وإن كان للماضي، وجبت الإضافة معنى".[٣] وقال ابن مالك عن إعمال اسم الفاعل:" ولا يعمل اسم الفاعل إذا لم يُقصد به معنى الفعل، كصاحب في أكثر الاستعمال بعدم الاعتماد على صاحب مذكور أو منوى،... أو قُصد به المضي ولم تُوصَل به الألف واللام، ولا حُكيت به الحال، فلا يُقال: هذا ضاربُ أمس زيداً لا اليوم".[٤]وذهب الكسائي[٥]، وهشام[٦]، وابن مضاء[٧] وغيرهم إلى أنه يجوز إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) إذا كان بمعنى الماضي مطلقاً، كما بمعنى الحال والاستقبال سواء، فيجوز عندهم نحو: هذا ضاربٌ زيداً أمس، وحجتهم أن اسم الفاعل في معنى الفعل؛ ولهذا يعمل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضي.[٨] ، واستدل هؤلاء على مذهبهم بأدلة:[٩]

- ما وَرَدَ من قوله تعالي: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[١٠] ف(باسط) اسم فاعل ماض، وأعمل في (ذراعيه) فنصبه.

- ما ورد عن العرب من قولهم: "زيدٌ معطي عمرو أمس درهماً"، فأعمل (معطي) وهو اسم فاعل ماض في (درهماً) فنصبه.[١١]

---

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٦، وشرح الكافية للرضي ٧٢٦/١.
(٢) يُنظر: اللباب ٤٣٨/١، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١.
(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٧٢٦/١.
(٤) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٢.
(٥) يُنظر: المقتصد ٥١٣/١، والإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٣/٢.
(٦) يُنظر: المساعد ١٩٧/٢، والتصريح ٢٧٢/٣.
(٧) يُنظر: المرجع السابق نفسه.
(٨) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١.
(٩) يُنظر: المقتصد ٥١٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١، والتصريح ٢٧٢/٣، والهمع ٥٥/٣.
(١٠) من الآية (١٨) الكهف.
(١١) يُنظر: اللباب ٤٣٨/١، وشرح الكافية للرضي ٧٢٦/١.

– ما حكاه بعضُ العرب من نحو: (هذا مارٌ بزيدٍ أمس فسويرٌ فرسخاً) فأعمل اسم الفاعل في الجار والمجرور والظرف وهو ماض ومجرد من (أل).[١]

وما ذهب إليه الكسائي وهشام وابن مضاء ومن تبعهم في القول بجواز إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) إذا كان بمعنى الماضي، مردود، فقد ردَّه ابن مالك وضعَّفه معللاً ذلك بقوله: "وأجاز الكسائي أيضاً إعمال اسم الفاعل المقصود به المُضي، مع كونه عارياً من الألف واللام، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف؛ لأن اسم الفاعل الذي يُراد به المُضي لا يُشبه الفعل الماضي إلا من قبل المعنى، فلا يعطَي ما أعطي المشابه لفظاً ومعنى، أعنى الذي يُراد به معنى المضارع، وأيضاً فإن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب، فحمل اسم الفاعل عليه في العمل ولم يُحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في إعراب، فلم يُحمل اسم الفاعل عليه في العمل".[٢] وقال ابن عقيل راداً على احتجاجهم بأن اسم الفاعل يجوز إعماله وهو بمعنى الماضي، لكونه في معنى الفعل: "ورُدَّ بالمنع، بل عمله لمشابهته له في عدد الحروف، وموازنته في الحركات والسكنات مع موافقة المعنى".[٣] وأما ما استدلوا به على مذهبهم بما ورد من قوله تعالي: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾، فقد ردَّه ابن عصفور معللاً ذلك بقوله:"وهذا كله لا حجة فيه، وأما قوله تعالي: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ فعلي حكاية الحال الماضية، ألا ترى أن الواو في: (وكلبهم)، واو الحال، تقديره: وكلبهم يبسط فبطل حال المذهب".[٤]

وأيضاً ما استدلوا به مما رُوى عن العرب من قولهم: "زيدٌ معطي عمرو أمس درهماً"، فقد ردَّه ابن الحاجب معللاً ذلك، بأنه من الجائز أن يكون درهماً

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش٦/٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور١/٥٥٠، وشرح الكافية للرضي١/٧٢٦.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٠٣ بتصرف يسير.

(٣) يُنظر: المساعد ٢/١٩٧.

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥١.

جواباً لقول قائل، ما الذي أعطي؟ فقيل: درهماً، فيكون درهماً منصوباً بفعل مقدر، دلَّ عليه ما قبله، وليس عامل النصب هو اسم الفاعل.(١)

وأما ما استدلوا به بما حكاه بعضُ العرب من قولهم:"هذا مارٌ بزيدٍ أمس فسويرٌ فرسخاً"، فقد ردَّه ابن عصفور بأن اسم الفاعل إنما عمل في المجرور والظرف، هذا والمجرور والظرف يعمل فيهما معاني الأفعال، بخلاف المفعول به، فإذا عملت روائح الأفعال في الظروف والمجرورات، فالأحْرَى والأَوْلى أن يعمل فيهما ما فيه من معنى الفعل ولفظه.(٢) وقد ردَّه ابن مالك أيضاً بقوله: "ولا حجة فيما حكاه؛ لأن فرسخاً ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل".(٣)

موقف المرادي:

عرض المرادي هذا الخلاف وذكر شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من (ألْ)؛ لأن المقترن بأل يعمل مطلقاً في الماضي والحال والاستقبال، ثمَّ عرض خلاف النحويين في حكم إعمال اسم الفاعل إذا جُرِّد من (ألْ) وكان بمعنى الماضي، ووافق رأي الجمهور في القول بعدم جواز إعماله، فقال:" اشتراط اعتماده على ما ذُكر هو مذهب جمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط في إعماله الاعتماد، ومثال اعتماده على صاحب مذكور ما مثل به المصنف من قوله:" زيد مكرم رجلاً طالب العلم محققاً معناه، فمثل بما وقع خبراً وصفة وحالاً، ومثال النفي الصريح: (ما ضارب الزيدان عمراً)،... وأجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل المقصود به المعنى عارياً من (ألْ)، ووافقه هشام وأبو جعفر بن مضاء؛ لأنه في معنى الفعل ومشتق وهو ضعيف؛ لأن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يشبهه إلا من قبل المعنى، بخلاف الذي بمعنى المضارع، فإنه يشبهه لفظاً ومعنىً فلا تساوي بينهما، واستدل المجيز بقوله تعالى:"﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيدِ ﴾، وبقول العرب:"هذا مارٌ بزيدٍ أمس"

(١) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٤٠/١، ويُراجع اللباب ٤٣٨/١.
(٢) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١.
(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٢.

ولا حجة في الأول؛ لأنه أُريد به حكاية الحال، ولا في الثاني؛ لأنه لم يعمل في مفعول به والمجرور يعمل فيه ما فيه رائحة الفعل، وهذا الخلاف في الماضي دون (أل)...".[١]

يتبين من نص المرادي أنه خالف رأي الكسائي ومن تبعه كهشام وابن مضاء في القول بجواز إعمال اسم الفاعل المجرد من (ألْ) إذا كان بمعنى الماضي، معللاً: بأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فلا يشبه الفعل إلا من جهة المعنى فقط، بخلاف الذي بمعنى الحال فإنه يشبهه لفظاً ومعنى، ثم ردَّ أدلتهم على جواز الإعمال وعللَّ لذلك. كما يتبين موافقته رأي الجمهور في أن اسم الفاعل المجرد من (ألْ) لا يعمل عمل الفعل إذا كان بمعنى الماضي، بل يجب أن يُضاف إلى ما يجيئ بعده مما يكون في المعنى مفعولاً، نحو: هذا ضاربٌ زيدٍ أمس، والمرادي بذلك تابعٌ لابن مالك والذي وافق رأي الجمهور ومن تبعهم في هذه المسألة وخالف مذهب الكسائي ومن تبعه وضعّف ما استدلوا به على مذهبهم.

وبعد استعراض المذاهب والردَّ على الأدلة يمكن القول: إنَّ الرأي الصحيح هو رأى الجمهور واختاره أكثرهم: كابن السراج، وابن الحاجب، وابن مالك، وتبعهم المرادي في أن اسم الفاعل المجرد من (ألْ) إذا كان بمعنى المُضِي فلا يجوز إعماله؛ لقوة ما احتجوا به من أنه لم يعمل لعدم جريانه علي الفعل الذي هو بمعناه، فهو مشبه له معنى لا لفظاً، فالماضي لم يُحمل على اسم الفاعل في الإعراب، لذلك لم يُحمل اسم الفاعل عليه في العمل.

ومما يُقوِّى مذهب الجمهور أيضاً أن ما استدل به الكسائي ومن تبعه، قد ردَّه النحويون وتأوَّلوه بوجوهٍ أخرى، ولا داعي لأن تُحمل المسألة على التكلُّف والتأويل؛ ولذلك كان الأخذ برأي الجمهور أقوى وأولي من غيره.

(١) شرح التسهيل للمرادي ص ٦٦٨-٦٧٠.

الخلافُ فى معنَى (مِنْ) المصاحبة ل (أفْعَل) التفضيل

اسم التفضيل هو المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل المُشتَق هو منه.(١) ويُستَعمل على أحد ثلاثة أوجه: مضافاً، أومصاحباً لمِنْ، أو معرَّفاً باللام، ومحل حديثنا هو استعمال أفعل التفضيل مع (مِنْ)، فتأتى (مِنْ) مصاحبة لأفعل التفضيل إذا كان مفردًا مذكرًا، نحو: زيدٌ أفضلُ من عمرو خُلقاً، ولا يجوز: زيدٌ الأفضل من عمرو، ولا زيدٌ أفضلُ إلا أن يُعلَم(٢). فلابد أن يكون أفعل التفضيل نكرة حتى تصاحبه (مِنْ)، فإذا اقتُرِن بأل، فلا يجوز مجيء (مِنْ) معه، و(مِنْ) هذه كانت محل خلاف بين النحويين. فقد اختلف النحويون فى معنى (مِنْ) المصاحبة لأفعل التفضيل على ثلاثة مذاهب، بيانها على النحو الآتي:

المذهب الأول: ذهب سيبويه(٣) إلى أن (مِنْ) المصاحبة لأفعل التفضيل معناها ابتداء الغاية، ومع ذلك فهى تُفِيد معنى التبعيض. قال سيبويه عن معناها: "وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية فى الأماكن، تقول إذا كتبت كتاباً: من فلانٍ إلى فلان، وكذلك: هو أفضلُ من زيدٍ، إنما أراد أن يُفضِّله عن بعض ولم يعم، وجعل (زيدًا) الموضع الذي ارتفع منه، أو سفل منه فى قولك: شرٌ من زيدٍ".(٤) وتبع سيبويه بعضُ النحويين، كالهروي(٥)، وأبو حيان(٦)، والمرادي(٧).

فقال الهروي عن مواضع (مِنْ) الجارة: "وتكون للتبعيض، كقولك: (أنفقتُ مِن الدراهمِ)، وكذلك: (هو أفضلُ مِنْ زيدٍ)، إنما أراد أن يفضِلَّه على زيدٍ، ولا يعم فجعل ابتداء فضلِه من زيدٍ ولم يُعلَم موضع الانتهاء".(٨)

---

(١) يُنظر: السابق نفسه. شرح الكافية للرضى ١/ ٧٦٥.
(٢) يُنظر: شرح الكافية للرضى١ /٧٧١، ويراجع الغرة المخفية ٤٩٣/٢.
(٣) يُنظر: الكتاب ٢٢٤/٤.
(٤) يُنظر: الكتاب ٢٢٤/٤- ٢٢٥.
(٥) يُنظر: الأزهية ص٢٢٤- ٢٢٥.
(٦) يُنظر: التذييل والتكميل١٠٠٩/٤.
(٧) يُنظر: الجنى الدانى ص٣١١.
(٨) يُنظر: الأزهية ص٢٢٤- ٢٢٥.

المذهب الثاني: للمبرد[١]، فقد ذهب المبرد إلى أن (مِنْ) المصاحبة لأفعل التفضيل إنما هي لابتداء الغاية، ولا تُفِيد معنى التبعيض.

يقول المبرد فى حديثه عما جاءَ من الكَلِم على حرفَيْن: "ومنها (مِنْ) وأصلها ابتداء الغاية، نحو: سرتُ من مكةَ إلى المدينة، وفى الكتاب- يعني كتاب سيبويه-: من فلانٍ إلى فلانٍ، فمعناه: أن ابتداءَه من فلانٍ ومحله فلان، وكونها فى التبعيض راجع إلى هذا، وذلك أنك تقول: أخذتُ مالَ زيدٍ، فإذا أردتَ البعض، قلتَ: أخذتُ من مالِه، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية. وقولك: زيدٌ أفضلُ من عمروٍ، إنما جعلت غايةَ تفضيله عمرًا، فإذا عرفتَ فضْل عمروٍ، علمت أنه فوقه".[٢]

وقد اختار هذا المذهب وحذا حذوه بعضُ النحويين، منهم ابن عصفور[٣]، وابن الناظم[٤]، يقول ابن عصفور فى سياق حديثه عن مواضع (مِنْ) الجارة، مُؤيداً رأىَ المبرد فى كونها لمجرد ابتداء الغاية، ولا تُفِيد معنى التبعيض:"ومثال كونها لابتداء الغاية فى غير المكان، قوله: ضربتُ مِن الصغيرِ إلى الكبيرِ، إذا أردتَ أنك ابتدأتَ بالضربِ مِن الصغيرِ وانتهيتَ به إلى الكبيرِ، وهذا قولهم: زيدٌ أفضلُ من عمروٍ، وإنما أردتَ أن تُعلِم أن زيدًا يُبْتَدأ فى تفضيله من عمروٍ، ويكون الانتهاء فى أدنى مَنْ فيه فضل، إذ العادة أن يبتدئ التفضيل مما يقرب من الشيء ويدانيه فى الصفة التى تقع فيها المفاضلة". [٥]
وقال ابن الناظم عن أضْرُب أفعل التفضيل:"... فإن كان مجردًا لزم اتصاله ب (مِنْ) التى لابتداء الغاية، جارة للمُفضَّل عليه، كقولك: زيدٌ أَكْرَم مِنْ عمروٍ، وأَحْسَنَ مِنْ بكرٍ".[٦]

---

(١) يُنظر: المقتضب ٤٢/١.
(٢) يُنظر: السابق نفسه.
(٣) يُنظر: شرح الجمل ٤٨٨/١.
(٤) يُنظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص٣٤٣.
(٥) يُنظر: شرح الجمل ٤٨٨/١.
(٦) يُنظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص٣٤٣.

المذهب الثالث: ذهب جماعة من النحويين، منهم ابن مالك[١] إلى أن (مِنْ) لمعنى المجاوزة، فإن قال القائل: زيدٌ أفضلُ من عمروٍ، كأنه قال: جاوز زيدٌ عمرًا فى الفضل.

قال ابن مالك فى حديثه عن معاني (مِنْ) الجارة، ذاهباً إلى أنها لمعنى المجاوزة، ورادا كونها لابتداء الغاية، معلِّلاً عدم جواز وقوع (إلى) بعدها: "ومجيئُها للمجاوزة: عذتُ منه، وتبعتُ ورويتُ، ولهذا المعنى صاحبتْ أفعل التفضيل، فإن القائل: زيدٌ أفضل من عمروٍ، كأنه قال: جاوز زيدٌ عمرًا فى الفضل، وهذا أَوْلَى من أن يُقال لابتداء الارتفاع فى نحو: أَفْضَلُ منه، والانحطاط فى: شرٌّ منه، كما زعم سيبويه".[٢]

من نص ابن مالك يتبَيَّن أنه خالف سيبويه في أن معنى (مِنْ) المصاحبة لأفعل التفضيل هو ابتداء الغاية، مع إفادتها لمعنى التبعيض، فقد ذهب إلى أن هذا زعمٌ من سيبويه، كما خالف المبرد فى أنها لابتداء الغاية ولا تفيد التبعيض، وإن لمْ يُصرِّح بذلك، بل ردَّ مذهبه ضِمْناً.

وقد أبطل ابن مالك قول سيبويه فى كونها لابتداء الغاية وتفيد التبعيض، بأمرين، نص عليهما، بقوله: "وأشار- سيبويه- أيضاً إلى قَصْد التبعيض بمصاحبة أفعل التفضيل، فقال فى: هو أفضلُ من زيدٍ، فضَّلَه على بعض ولم يعم[٣]، ويبطل كون هذه للتبعيض أمران: أحدهما: عدم صلاحية (بعض) فى موضعها، والثاني: صلاحية كون المجرور بها عاماً، كقوله: الله أعظمُ من كلِّ عظيمٍ، وأرحمُ من كلِّ رحيمٍ، وإذا بَطُل كون المصاحبة لأفعل التفضيل لابتداء الغاية وللتبعيض تعيَّن كونها لمعنى المجاوزة كما سبق".[٤]

وقد فَطُن لذلك قبله المبرد، فقد غلَّط سيبويه فى مذهبه، بأن (مِنْ) لابتداء الغاية مع إفادتها التبعيض، فبعد أن ذكر كلام سيبويه، قال:" وهذا غلط؛ لأنه قد

(١) يُنظر: شرح التسهيل٣/٧.
(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧.
(٣) يُنظر: الكتاب ٤/ ٢٢٥.
(٤) يُنظر: شرح التسهيل ٣/٧.

يجوز أن تقول: أنت أفضلُ مِنْ جميعِ الناس، ومعناه: أنت تفْضُل زيدًا، وأنت تفْضُل جميعَ الناس، وإنما (مِنْ) ها هنا موصلة، وليست على جهة تبعيض، ولكنه ابتداء غاية، وذلك أنك تعرف تقدُّمُه فى الفضل من فضل زيدٍ، ولولا معرفتك بمقدار فضل زيد، لم تدر ما فضل به تفضُّله عليه".(١)

وما غَلَّط به المبرد سيبويه، ردَّه ابن ولاَّد، معلِّلا ذلك وموضحاً فقال:" قال أحمد: أما قوله: إن (مِنْ) فى قولك: هذا أفضلُ مِنْ زيدٍ، لابتداء الغاية، فلا يصح؛ لأن الابتداء يقتضى انتهاء، ويكون الفضل واقعاً على ما بين الغايتين، ألا ترى أنك إذا قلت: سِرتُ من مكانِ كذَا إلى مكانِ كذَا، فالسيرُ قد وقع على ما بين الغايتين. فأما الغايتان فرُبَّما دَخلتا فى الفعل، ورُبَّما لم تدخُلا، وأما ما بينهما فالفعل واقع عليه لا محالة،... وإذا لم تكن (مِنْ) ها هنا لابتداء الغاية ولا زائدة ،فلم يَبْق إلا ما قاله سيبويه من التبعيض؛ لأن هذه وجوهها فى الكلام".(٢)

فيتبَيَّن من قول ابن ولاَّد أن (مِنْ) فى الكلام تأتى على ثلاثة أوجه، كونها لابتداء الغاية، وكونها زائدة، وكونها تبعِيضِيَّة، وقد أَنكَر فى مصاحبتها لأفعل التفضيل الوجهين الأولين، وهما كونها لابتداء الغاية، وكونها زائدة، وأَيَّد كونها تبعيضية كما هو مذهب سيبويه.

وقال بقول ابن مالك بعضُ النحويين، فأثبتوا أن (مِنْ) قد تأتى لعدة معانٍ منها: المجاوزة، ومن هؤلاء الرضى، فقد أثبت مجيئها للمجاوزة، مع عدم استعمال (عَنْ) موضعها، فقال: "وأما (مِنْ) التفضيلية فهى وإن كانت لمُجرَّد المجاوزة، لكن لا يُستَعمل (عَنْ) مكانها؛ لأنها صارت علمًا فى التفضيل، وكبعض حروف أفعل التفضيل، فلا تُغيَّر ولا تُبدَّل".(٣)

كما أثبت ابن هشام أن من معاني (مِنْ) معنى المجاوزة، ولكنه مع إثباته معنى المجاوزة ل (مِنْ) إلا أنه منع معنى المجاوزة ل (مِنْ) المصاحبة ل (أفعل)

---

(١) يُنظر: المقتضب ١/١٨٢.
(٢) يُنظر: الانتصار لابن ولاَّد ص٢٥٦- ٢٥٧.
(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضى ٢ /١١٤٠.

التفضيل، واعترض ابن مالك فى أن (مِنْ) المصاحبة للتفضيل للمجاوزة، فقال:"وزعم ابن مالك أن (مِنْ) فى نحو: زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو للمجاوزة، وكأنه قيل: جاوز زيدٌ عمراً فى الفضل، قال: وهو أَوْلَى من قول سيبويه وغيره: إنها لابتداء الارتفاع فى نحو: أفضلُ منه، وابتداء الانحطاط فى نحو: (شرٌ منه) إذ لا يقع بعدها إلى". (١) ثم ردَّ ابن هشام قولَ ابن مالك معللاً بقوله:"وقد يُقال: ولو كانت للمجاوزة لصحَّ فى موضعها (عَنْ)".(٢)

وما اعترض به ابن هشام قولَ ابن مالك من أن (مِنْ) المصاحبة للتفضيل ليست للمجاوزة، ليس بصواب؛ لأنها صارت علماً فى التفضيل كبعض حروفه فلا تُغيَّر ولا تُبَدَّل، كما نص على ذلك الرضى، فقال: "وأما (مِنْ) التفضيلية وإن كانت لمجرد المجاوزة، لكنه لا يُستَعمل (عَنْ) مكانها؛ لأنها صارت علمًا فى التفضيل، وكبعض حروفه، فلا تُغَيَّر ولا تُبَدَّل".(٣)

موقف المُرادي:

عرض المُرادي خلاف النحويين حول هذه المسألة في شرحه على التسهيل وارتضى مذهب سيبويه في القول: بأن معنى (من) المصاحبة لأفعل التفضيل تفيد التبعيض، فقال:" قال فى الشرح (٤): ومجيؤها للمجاوزة نحو عذت منه، وشبعت، ورويت؛ ولهذا المعنى صاحبت أفعل التفضيل فإن القائل: زيداً أفضل من عمرو، كأنه قال: جاوز زيدٌ عمراً في الفضل والانحطاط، ... اختُلف في (من) بعد أفعل التفضيل، فذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية، ولا يخلو من التبعيض، وذهب المبرد والأخفش الصغير إلى أنها لابتداء الغاية ولا تفيد معنى التبعيض، وصححه بعضهم، ورده ابن ولاد.

وقد أشار سيبويه إلى قصد التبعيض بالمصاحبة لأفعل التفضيل فقال فى: هو أفضل من زيد...:" فضله على بعض ولم يعم، ويبطل كون هذا للتبعيض

(١) يُنظر: المغنى مع حاشية الدسوقي ٢ /٢٦١.
(٢) يُنظر: السابق نفسه.
(٣) يُنظر: شرح الكافية للرضى ٢/١١٤٠.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣ /٧.

أمران ... انتهى"[١] وما رد به المصنف على سيبويه لا يلزم؛ لأنه لم يقل: إنّها للتبعيض فقط، فيلزمه أن يصلح مكانَها (بعض)، وإنما قال إنِّها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض، يعنى: حيث يمكن. وقوله- يعني سيبويه- فى المثال السابق: (فضله على بعض ولم يعم)، معناه: فضله على زيد، وهو بعض من الناس، فالتبعيض لفظ مشترك يراد به أن ما دخلت عليه يكون بعضاً من عام، ويراد به أن ما دخلت عليه يكون عاماً، فيفيد تسليط العامل على بعضه"[٢].

يتبَيَّن من نص المرادي أنه وافق سيبويه في القول: بأن معنى (منْ) بعد أفعل التفضيل لابتداء الغاية مع إفادتها التبعيض، وإن لم يصرح بذلك لكنه يُفهم ضمناً من كلامه، فبعد أن عرض اختلاف النحويين وآراءهم في معنى (منْ) التفضيلية، اعترض المصنف مصرحاً بأن ما ردَّ به ابن مالك على سيبويه لا يلزم، والمرادي في اعتراضه ابن مالك تابع لشيخه أبي حيان، فقد اعترض أبو حيان ابن مالك في رده لمذهب سيبويه، فقال في التذييل والتكميل:" وقال المصنف في الشرح :"ومجيئها للمجاوزة نحو: عذتُ منه، وأنفتُ منه، وبرئتُ منه، وشبعتُ ورويتُ. ولهذا المعنى صاحبت أفعل التفضيل، ... وقد أشار سيبويه إلى أن ابتداء الغاية قد يقصد دون إرادة، منتهى...، وما رد به المصنف على سيبويه هو قول ابن ولاد. وقد رد على ابن ولاد بأنه لا يلزم من ذكر الابتداء ذكر الانتهاء، فقد لا تذكره".[٣]

ويمكن القول: إن ما ذهب إليه ابن مالك من أن معنى (من) المصاحبة لأفعل التفضيل هو المجاوزة. هو الراجح والأولى بالقبول؛ لأن القول بمعنى المجاوزة أيسر من القول بأنها للتبعيض، كما ذهب سيبويه، أو أنها لابتداء الغاية كما ذهب المبرد؛ ولأنه ليس فيه تكَلُّف كبقية المذاهب، ولخُلُوه من الاعتراضات التى وُجِّهَت لمذهب سيبويه.

- أن ابن مالك كان مصيباً في ردَّه مذهب سيبويه، ولا وجه لما اعترض به المرادى ابن مالك فى رده على سيبويه؛ لأن تخريجها على ما ذهب إليه

(١) الكتاب ٤/٢٢٥ .
(٢) شرح التسهيل للمرادي ص٦٩٨-٦٩٩ .
(٣) يُنظر: التذييل والتكميل ٤/٩.

سيبويه من الدلالة على التبعيض مع كونها لابتداء الغاية، فيه من التكلف والتأويل ما لا حاجة إليه، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج.

– أن مذهب ابن مالك كان محل اختيار الكثير من كبار النحويين، كالرضي، وابن هشام، وغيرهم.

فقد أثبت بعض النحويين أن من بين معاني (من) المجاوزة، وقد نص المرادي نفسه على ذلك في شرحه، فقال في سياق حديثه عن معاني (مِنْ) الجارة، مثبتاً أن من معانيها المجاوزة بمعنى (عَنْ):"السادس: المجاوزة، فتكون بمعنى (عَنْ)، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ﴾[١]، أى: عَنْ جوع، وقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾[٢] أى:عَنْ ذكر الله، وقول العرب: حُدِّثْتُهُ من فلان، أى: عَنْ فلان. ومثَّله ابن مالك بنحو:عذتُ منه، وأتيت منه، وبُرِئتُ منه، وشبعتُ منه، ورَويت منه، قال: ولهذا المعنى صاحبت (أفْعل) التفضيل، فإن القائل: زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو، كأنه قال: جاوزَ زيدٌ عمراً فى الفضل أو الانحطاط".[٣] ف (مِنْ) المصاحبة للتفضيل معناها المُجاوَزة ولا تُستَعمل (عَنْ) مكانها؛ لأنها صارت علماً فى التفضيل وكبعض حروفه، فلا تُغَيَّر ولا تُبَدَّل.

*****

(١) من الآية (٤) قريش .
(٢) من الآية (٢٢) الزمر.
(٣) يُنظر: الجنى الدانى ص٣١١.

الخاتمة والنتائج

وفي ختام هذه الدراسة لابدَّ لي أن أُشير إلى ما توصَّلتُ إليه من نتائج، وقد جاءت كالآتي:

- لم يكن المُرادي نحوياً فحسب، فقد اهتم بالقراءات القرآنية ودرسها جنبا إلى جنب مع النحو والصرف في جامع مصر العتيق.
- كان المُرادي بصري النزعة متبعاً شيخه أبا حيان وكان كثير الموافقة لابن مالك، مع أنه كان يخالف البصريين أحياناً ويتبع الكوفيين حين يرى صوابهم.
- تميز شرح التسهيل للمُرادي بغزارة مادته، وشموله لأغلب أبواب النحو، وكثرة شواهده، كما تميز بتتبعه لآراء مختلف النحويين.
- تعددت مصادر شرح التسهيل للمُرادي؛ خاصة مؤلفات أبي حيان وسيبويه، وابن جني، وابن عصفور، والزمخشري، والكسائي، والفراء، وغيرهم.
- بدأ المُرادي شرحه بمقدمة وضح فيها الغرض من الشرح، ومنهجه في عرضه، متابعاً في ذلك أغلب المصنفين وشراح المتون.
- حَافَظَ المُرادى على نص التسهيل، فكان يُورد عبارة التسهيل ويرمز لها بالحرف (ص) ثم يتبعها بشرحه ويرمز له بالحرف (ش)، متأثراً فى ذلك بابن مالك عندما شرح المتن، وبشيخه أبى حيّان.
- التزم المُرادى بترتيب التسهيل فى الأبواب والفصول، دون تغيير في التسمية أو الترتيب، مع أنه اعترض أحياناً على ترتيب بعض الأبواب.
- اعتنى المُرادى بالحدود والتعريفات، يسوقها فى بداية كل باب، ذاكراً المعنى اللغوي والاصطلاحي، مخرجاً لمحترزات التعريف؛ عرضها المصنف أم لا.
- استخدم المُرادى في شرحه الأسلوب التعليمي القائم على طرح السؤال الافتراضي والجواب عليه، وقد جاء ذلك متسقاً مع أهدافه من هذا الشرح.
- اهتم المُرادى فى شرحه بالمسائل الخلافية، فجاءت كثيرة العدد والتفاصيل والحجج، منسوبة الآراء لقائليها، مع توجيه الأقوال وإبداء الرأي فيها.
- غَلبَ على المُرادى المقارنة بين نسخ التسهيل وشرحه؛ فلم يعتمد نسخة واحدة؛ وهذا شأن المدققين من الشراح وأصحاب المتون.
- أكثر المُرادى في شرحه من النقل عن ابن مالك، وكذلك أكثر من تتبع آرائه فى مؤلفاته المختلفة مع المقارنة بينها.

- اعتنى المُرادى في شرحه بالسماع، واعتمد عليه في الخلافات النحوية. فاستشهد بحوالي (٧٥٧) آية قرآنية، وكان كثير الاهتمام بالقراءات القرآنية يأخذ بها دائماً؛ متبعاً في ذلك منهج الكوفيين، كما استشهد بحوالي (٦٧) حديثاً، وبأكثر من (٧٠٠) بيتٍ من الشعر.

- اعتنى المُرادى بالقياس، فاعتمد عليه، وكان في قياسه أقرب للبصريين، فلا يقيس إلا على الكثير؛ متأثراً في ذلك بشيخه أبى حيَّان.

- اهتم المُرادى في شرحه بالإجماع بنفس قدر اعتداده بالسماع والقياس، فوظفه في ترجيحه للآراء داخل الخلافات النحوية.

- وافق المُرادي مذهب الجمهور ومن تبعهم- ضمنيا بغير تصريح- في أن (لكنَّ) إذا خُففت بطل عملها ورفُع الاسم بعدها على الابتداء وما بعده خبر، وردَّ ما ذهب إليه يونس والأخفش.

- وافق المُرادي رأي سيبويه وجمهور البصريين في أن ناصب المفعول له هو الفعل قبله على تقدير حذف اللام، نحو: جئتك طمعًا في برك؛ لصحة دخول اللام عليه، كما يتضح موافقته لابن مالك؛ والذي تابع سيبويه والجمهور.

- وافق المُرادي الجمهور وابن مالك في أن اسم الفاعل المجرد من (ألْ) لا يجوز إعماله إذا كان بمعنى المُضِي؛ لعدم جريانه علي الفعل الذي هو بمعناه، مخالفاً في ذلك للكسائي ومن تبعه.

- وافق المُرادي سيبويه وجمهور البصريين؛ في أن ما ورد من وقوع المصدر حالاً لا يُستَعمل منه إلا ما استعملته العرب، ويُقتَصر فيه على المسموع دون القياس عليه، مخالفاً للكوفيين والمبرد والأخفش وما نُسب للفارسي.

- وافق المُرادي الرماني وابن الشجري والشلوبين في جواز حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية إن كان كونًا مقيدًا وقد دل عليه دليل، مخالفاً مذهب سيبويه والجمهور في وجوب حذف الخبر بعد (لولا) مطلقًا.

- وافق المُرادي رأي الكوفيين وما نُسب إلى الرماني والعُكبري من أن (سِوى) تُستعمل ظرفاً، وتُستعمل اسماً بمعنى (غير)، مخالفاً ما ذهب إليه الزجاجي، وابن مالك من أن (سِوى) بمنزلة (غير) ولا تُستعمَل ظرفاً.

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: (لعبد اللطيف الزبيدي). ت: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط.(١)، ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسانِ العرب: (لأبي حيان الأندلُسي). ت: رجب عُثمان محمد، ورمضان عبد التوَاب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.(١)، ١٩٩٨م.
- الأُزهية في علم الحروف: (لعلي بن محمد لهروي). ت: عبد المُعين الملوحي. مطبوعات مَجمع اللغة العربية بدمشق، ط.(١)،١٩٨١م.
- أسرار العَربِيَة: (لأبي البركات الأنباري). ت: حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٩٩٧م.
- الأُصول في النحو: (لابن السِراج). ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، ط.(٣)، ١٩٨٨م.
- أصول النحو العربي:(لمحمود سليمان ياقوت). دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
- أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي:(لبكري عبد الكريم)، دار الكتاب الحديث، ط.(١)،١٩٩٩م.
- الأعلام: (لخير الدين الزركلي). دار العلم للملايين، بيروت، ط.(٥)، ١٩٨٠م.
- الإغراب في جدل الإعراب: (لأبي البركات الأنباري). ت: سعيد الأفغاني، دمشق، ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أُصول النحو: (لجلال الدين السيوطي). ت: حمدي خليل. ط.(٢)، ٢٠٠١م.
- الأمالي: (لابن الشجري). ت: محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي، ط.(١)، ١٩٩٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: (لجمال الدين القفطي). ت: محمد أبوالفضل إبراهيم. مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط.(١)،١٩٨٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد: (لابن ولاد). ت: عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط. ١٩٩٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: (لأبي البركات الأنباري). ومعه: الانتصاف من الإنصاف. محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط.١٩٩٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:(لابن هشام). ومعه: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط.(٣)،٢٠٠٣م.
- الإيضاح العضدي: (للفارسي). ت: كاظم بحر المرجان،عالم الكتب، ط.(٢)، ١٩٩٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل: (لابن الحاجب). ت: موسى العليلي. طبعة وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢م.
- البحر المحيط: (أبو حيان الأندلسي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

- البداية والنهاية: (أبو الفداء إسماعيل بن كثير). مكتبة المعارف، بيروت، ط.(٥)،١٩٨٣م.
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى: (لابن أبى الربيع) ت: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط.(١)، ١٩٨٧م.
- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: (للسيوطي). ت: محمد أبوالفضل إبراهيم. دار الفكر، ط.(٢)، ١٩٧٩م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: (لمرتضى الزبيدي) ت: عبدالستار فراج، دار التراث، الكويت، ١٩٧٢م.
- تاريخ آداب العربية: (جورجى زيدان). مطبعة الهلال، القاهرة ، ط.(١)،١٩٣٠م
- التبيين عن مذاهب النحويين؛ البصريين والكوفيين: (لأبي البقاء العُكبري). ت: عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط.(١)، ٢٠٠٠م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: (لأبي حيان الأندلسي). ت: حسن هنداوي. دار القلم، ط.(١)،١٩٩٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: (لابن مالك). ت: كامل بركات. دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح: (لخالد الأزهري) ت: عبد الفتاح بحيري. الزهراء للإعلام، ط.(١)، ١٩٩٧م.
- التعليقة على كتاب سيبويه : (لأبي علي الفارسي). ت:عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، ط.(١)،١٩٩٠م.
- تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد (لناظر الجيش)، الجزء الثاني، ت: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، ط.(١)، ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك: (للمُرادي). ت: عبد الرحمن سليمان. دار الفكر العربي، ط.(١)، ٢٠٠١م.
- التوطئة: (لأبي علي الشلوبين). ت: يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، ط.(١)، ١٩٨٠م.
- جمهرة اللغة: (لابن دريد). ت: رمزي منير بعلبكي، ط.(١)، ١٩٨٧م.
- الجني الداني في حروف المعاني: (للمُرادي). ت: فخر الدين قباوة، محمد نديم، ط.(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (للشيخ محمد الخضري). دار الفكر العربي، ٢٠٠٣م.
- حاشية يس على شرح قطر الندى: (للعلامة يس زين الدين) ت: كريم حبيب، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، ٢٠١٦م.
- حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: (لجلال الدين السيوطي). ت: أبوالفضل إبراهيم، دار إحياء الكتاب العربي، ط.(١)،١٩٦٧م.

- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: (لعبدالعال سالم مكرم). مؤسسة الرسالة للنشر، ط.(٢)، ١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: (للبغدادي). ت: عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط.(٣)،١٩٨٩م.
- الخصائص: (لابن جني). ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط.(٣)،١٩٨٦م.
- الخلاف بين النحويين: (للسيد رزق الطويل) (٣٦). المكتبة الفيصلية، ط.(١)، ١٩٨٥.
- دراسات في كتاب سيبويه. (لخديجة الحديثي)، وكالة المطبوعات. الكويت. ط. ١٩٧٤م.
- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة: (لابن حجر العسقلانى). ت: سيد جاد الحق، دار الكتب، القاهرة، د ت.
- الدُرر اللوامع على همع الهوامع: (للأمين الشُنقيطي). ت: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط.(١) ١٩٩٩م.
- الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب: (لابن فرحون اليعمري). ت: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، د ط.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: (للمالقي). ت: أحمد الخرَاط. مجمع اللغة العربية بدمشق،١٩٨١م.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: (لمحمد باقر زين العابدين). مكتبة اسماعيليان، طهران،١٩٧٢م.
- ديوان سقط الزند: (لأبي العلاء المعري). دار بيروت، ودار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٥٧م.
- سرِ صناعة الإعراب: (لابن جنِي). ت: حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ط.(٢)،١٩٩٣م.
- السنن الكبرى: (للبيهقي). ت: عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط(٣)، ٢٠٠٣م.
- سيبويه إمام النحاة: (لعلي النجدي ناصف). عالم الكتب، القاهرة، ط.(٢) د ت.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: (لابن العماد الحنبلي). دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، ط. ٢٠١٢.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك: (منهج السالك لألفية ابن مالك)، ومعه: واضح المسالك، لتحقيق منهج السالك، محي الدين عبدالحميد. مكتبة النهضة المصرية، ط.(٣) د ت.
- شرح ألفية ابن مالك: (لابن الناظم). ت: باسل عيون السَّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)، ٢٠٠٠م.
- شرح ألفية ابن معط (لابن القواس). ت: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي للنشر، ط(١)، ١٩٨٥م.

- شرح التسهيل: (لابن مالك). ت: عبد القادر عطا، طارق فتحي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)،٢٠٠١م.
- شرح جُمل الزجاجي: (لابن عصفور). ت: صاحب أبو جناح. دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)،١٩٩٩م.
- شرح شُذور الذهب: (لابن هشام الأنصاري). ومعه كتاب مُنتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب. محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط. ٢٠٠٣م.
- شرح شواهد الإيضاح للفارسي: (لعبد الله بن برِي). ت: مصطفى درويش. مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (لابن عقيل). ومعه كتاب مُنتخب ما قيل في شرح ابن عقيل. يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر، ط.(١)،٢٠٠٠م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: (لابن هشام). ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط.(٢)،٢٠٠١م.
- شرح كافية ابن الحاجب: (للاستراباذي). دار الكتب العلمية ، بيروت ،١٩٨٥ م .
- شرح الكافية الشافية: (لابن مالك). ت: عبد المنعم هريدي. دار المأمون للتراث، ١٩٨١م.
- شرح كتاب سيبويه (للسيرافي). ت: رمضان عبدالتواب، محمود فهمي حجازي، وآخرون. الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٦م.
- شرح اللمحة البدرية (لابن هشام). ت: هادي نهر، دار اليازوري العلمية الأردن د ط، د ت.
- شرح اللمع: (لابن برهان). ت: فائز فارس، السلسلة التراثية ط.(١)، ١٩٨٤م.
- شرح المُفصَل: (لابن يعيش). ت: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.(١)، ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الجزولية (للشلوبين). ت: تركي بن نزال. مكتبة الرشد، الرياض، ط.(١)، ١٩٩٣م.
- شرح المقرب المسمى التعليقة: (لابن النحاس) ت:خيري عبدالرضي، دار الزمان، ط.(١)،٢٠٠٥م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: (للسلسيلي). ت: الشريف الحسيني، المكتبة الفيصلية، ط.(١)، ١٩٨٦م.
- صحيح البُخاري: الجامع الصحيح المُختصر: (لإسماعيل الجعْفي). ت: مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط.(٣)، ١٩٨٧م.
- صحيح مُسلم: (لمسلم بن الحجاج النيسابوري). ت: فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. (للسخاوي). دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩١م.

- طبقات الشافعية: (لابن قاضي شهبة). ت: عبدالعليم خان. مطبوعات المعارف العثمانية، ط.(١)، ١٩٧٨م.
- طبقات المفسرين: (لشمس الدين الداوودى). دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)، ١٩٨٣م.
- طبقات النحويين واللغويين: (للزبيدى). ت: محمد أبو الفضل دار المعارف، ط.(٢)، ١٩٨٣م.
- العِبر فى خبر من غَبَرَ: (للحافظ الذهبى). ت: محمد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط.
- غاية النهاية فى طبقات القراء: (لابن الجزرى). ت:ج. براجستراسر. دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)، ٢٠٠٦م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: (لابن الخباز)، ت: حامد العبدلي، دار الأنباري للنشر، بغداد، د ت.
- فوات الوفيات والذيل عليها: (لشاكر الكتبى). ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د ت.
- في أصول النحو: (لسعيد الأفغاني). المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.
- القياس في النحو العربي؛ نشأته وتطوره: (لسعيد جاسم الزبيدي). دار الشروق للنشر، عمان،الأردن، ط. ١٩٩٧م.
- الكتاب: (لسيبويه). ت: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.(٢)، ١٩٨٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: (لحاجي خليفة). دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م.
- اللُباب في علل البناء : (للعكبُري). ت: غازي طُليمات. دار الفكر المعاصر، بيروت، ط.(١)، ١٩٩٥م.
- لمع الأدلة: (لأبي البركات الأنباري). ت: أحمد عبدالباسط، مكتبة دار السلام للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- اللمع في العربية: (لابن جني). ت: حسين محمد شرف، ط.(١)، ١٩٧٨م.
- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف: فتحي حمودة، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د ت.
- مختار الصحاح: (للرازي). المطبعة الكلية، مصر ط.(١)، ١٣٢٩هـ .
- المدارس النحوية: (لشوقي ضيف). ط.(٧)، دار المعارف، ١٩٧٧.
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن: (لعبد العال سالم مكرم). مؤسسة الرسالة، د ت.
- مراتب النحويين: (لأبي الطيب اللغوي). ت: حسن هنداوي، دار المنارة للطباعة، بيروت، ط.(١)،١٩٨٧م.

- المسائل الحلبيات: (لأبي على الفارسي). ت: حسن هنداوي. دار القلم للنشر، دمشق، ط.(١)، ١٩٨٧م.
- المسائل الخلافية في النحو: (للعكبري). ت: عبدالفتاح سليم. مكتبة الأزهر، ط.(١)، ١٩٨٣م.
- المُساعد على تسهيل الفوائد: (لابن عقيل). ت: محمد بركات. دار المدني، ط.(٥)، ١٩٨٤م.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني (لابن نور الدين اليمني)، ت: يحيى مراد د ط، د ت.
- معاني الحروف: (للرماني). ت: عبد الجليل شلبي، دار الشروق، ط.(٢)، ١٩٨١م.
- معاني القرآن وإعرابه: (للزجاج). ت: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط.(١)، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن: (للفراء). ت: أحمد نجاتي، ومحمد النجار. دار الكتب المصرية، ط.(٣)،٢٠٠١م.
- معجم البلدان: (لياقوت الحموي). دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٧٩م.
- مُعجم المُؤلِفين: (لعمر كحالة). دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧م.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: (لإميل بديع يعقوب). دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١) ١٩٩٦م.
- مغني اللبيب: (لابن هشام الأنصاري). ت: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط. ٢٠٠٣م.
- المُفصّل في علم العربية: (لجار الله الزمخشري). دار الجيل، بيروت، ط.(٢)، ٢٠٠٣م.
- المقتصد فى شرح الإيضاح: (عبد القاهر الجرجانى) ت: كاظم بحر المرجان، مطبعة العانى، بغداد، ط.(١)، د ت.
- المُقْتضب: (للمبرد). ت: عبد الخالق عضيمة، طبعة لجنة دار إحياء التراث، ١٩٩٤م.
- منة المنعم في شرح صحيح مسلم: (للمباركفوري). ت: عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(٣)،٢٠٠٣م.
- منة المنعم في شرح صحيح مسلم: (لصفي الرحمن المباركفوري). دار السلام، الرياض، ط.(١)،١٩٩٩م.
- نتائج الفكر في النحو: (للسهيلي). ت: إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر ، ط.(٢)، ١٩٨٤م.
- النجوم الزاهرة :(ابن تغرى بردى)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، ط.(٨)، د ت.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: (للأنباري). ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن ط.(٣)، ١٩٨٥م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: (لمحمد طنطاوي). دار المعارف، ط(٢)، ١٩٩٥م.

- النشر في القراءات العشر: (لابن الجزري). ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.(١)، ١٩٩٨م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: (لأحمد التلمساني). ت: إحسان عباس، دار صادر، ط.(١)، ١٩٩٧م.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج: (لأحمد التكروري).ت: عبدالحميد الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ط.(٢) ٢٠٠٠م.
- هدية العارفين وأسماء المؤلفين: (لإسماعيل البغدادي). دار الفكر، ط. ١٩٨٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (للسيوطي). ت: سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٢م.
- الوافي بالوفيات: (للصفدي). ت: أحمد الأرنأووط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط.(١)، ٢٠٠٠م.
- وفِيَات الأعْيان: (لابن خلكان). ت: محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط.(١)، ١٩٤٨م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١	ملخص	٣٦٩
٢	Abstract	٣٧٠
٣	مقدمة:	٣٧١
٤	الفصل الأول (الدراسة النظرية) (ابن مالك، المُرادي، الخلاف النحوي)	٣٧٥
٥	المبحث الأول: (ابن مالك وكتابه):	٣٧٥
٦	أولاً: ابن مالك عصره وحياته:	٣٧٥
٧	ثانياً: كتاب تسهيل الفوائد:	٣٧٧
٨	المبحث الثاني:(المُرادي، وشرحه):	٣٧٩
٩	أولاً: المُرادي حياته، وفضله:	٣٧٩
١٠	ثانياً: شرح التسهيل للمُرادي:	٣٨٣
١١	المبحث الثالث:(الخلاف النحوي):	٣٨٨
١٢	الفصل الثاني (الدراسة التطبيقية) (المسائل الخلافية في شرح المُرادي)	٣٩٣
١٣	الخلاف في حذف الخبر بعد (لولا) بين الوجوب والجواز	٣٩٣
١٤	الخلاف في حكم تقديم خبر (ليس) عليها	٣٩٨
١٥	الخلاف في عامل الرفع في خبر (إنَّ) وأخواتها	٤٠٥
١٦	الخلاف في (لكنْ) المخففة بين الإعمال والإهمال	٤١١
١٧	الخلاف في ناصب المفعول له	٤١٥
١٨	الخلاف في (سِوى) بين الظرفية والاسمية	٤٢١
١٩	الخلاف في حكمُ وقوع المصدر حالاً وإعرابه	٤٢٨
٢٠	الخلاف في مجئ (الكاف) بمعنى (على)	٤٣٦
٢١	الخلاف في إعمال اسم الفاعل المجرد من (أَلْ) إذا كان بمعنى الماضي	٤٤٠
٢٢	الخلافُ فى معنَى (مِنْ) المصاحبة ل (أفْعَل) التفضيل	٤٤٥
٢٣	الخاتمة والنتائج:	٤٥٢
٢٤	فهرس المصادر والمراجع	٤٥٤
٢٥	فهرس الموضوعات	٤٦١